

أبيات الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة

رسالة مقدمة الي جامعة الخرطوم لنيل درجة ماجستير الآداب

في اللغة العربية

دراسة نحوية تحليلية

إعداد الطالبة :

وفاء سعد احمد

بكالوريوس التربية (لغة عربية) – جامعة ام درمان الإسلامية ١٩٩٦م

اشراف الدكتور :

عبد الله محمد احمد

قسم اللغة العربية كلية التربية

سبتمبر ٢٠٠٩م

الأهداء

الى خالي الحبيب منعه الله بالصحة والعافية

الى والدي العزيزين حفظهما الله

الى اخوتي واخواتي

الى كل من شد من هممي

اهدي هذا البحث امثواضع

الباحثة

الشكر والتقدير

الشكر والحمد اولاً واخيراً لله العلي الكبير به التوفيق واليه الانابة ، والشكر
للدكتور عبد الله محمد احمد الذي لم يأل جهداً في التوجيه والمتابعة
والإرشاد فله عظيم الشكر والامتنان .

والشكر للأساتذة لجنة المناقشة والشكر لأسرة مكتبة جامعة القرآن الكريم
واسرة المكتبة المركزي بجامعة امر درمان الاسلامية .

والشكر للدكتور : عصام باشري والشكر أجذله الى الخال العزيز على عبد
الرحمن والشكر لكل من أسهم في اخراج هذا البحث .

الباحثة

المقدمة :

الحمد لله القائل : ((لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ))⁽¹⁾

الذي بعث في الاميين رسولا منهم يتلو عليهم آياته ويعلمهم الكتاب والحكمة. وسبحان الذي جعل الفصاحة فيهم فطرة وسليقة فاقوا بها من سواهم ، وكرمهم تعالى بعقول فهيمة وقلوب نابهة ما تلقي وحباهم أذهاناً وقادة صيادة متفتحة قادرة على الغوص وراء المعاني واستخلاص دررها وفرائدها ، والسبق اليها وكشف دقائقها وخبايها ، فكانوا في الفصاحة رواداً لا يشق لهم غبار.

والحمد لله الذي تم فضله بأن انزل الكتاب العربي المبين وكان مبلغه سيد الخلق النبي الامي الأمين الذي يقول عن نفسه : (أنا افصح العرب بيد أني من قريش) وجعله أمياً لتكون معجزته وحجته دامغة داحضة صلى الله عليه وسلم. اما موضوع الدراسة : أبيات الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة) دراسة نحوية تحليلية.

واهمية الموضوع تأتي من أهمية الشاهد في علم النحو العربي ، اذ ان النحاة بنو قواعدهم على الشاهد.

مصنفات النحاة حلفت على كثرتها واختلافها بالشواهد الشعرية دون عن سائر الشواهد .

اما سبب اختيار الموضوع لأهمية علم النحو وانه مقيم الالسنة ولصلة علم النحو الوثيقة بالقرآن الكريم اذ ان فهم احكام القرآن يقوم على فهم اللغة.

لأهمية الشعر في لغة العرب وانه ديوان العرب وكان ابن عباس عندما يسأل عن غريب القرآن يقول اطلبوه في شعر العرب.

تهدف الدراسة الى كشف بعض المسائل اللغوية نحوية وصرفية من خلال عرض آراء النحويين ومناقشتهم وموقفهم من الاستشهاد وذلك في شعر ذي الرمة.

وترثية المكتبة العربية ببعض الدراسات التي تحوي روائع اثار القدامى.

(1) سورة النحل ، الآية 103.

اما منهج الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على :
ايراد الشاهد وتوثيقه من مصدره (ديوان الشاعر) وبيان موضع الاستشهاد فيه
وذكر من استشهد به من النحويين وتخريج ذلك من مصنفاتهم المختلفة وايراد
آرائهم النحوية ، ومقارنتها واستخلاص ما اجمعوا عليه.

ينبغي هنا الاعتراف بفضل السابقين مثل هذه الدراسات وقد طالعت بعضها منها
ومنها رسالة دكتوراه بعنوان (الشواهد الشعرية في كتاب المفصل للزمخشري)
دراسة نحوية للطالب : عبد الرحمن إبراهيم النور بأشراف الدكتور صلاح الدين
المليك ، ورسالة دكتوراه أخرى بعنوان (الشواهد الشعرية وقضايا النحو في كتاب
اعجاز القرآن) للطالب : عبد الرحيم سفيان بأشراف الدكتور : بابكر البديري دشين
ورسالة ماجستير بعنوان (الشواهد النحوية في شعر الهذليين) اعداد الطالبة آمنة
عبد الرحمن التوم واشراف الدكتور مصطفى محمد الفكي.

قام هؤلاء الباحثون بدراسة وشرح وتحليل الشواهد التي وردت في هذه الكتب التي
كانت موضع دراستهم وخلصوا الى نتائج تتعلق بالكتب المعنية ويختلف موادها
باختلاف مادة هذه الكتب.

اما الصعوبات التي واجهتني فهي تتمثل في :
عدم العثور على بعض المراجع التي هي عماد الدراسات النحوية ، مما أدى الى
تأخر الدراسة.

ويشتمل البحث على مقدمة وخاتمة وثلاثة فصول :

الفصل الأول : الشاعر ذي الرمة :

- اسمه.
- لقبه.
- الحديث عن اخوانه الشعراء.
- ذو الرمة من عشاق العرب المشهورين.
- مكانة الشاعر واثرها في شعره.
- بعض الاقوال عن شعره.
- وفاته .

الفصل الثاني : الشواهد والاستشهاد :

- معنى كلمة شاهد في اللغة وفي الإصطلاح.
- مرتبة الشاهد المعتمد عليه في اقامة القاعدة النحوية.
 - شواهد القرآن الكريم.
 - شواهد الحديث النبوي الشريف.
 - شواهد الشعر
- رواية الشعر.
- الاحتجاج بالشعر.
- شواهد النثر.
- أهمية الشاهد.

الفصل الثالث : الشواهد من شعر ذي الرمة في كتب النحو :

- المبحث الأول : شواهد الأسماء المرفوعة.
- المبحث الثاني : شواهد الأسماء المنصوبة .
- المبحث الثالث : شواهد الأسماء المخفوضة.
- المبحث الرابع : شواهد الأفعال.
- المبحث الخامس : شواهد الحروف.
- المبحث السادس : شواهد تتعلق بتركيب الجملة.
- المبحث السابع : شواهد التصريف.

ويحوي أيضا خاتمة البحث والنتائج.

المبحث الأول الشاعر ذو الرمة

اسمه :

اسمه غيلان بن عقبة بن مسعود بن حارثة بن ربيعة بن ملكان بن عدي بن عبده
مناة بن أدبن طابخة بن مضر (1).

وقال ابن سلام (هو غيلان بن عقبة بن نهيس (تختلف كتابة هذا الاسم) بن
مسعود بن حارثة بن عمرو بن ربيعة بن ملكان ، ويكنى أبا الحارث وذو الرمة
لقبة (2).

وغيلان اسم مرتجل مشتق من الغيلة وهي ان ترضع المرأة وهي حامل او الغيلة
وهي المكر والخديعة ، واشتقاقه من الغيل يقال ساعد غيل اذا كان غليظاً او
يكون اشتقاقه من الغيل وهو الماء يتغلغل في بطون الاودية بين الحجارة او الغيل
الشجر الملتف والجمع اغيال ، وغول موضع والغول البعد ، وغالت فلاناً غائلة
أي اصابته داهية ، وغايلة الحوض موضع يثقبه الماء فيخرج منه والغيلة يقال
فتك فلان فلاناً غيلة اذا ختله وقتله (3).

ينتهي نسب الشاعر الى قبيلة عدي بن عبد مناة احدى القبائل المضرية وهي
قبائل كانت تنزل في منطقة الدهناء ، وهي منطقة خصبة كانت تنزلها أيضاً قبائل
تميم الكثيرة العدد ، ومنهم بنو منقر قوم مية صاحبة الشاعر ، ويقال انها اكثر
بلاد الله خصباً وكانوا يقولون : اذا أخصبت الدهناء ربعتم العرب لسعتها وكثرة
شجرها.

وفي هذه المنطقة ولد ذو الرمة اثناء خلافة عبد الملك بن مروان ، وربما كان
مولده فيها بين سنتي سبع وسبعين وثمان وسبعين للهجرة ، وامة امرأة من بني
اسد تدعى ظبية.



(1) الأغاني : لابي الفرج الاصفهاني ، القاهرة ، مطقة مصر 1960م ، ج16 ، ص 110.

(2) طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي ، القاهرة ، ج2 ، ص 451.

(3) الاشتقاق : أبو بكر بن الحسن بن دريد الاسدي ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، مكتبة المثنى ، بغداد العراق ، ص188.

المبحث الثاني

لقبه :

هذا ويخبرنا الرواة أن ذا الرمة ، لقب اتصل بغيلان منذ صغره على الأرجح ، والرمة بضم الراء وتشديد الميم قطعة من الحبل الخلق ويجوز كسرهما ، وذلك ان امة شكت الى الحصين بن عبده وهو مقرئ الاعراب بالبادية ن كان يقرئهم احتساباً بما يقيم صلاتهم ، فقالت له " يا أبا الخليل ان ابني هذا يروع باليل فكاتب لي معاذ اعلقها على عنقه ، فقال لها : يا أبا الخليل ان ابني يروع باليل فاكتب لي معاذ اعلقها على عنقه ، فقال لها أتيني برق اكتب فيه ، قال " فإن لم يكن فهل يستقيم غير رق ان يكتب له ؟ فقال : فيجئني بجلد ، فأنته بقطعة جلد غليظة فكتب له معاذ فيه ، فعلقته على عنقه ، فمكث دهرأ ، ثم انها مرت مع ابنها لبعض حوائجها بالحصين وهو جالس في ملاً من أصحابه ومواليه ، فدنت منه فسلمت عليه ، وقالت : يا أبا الخليل الا تسمع قول غيلان وشعره ؟ قال بلى ، فتقدم فانشده وكانت المعاذ مشدودة على يساره من حبل اسود ، فقال الحصين أحسن ذو الرمة فغلبت عليه (1).

وعند الدكتور عبد الله الطيب ان هذه الرواية اصح واقوى من تلك التي تزعم ان ذا الرمة لقب لقبته به مية ، وكان اجتاز بخبائها وهي جالسة الى جنب أمها ، فاستسقاها ماء ، فقالت : قومي فاسقيه ، وقيل بل خرق ادواته لما رآها وقال لها: اخزني لي هذا ، فقالت ، والله ما احسن ذلك واني لخرقاء .. والخرقاء التي لا تعمل شيئاً لكرامتها على قومها ، فقال لأمها : مريها ان تسقيني فقال لها أمها : قومي يا خرقاء فاسقيه ، فقالت وأنته بماء وكانت على كتفه رمة وهي قطعة حبل ، فقالت : اشرب يا ذا الرمة فلقب بذلك (2)، وحكى ابن قتيبة ان هذه القصة جرت بينه وبين خرقاء العامرية (3).

(1) الأغاني : لابي الفرج الاصفهاني ، ج16 ، ص 111 ، وشرح اربع قصائد لذي الرمة ، عبد الله الطيب ، مطبعة مصر بالخرطوم ، ط 1 ، 1958 ، ص 5.

(2) الأغاني 10/16.

(3) الشعر والشعراء عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق احمد محمد شاكر ، دار احياء الكتب العربية ، القاهرة 1984م ، ص 127.

والتكلف هنا ظاهرة لان لقباً تلقبه به مية لم يكن الناس ليسمعه الا منه ، ولا يستبعد ان تكون مية دعتة ذا الرمة بعد ان شاع هذا اللقب ، ولا يخفى ان أصحاب الرواية جعلوا مية وخرقاء امرأة واحدة ، والراجح أنها امرأتان (1).

وقالوا : انما لقب ذا الرمة لقوله في الودد :

لم يبق منها أبد الأبيد غير ثلاث ماثلات سود
وغير مرضوخ القفا موتود اشعث باقي رمة التقليد

وهذا أشبه شيء بما زعموه في لقب المتنقب العبدى والنابعة (2).

وان صح هذا الخبر فهو لاشك مما يقوى الخبر الأول ، وأيضا يفيد فوائد عدة سوى اللقب ، فمنه نعلم ان ذا الرمة قد اخذ في قرض الشعر وهو حدث ، وأنه كان ينشد لك مقراًة الحصين ، وعسى ان يكون في قول الحصين ، بلى عند سؤال ظبية إياه ما يدل على انه سمع من ذي الرمة قبل ان تعلم أمه ذلك ، ثم ان الخبر يفيد أيضا ان ذا الرمة قد قضى اول صباه في كتاب القرية يدرس القرآن على شيخها (3).

(1) شرح اربع قصائد لي الرمة ، ص د.
(2) الأغاني ، ص 114 وشرح اربع قصائد ن و.
(3) شرح اربع قصائد ص هـ.

المبحث الثالث

الحديث عن اخوته الشعراء :

وكان له اخوة لأبيه وامه شعراء منهم مسعود وهو الذي يقول يرثي اخاه ذا الرمة
ويذكر ليلي ابنته :

الى الله أشكولاً الى الناس إنني وليلى كلانا موجد مات وأفده
ولمسعود يقول ذو الرمة :

أقول لمسعود بجرعاء مالك وقد هم دمعي ان تسح أوائله
الا هل لذا الاظعان جاورن مشرفاً من الرجل او سألت بهن سلسله
وسعود يقول يرثي اخاه ذا الرمة ويرثي اوفى بن دلهم ابن عمه ، و اوفى هذا احد
من يروى عنه الحديث.

وقال هارون بن الزيات اخبرني ابن حبيب عن ابن الاعرابي قال : كان لذي الرمة
أخوة ثلاثة : مسعود وجرفاس وهشام كلهم شعراء ، وكان الواحد منهم
يقول الأبيات فيبني عليها ذو الرمة ابياتاً اخر فينشدها الناس فيغلب عليها لشهرته
وتنسب اليه ، وان هشاماً كان اكبر الاخوة وهو الذي ربي ذا الرمة (1).

ونستنتج من هذا ان عقبة والد ذي الرمة قد هلك عنه وهو صغير فنشأ يتيماً ، ويخيل
الي والحديث للدكتور عبد الله الطيب : ان ذا الرمة قد ولد في بيت دين وفضل من
تقاة أهل البدو وعلمائهم ، ويد على ذلك ان احد اقربائه يدعى الحصين بن عبدة بن
نعيم الوردى كان يقرئ الاعراب بالبادية احتساباً بما يقيم صلاتهم ، وان ابن عمه او
في بن دلهم كان محدثاً وكان له مسجد معمور وقد ذكر هشام او مسعود اخوه ذي
الرمة في ابيات يرثيه (2).

تعزيت عن اوفى بغيلان بعده عزاء وجفن العين ملأن مترع (3)
نعوا باسق الأفعال لا ي خلفونه تكاد الجبال الصم منع تصدع
خوى المسجد المعمور بعد ابن دلهم وامسى بأوفى قومه ذد تضعضعوا
فلم تتسنى أوفى المصيبات بعده ولكن نكئ القرع بالقرح أوجع (4)

(1) الأغاني : ج 16 ، ص 111.

(2) شرح اربع قصائد ، ص هـ.

(3) الأغاني ج 16 ، ص 107 والشعر والشعراء 510.

(4) الأغاني : اربع قصائد ، ج 16 ، ص 107.

ويجوز ان يكون اوفى هذا اخوا ذي الرمة وان دلهما لقباً من القاب عقبة او نهيس
او علماً لأحد اجداده من جهة امه طبية ، والبدو لا يذكرون ابا امهاتهم ان كن
غرائب من غير قبيلة الاب (1).

واخوه هشام الذي رباه ، كان شاعراً ولذي الرمة يقول :

إغيلان ان ترجع قوى الود بيننا فكل الذي ولى من العيش راجع
فكن مثل اقصى الناس عندي فإنني بطول التنائي من أخ السوء وقانع
وقال ذو الرمة لهشام أخيه :

أقر هشاماً من أخيه بأن أمه قوادم ضأن أقبلت وربيع
وهل تخلف الضأن الغزار أخا النداء اذا حل أمر في الصدور فظيع
فأجابه هشام :

اذا بأن مالي من سوامك لم يكن إليك ورب العاملين رجوع
فأنت الفتى ما اهتز في الزهر الندى وانت اذا أشدت الزمان ممنوع
وذكر المهلبى عن ابي كريمة النحو قال : خرج ذو الرمة يسير مع أخيه مسعود
بارض الدهناء فسنحت لهما طبية فقال ذو الرمة :

اقوال لدهناوية عوهج جرت لنا بين أعلى برقة بالصرائم
أيا طبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنت ام ام سالم
وقال مسعود :

فلو تسحن التشبيه والنعت لم تقل لشاة النقا أنت أم أم سالم
جعلت لها قرنين فوق قصاصها وظلفين مسودين تحت القوائم
وقال ذو الرمة :

هي الشبه لولا مزرواها وأذنها سواء ولولا مشقة في القوائم (2)

(1) شرح اربع قصائد .

(2) الأغاني ، ص 111 - 112.

المبحث الرابع

درايته بالقراءة و الكتابة :

وقد زعم الرواة ان ذا الرمة كان يدعى أنه لا يكتب وذكروا عن عيسى بن عمر الثقفي انه قال : قال لي ذو الرمة : ارفع هذا الحرف فقلت له : اتكتب ؟ فقال بيده على فيه ، أي اكتب على فإنه عندنا عيب (1).

وهذا الخبر ظاهرة يناقص حقيقة وجود القراء في البادية الذين يكتبون المعادات على الرق والجلد ، فهل كان هؤلاء يعلمون الصبغة تلقيناً ؟ ثم كيف سلموا هم من العيب ؟ ام لعل ادعاء ذي الرمة لما ادعاه انما كان من قبيل المبالغة ف التبدي ليس إلا ، وحتى لا تهمة النحويون من أمثال عيسى بن عمر بالتوليد ، اذ كان العربي السليقي احب اليهم ، ولعمري لقد كان جرير يكتب ويقرأ وكان بدويًا قحاً ذكر احد انه عيب بذلك (2).

وعند المرزباني أن ذا الرمة عيب في وصفه عين ناقتة حين قال : وكأنما عينها شهباً وضمرت وضمها السير في بعض الاضاميم وقيل لولا أنه يكتب ما عرف الميم (3).

وقال كتب لي احمد بن عبد العزيز الجوهري ، قال : أبو فطن عمرو بن الهيثم عنه شعبة ، قال : لقيت ذا الرمة فقلت : اكتبني بعض شعرك ، فجعل يمل على ويطلع في الكتاب ويقول : ارفع اللام من السين ، وشق الصاد ولا تعود الكاف ، فقلت : من اين لك الكتاب ؟ قال قدم علينا رجل من الحيرة فكان يؤدب أولادنا فكنت أخذ بيده فادخله فيعلمني الكتاب ، وانا افعل ذلك ، لئلا تقول على مالم اقل (4).

وقال محمد بن عبد الله البصري قال : عن الهيثم بن عدي قال : قرأ حماد الراوية على ذي الرمة شعره فرآه قد ترك في الخط لأمّاً ، فقال له حماد : وانك لتكتب ؟

(1) الأغاني 109/16 ، اربع قصائد ، ص 5.

(2) شرح اربع قصائد ، ص 5.

(3) الموشح مأخذ العلماء على الشعراء ، أبي عبد الله محمد بن عمر بن موسى المرزباني ، تحقيق علي محمد الجاوي 1965م ، ص 280.

(4) الموشح ، ص 280.

قال : اكرم على لأنه يأتي باديتنا خطاط يعلمنا الحروف تخطيطاً في الرمل في الليالي القمر فاستحسنتها فثبتت في قلبي ولم تخطها يدي (1).

وقال أبو عبد الله الحكيمي قال : الاصمعي قال : عيسى بن عمر كنت في يوم من ايامي اقرأ على ذي الرمة شيئاً من شعره ، فقال لي : اصلح هذا الحرف ، فقلت : وإنك لتكتب ؟ قال : نعم ، قدم علينا حضري لكم فعلمنا الخط في الرمل (2).

وقال علي بن عبد الرحمن قال : أبو عبيدة قال : عيسى بن عمر قال : قال لي ذو الرمة ، انت والله اعجب الي من هؤلاء الاعراب ، أنت تكتب وتؤدي ما تسمع وهؤلاء يهون على أحدهم ، وقد نحتت من جبل ، ان يجيء به على غير وجهة ، قال " قلت : إني لم احل منك بشيء ، قال :

كنت مشغولاً ، عد الي فعدت اليه فتعاييت في شيء فتهجاه لي ، فقلت : اراك تكتب يا باب الحارث ، قال " اياك ان يعلم هذا احد ، تعلمت الخط من رجل كان عندنا أتانا بالخضر فكان يجلس الي من العتمة الي ان ينكفت السامر يخط لي في تراب البطحاء (3).

ومهما يكن من شيء فالذي لا ريب فيه ان ذا الرمة قد تعلم القرآن واتقن رواية الشعر بالبادية ، ثم أخذ نفسه بعد ذلك بثقافة قومه وعملهم من جوب الصحارى وصحبة الابل وارتياح المياه (4).

(1) الموشح ، ص 280 ..

(2) الموشح ، ص 280 .

(3) الموشح ، ص 281 .

(4) شرح اربع قصائد .

المبحث الخامس

ذو الرمة من عشاق العرب المشهورين :

وذو الرمة من عشاق العرب المشهورين بذلك وصاحبته مية ابنة مقاتل بن
طلحة بن قيس بن عاصم المنقري ، وقيس بن عاصم هو الذي قدم على رسول
الله صلى الله عليه وسلم في وفد بني تميم فأكرمه صلى الله عليه وسلم وقال :
أنت سيد أهل الوبر .

وكان ذو الرمة كثير التشبيب بها في شعره ⁽¹⁾، وتختلف الروايات في قصة لقائه بها
وهو يذكر في رواية له ان اول ما قد المودة بينه وبينها ⁽²⁾، أنه خرج هو واخوه وابن
عم له في ابتغاء ابل لهم ، قال : بينما نحن نسير اذ وردنا على ماء وقد اجهدنا العطش
فعدلنا الى حواء عظيم ، فقال أخي وابن عمي : أنت الحواء فاستسق لنا ، فأنتيه وبين
يديه وفي رواقه عجوز جالسة ، فاستسقيها فالتفتت وراءها وقالت : يا مي اسق الغلام
فدخلت عليها فإذا هي تسبج علقه لها وهي تقول :

يا من يرى برقاً يلوح حيناً زمزم رعداً وانتحي يميناً
كان في حافه حنيناً او صوت حبل ضمير يردينا
قال : ثم قامت تصب في شكوتي الماء وعليها شوذب لها ، فلما انحطت على الرية
رأيت مولى لم ارى أحسن منه فلهوت بالنظر اليها ، واقبلت تصب الماء في شكوتي
والماء يذهب يميناً وشمالاً ، قال : فأقبلت العجوز وقالت : يا بني الهتك مي عما بعثك
اهلك له ، اما ترى الماء يذهب يميناً وشمالاً ؟ قال : فأقبلت العجوز فقلت : أما والله
ليطولن هيامي بها قال : ومألت شكوتي ، واتيت أخي وابن عمي ولففت رأسي ،
وانتبتذت ناحية وقد كانت مي قالت : لقد كلفك أهلك السفر على ما أرى من صغرك
وحدائة سنك فانشدت أقول :

قد سخرت أخت لبيد مني ومن سلم ومن مسعود
رأت غلامي سفر بعيد يردعان الليل ذا السدود
مثل ادرع اليلمق الجديد

(1) معاهد التنصيص على شواهد التخليص ، الشيخ عبد الرحمن بن احمد العباس ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ،
عالم الكتب المكتبة التجارية الكبرى ، ج 3 ، ص 261.
(2) الأغاني ، ص 114.

قال : وهو اول قصيدة قلتها ثم اتممتها ، هل تعرف المنزل الوحيد ثم كثت ايهم في ديارها عشرين سنة (1).

وهو خبر على ان كلا من مية وذي الرمة كانا صغيرين حيث رآها هو وهام بها وهل يعقل في من كانت تسبج علقه لها ان تكون قد ادركت سن الرشد ؟ وعلى هذا فلم يكن غرام ذي الرمة بها حينئذ الا ضرباً من اباطيل المراهقة استعان به على قرص الشعر ، ثم درب على ذلك حتى رويت اشعاره ثم اتيح له ان يلقاها وقد شبت وتزوجت ومن حينئذ دب الهوى بينهما حقاً (2).

واللاتي شبيب بهن في شعره أيضا خرقاء من بني البكاء ابن عامر بن صعصعة اما قصة لقائه بها فروايات منها : انه لما استبد به الشوق الى مية بعد زواجها شد رحاله الى ديارهم متكرراً في ليلة حالكة الظلام ، ونزل ضيفاً على زوجها وهو طامع في الا يعرفه وفتح له الزوج بيته واكرمه ، والتقى بمية ولكن الزوج فطن الى ضيفه هو ذو الرمة عاشق زوجة القديم وشاعرها الذي تناقل الافواه غناه بها في كل ارجاء البادية فأخرج من بيته واخرج اليه قراه وتركه بالعراء ، وتثور في نفس ذي الرمة الذكريات ويجيش الشعر في خاطره وينطلق في جوف الليل يغني غناء الذكريات بأبياته التي يقول فيها (3).

ويترامى الغناء الى مسامع الزوج ، وتثور ثائرتة ويأمر زوجه بأن تقوم فتسبه ، وتصيح هي به : أي أيام كانت لي معك بذ الاثل ؟ ويغذي ذو الرمة وينهض الى راحلته ، فيركبها وينصرف وقد آلى على نفسه ان يقطع صلته بها ، ويصرف مودته عنها ، حتى اذا ما وصل الى فلج ، حيث ينزل بنو عامر بن ربيعة ، رأى فتيات خارجات من بيت يردن بيتاً آخر وفيهن جارية حلوة شهلاء ، وكون هي خرقاء ، وتتولى قصائده فيها وهو حريص ان تصل الى مسامع مي ليغیظها بها(4).

(1) ذي الرمة شاعر الحب والصحراء : د. يوسف خليف ، دار المعارف بمصر ، وشرح شواهد المغنى والاعاني.

(2) شرح اربع قصائد لذي الرمة ، ص ز

(3) الأغاني ، ص 114.

(4) ذو الرمة شاعر الحب والصحراء ، ص 45 ، الأغاني 115.

المبحث السادس

مكانة الشاعر واثرها في شعره :

يقول الدكتور عبد القدوس أبو صالح : ما من شك في ان فحول العصر الاموي جرير والفرزدق والاخلطل قد اعلموا بشهرتهم كسائر شعراء العصر ولكن هذا لم يمنع ذا الرمة من ان يحتل مكانة مرموقة ، اكن يحسده عليها كثير من الشعراء ، وذلك على حداثة سنة. (1)

وقد بلغ من مكانته لدى الخلفاء والامراء ان نسب الى عبد الملك بن مروان قوله في بائية ذي الرمة الكبرى (لو ادركتها العرب في الجاهلية لسجدت لها) (2). وبلغ من اعجاب بلال بن ابي بردة بن ابي موسى الاشعري والى البصرة ان استخلصه لنفسه وقدمه على غيره من الشعراء ووصف ذو الرمة مكانته عنده بقوله : أنه وطأ مضجعي واكرم مجلسي وأحسن صلتني (3).

اما مكانته لدى العامة فقد كان أهل البادية يعجبهم شعره وخرج ابن عساكر من طريق ابن الحكم قال : سمعت الشافعي يقول : ليس يقدم أهل البادية على ذي الرمة احداً (4) ، ونقل أبو الفرج عن حماد بن إسحاق قال : انشد الصيقل شعر ذي الرمة فاستحسنه ، وقال ماله قالتة الله اما كان الا ربيعة هلا عاش قليلاً يريد انه لم يلبث ان مات شاباً (5) ، وفي الأغاني أيضا (كان صالح بن سليمان رواية الشعر لذى الرمة ، فانشد يوماً قصيدة له ، واعرابي من بني عدي يسمع ، فقال : أشهد انك لفقير تحسن ما تتلوه ، وكان يحسبه قرآناً (6).

ولم يكن اهل البادية وحدهم يؤثرون ذا الرمة ويقدمونه فقد حدث الشافعي رضي الله عنه ، فقال : لقي رجلاً من اهل اليمن فقال لليماني : من اشعر الناس ؟ فقال : ذو الرمة ، فقلت له : فأين امرؤ القيس ؟ لاحميه بذلك لأنه يماني ، فقال : لو ان امرأ القيس كلف ان ينشد شعر ذي الرمة ما احسنه (7).

(1) ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة العدوي شرح الامام ابي نصر الباهلي ، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ، طبعة طربيد 1973م ، ص 15.

(2) ديوانه ، ص 15.

(3) الأغاني ، ص 16 ، الديوان ، ص 16

(4) شواهد المغنى 52 ، شرح شواهد المغنى ، جلال الدين السيوطي ، لجنة التراث العربي ، دار مكتبة الحياة بيروت ، لبنان نص 52 ، الديوان ، ص 16.

(5) الديوان ، ص 16 ، الأغاني .

(6) ديوانه ، ص 17.

(7) ديوانه ، ص 17.

ومع ان تقاليد الشعر في عصر ذي الرمة جنت عليه حين اخترته عن طبقة الفحول :
فأننا نجد هؤلاء الفحول اكثر الناس اعجاباً بشعره وحسداً له على عبقريته الفنية ، وفي
هذا يقول روايته صالح بن سليمان : كان الفرزدق وجريير يحسدان ذا الرمة (1)، ويقول
حماد الراوية : (ما آخر القول ذكره الا لحداثه سنة وانهم حسدوه) (2)، ولم يمنع هذا
الحسد جريير من ان يعترف امام احد الخلفاء بأن ذا الرمة : (قدر من ظريف الشعر
وغريبه وحسنه على مالم يقدر عليه احد) (3)، وهو القائل في بائية ذا الرمة : (لو
خرس ذو الرمة بعد قصيدته : ما بال عينك منها كان اشعر الناس) (4) ، وكان يقول
ما أحببت ان ينسب الى من شعر ذي الرمة الا قوله ، ما بال عينيك منها الماء ينسكب
فأنه شيطانه له فيها كان ناصحاً (5).

ولم يكن موقف الفرزدق من ذي الرمة بعيداً من موقف جريير فقد اخرج ابن عساكر
عن إبراهيم بن نافع ان الفرزدق دخل على الوليد بن عبد الملك فقال له : من اشعر
الناس ؟ قال : انا ، قال : اتعلم احداً اشعر منك؟ قال : لا الا ان غلاماً من بني عدي
يركب اعجاز الابل ، وينعت الفلوات (6)، وليس أدل على اعتراف الفرزدق بشاعريه ذي
الرمة من انه اغار على أبيات انشده إياها زاعماً انه احق بها منه ، وفي ذلك يقول ابن
سلام (7)، اخبرني أبو يحيى الضبي قال : قال ذو الرمة يوماً : لقد قلت ابياتاً وان لها
عروضاً وان لها لمراداً ومعنى بعيداً ، وقال الفرزدق وما قلت ؟ قال " قلت :

أحين اعازت بي تميم نساءها وجردت تجريد اليماني من الغمد
ومرت بضبعي الرباب ومالك وعمرو وشالت من وراي بنو سعد
ومن آل يربوع زهاء كأنه زها الليل محمود النكاية والرعد

فقال له الفرزدق : لا تعودن فيها ، أنا أحق بها منك ، وقال : والله لا أعودن فيها

ولا انشدها ابدأ الا لك ، فهي في قصيدة الفرزدق التي يقول فيها :

وكننا اذا القيسي نبّ عتوده ضربناه فوق الانثيين على الكرد (8)

(1) الأغاني 108/16 ، ديوان ص 17.

(2) الأغاني 109/16 ، ديوان 17

(3) الأغاني 113/16.

(4) الموشح 272 ، الأغاني 113/16.

(5) الأغاني 13/16.

(6) شرح شواهد المغنى 52.

(7) الأغاني 116/16.

(8) طبقات فحول الشعراء ، محد بن سلام الجمحي ، السفر الثاني ، رواية أبو خليفة الجمحي عنه رواية محمد بن عبد الله بن

أسيد ، دار المدني ، جدة ، ص470.

وهذا وقد روى أبو الفرج هذا وفيه " (إن ذا الرمة كان بكاظمة ينشد ، فتدلى عليه الفرزدق وراويته من ثقب كاظمة فوقها ، فلما فرغ ذو الرمة ، حسر الفرزدق عن وجهه وقال لراويته عبيد : يا عبيد أضمم اليك هذه الأبيات ، قال ذو الرمة : نشدتك الله يا أبا فراس ، فقال : انا أحق بها منك (1).

بل ليس أدل على اتفاق جرير والفرزدق في تقديم ذي الرمة من الخبر الذي ساقه أبو الفرج عن عمارة بن عقيل (2)، وفيه : (ان جرير والفرزدق اتفقا عند خليفة من خلفاء بني أمية ، فسأل كل واحد منهما على انفرادٍ عن ذي الرمة ، فكلاهما قال: أخذ من ظريف الشعر وحسنه ما لم يسبق اليه غيره ، فقال الخليفة : اشهد لاتفاقكما فيه انه اشعر منكما جميعاً) (3).

وقد شهد الطرماح لي الرمة قائلاً : ان عنان الشعر لفي كفك (4). ونقل أبو الفرج خبراً يعبر به عن اعجابه الكميت اعجاباً بالغاً جدير بان يمثل نظرة سائر الشعراء آنذاك الى هذا البدوي الملهم ، وقال حماد الراوية : قال الكميت حين سمع قول ذي الرمة :

أعاندل قد أكثرت من قول قائل وعيب على ذي الود لوم العواذل
هذا والله ملهم وما علم بدوي بدقائق الفطنة وذخائر كنز العقل المعد لذي الالباب؟
أحسن ثم أحسن (5)، وسمع الكميت والطرماح شاعرنا ينشد (مدينة الشعر وغيرها فقال الكميت لصاحبه : وهذا والله الديباج لا نظمي ونظمك الكرابيس) (6).

اما مكانه الشاعر لدى العلماء فالشواهد عليها اكثر من ان تحصى وقد كان منهم من يقدمه لشاعريته ، ومنهم من كان يعنى بشعره للغته وفصاحته ، وفي هذا يقول الاصمعي : (من أراد الغريب من الشعر المحدث ففي اشعار ذي الرمة) وقد كان عيسى بن عمر وهو استاذ سيبويه والاصمعي ، يسأل ذا الرمة عن أمور في اللغة ويكتب عنه شعره (7).

(1) طبقات فحول الشعراء ، ص470.

(2) الأغاني ، ص 113/16.

(3) الأغاني ، ص 108/16.

(4) الأغاني ، ص 150/10.

(5) الأغاني ، ص 108/16.

(6) الأغاني ، ص 150/10.

(7) الأغاني ، ص116/16.

وكذلك حماد الراوية كان يقرأ عليه شعره ولا يخفى اعجابه به وقد جاء في الأغاني قال حماد : قدم علينا ذو الرمة الكوفة ، فلم أر افسح ولا اعلم بغريب منه (1)، ونقل أيضا عن حماد قوله (أحسن الجاهلية تشبيهاً امرؤ القيس واحسن اهل الإسلام تشبيهاً ذو الرمة) (2).

وكان أبو عمرو بن العلاء شيخ الرواة صديقاً للشاعر ، وكان يستنشد شعره وينقده وقد روى عنه ديوانه ، وهو القائل (إن الشعر فتح بامرئ القيس وختم بذى الرمة) والقائل ايضاً (ختم الشعر بذى الرمة والرجز برؤبة) (3).

مام الاصمعي فكان كثير الطعن على شعر ذى الرمة ، علل بعضهم بميل ذى الرمة الى القول بالعدل ، فبينما يراه حجة لأنه بدوي ، واذا به ينقض موقفه لان ذا الرمة :

(قد أكل البقل والمملوح في حوانيت البقالين حتى بشم) (4)، بل أنه ليحكم بأن ذا الرمة لم يكن بالملفق ومع ذلك فإن الاصمعي عني بذلك الرمة عناية فائقة في روايته لديوانه وعكوفه على شرحه وكذلك فعل غيره من أئمة اللغة لمتقدمين ، وعلى رأسهم أبو عمرو الشيباني ، وابن الاعرابي ، وأبو نصر الباهلي وثلعب ومحمد بن حبيب وأبو العباس الاحول والسكري.

واذا تركنا هؤلاء العلماء الى فئة أخرى من النقاد رأينا ابن سلام يضع شاعرنا في الطقة الثانية من الإسلاميين (5).

ورأينا ابن قتيبة يصفه بأنه أحسن الناس تشبيهاً اوجودهم و اوصفهم لرمل وهاجر وفلاة وماء وقراد وحية ، فإذا صار الى المديح والهجاء خانه الطبع وذلك اخرجته عن الفحول (6).

(1) الأغاني ، ج 108/16 ، الموشح ص ، ومقدمة الديوان ، ص 20.

(2) الموشح ، ص 374 ، ومقدمة الديوان ، ص 20.

(3) الأغاني وقد روى عن ابي عمرو بن العلاء انه قال : ليس في الدنيا من يروي شعر ذى الرمة عن ابي حاتم عن الاصمعي عن ابي عمرو بن العلاء عن ذى الرمة غيري.

(4) الموشح ، ص 284.

(5) طبقات فحول الشعراء ، ص 452.

(6) الشعر والشعراء ، ص 41.

وقد حكم الحصري في زهر الآداب⁽¹⁾ بأنه : ليس بعد ذي الرمة اكثر افتتاحاً وأكثر تصرفاً في التشبيه من ابي العباس عبد الله بن المعتز واما ابن رشيق فإنه يقول: وقالت طائفة من المتعقبين الشعراء ثلاثة : جاهلي وإسلامي ومولد ، فالجاهلي امرؤ القيس والإسلامي ذو الرمة ، والمولد ابن المعتز⁽²⁾ ، وهذا قول من يفضل البديع وبخاصة التشبيه على جميع فنون الشعر.

وقد انصف القاضي الجرجاني⁽³⁾ شاعرنا حيث قال : واذا اردت ان تعرف موقع اللفظ الشريق من القلب وعظم غنائه في تحسين الشعر فتتصفح شعر ذي الرمة في القدماء والبحثري في المتأخرين ..).

ووصفه احد جلساء ابي على الفارسي⁽⁴⁾ فذكر احاطته بلغة العرب ومعانيها وفضل لمعرفته بأغراضها ومراميتها ، وأنه سلك منهج الأوائل في وصف المفاوز اذا لعب السراب فيها ، ورقص الآل في نواحيها ، ونعت الحرباء وقد سبح على جذله ، والظلم وكيف ينفر من ظله ، وذكر الركب وقد مالت طلالهم من غلبة النوم حتى كأنهم صرعتهم كؤوس المدام ، فطبق مفصل الإصابة في كل باب ، وسأوى الصدر الأول من ارباب الفصاحة وجاري القروم البذل من أصحاب البلاغة.

ولعل ما يدل على مكانة الشاعر تلك الكتب التي ألفت في اخباره فقد ذكر أبو الفرج⁽⁵⁾، كتاب هارون بن محمد بن عبد الملك الزيات وقد وصفه ابن النديم : بأنه من جماعة الاخبار واحد الرواة وله الكتب كتاب اخبار ذي الرمة. لإسحاق بن إبراهيم وكتاباً آخر مثله لابنة حماد بن اسحق كما ذكر : كتاب ذي الرمة ومي غفلاً من اسم مؤلفه.

وكان الذي دفع اسرة الموصل الى وضع كتابين في اخبارك ذي الرمة هو اقبال المغنيين على شعره وافتنانهم به ، حتى قال حماد بن اسحق (ما غني جدي من

(1) زهرة الآداب وثمر الالباب : ابي اسحق إبراهيم على الحصري القيرواني ، شرح محمد على البجاوي ، ط 1

1953م ، ج 1 ، ص.

(2) العمدة لابن رشيق ، 100/1 ، ومقدمه الديوان ، ص22.

(3) مقدمة الديوان ، ص 22.

(4) مقدمة الديوان ، ص 22

(5) مقدمة الديوان ، ص 23.

شعر احد مثل ما غنى من شعر ذي الرمة والعباس بن الاحنف (فقد وضع ابراهيم الموصلي مئة صوت من ديوان ذي الرمة وطلب الى الرشيد ان يحظر على غيره الغناء في شعره ، وغنى عن البيان ما في ذلك من الدلالة على ذبوع شعر ذي الرمة في العصر العباسي (1).

وتحدثنا كتب الادب (2) ، أيضا عن طائفة ممن حفظوا شعر ذي الرمة على كثرته ووعورته ولعلمهم انما كانوا يجهدوا انفسهم في ذلك معجبين بناحيته اللغوية والفنية معاً ويأتي على رأس هذه الطائفة الخليفة هارون الرشيد ، وقد نقل أبو الفرج ان وزيره جعفر بن يحيى قال (ان امير المؤمنين يحفظ شعر ذي الرمة حفظ الصبا ويعجبه ويؤثره(3). ومن هؤلاء الحفاظ أيضا الخضر بن ثروان وكان معاصراً لياقوت الحموي ويبدو ان فئة من الناس افتتنت بشعر ذي الرمة حتى اثر ذلك عنها ، من ذلك ما نقله الزبيدي في ترجمة الداروني " من أنه كان مشغولاً بديوان ذي الرمة وكان اعلم الناس به " ولعل بديع الزمان الهمزاني قد عبر عن افتتانه بذي الرمة او عبر عن مكانته في عصره حين خصه بمقامة سماها : المقامة الغيلانية ومضى ينطق بأبيات برع في محاكاة أسلوبه فيها ، حتى نقل بعضها على انها لذي الرمة (4).

والشعراء على مر العصور كانوا معجبين بشعر ذي الرمة يروونه او يتدارسونه حتى اصبح حياً في اذهانهم وانطلق اسمه يتردد في اشعارهم ولم يكن أبو تمام هو وحده الذي أشاد بشعر ذي الرمة في فتح عمورية ، بل دعبل الخزاعي ، وهو قريع أبو تمام يقرنه مع كبشي تميم جرير والفرزدق فيقول :

لو عاش كبشاً تميم ثمت استمعا لمتا ومات الوغد ذو الرمة (5)

ولم يكتف المعري بأن توفر على شرح ديوان ذي الرمة بل مضى بذكره في شعره ويضرب به الامثال فيقول :

أنبئكم أني على العهد سالم ووجهي لما يبتذل بسؤال (6)
وأني تيممت العراق لغير ما تيممها غيلان عند بلال

(1) الأغاني 37/5.

(2) مقدمة الديوان ، ص34.

(3) الأغاني 37/5.

(4) مقدمة الديوان 25/24.

(5) مقدمة الديوان 25.

(6) مقدمة الديوان 26.

ومن ذلك قول الزمخشري في الغزل :
تعالوا الى اطلال مية نكها
ومنه قول البهاء زهير :
وغيث سمعت الناس ينتجعونه
وهو ما يريد قول ذي الرمة :
سمعت الناس ينتجعون غيثاً
ومنه لشاعر آخر :
ولو عرضت يوماً لغيلان لم يكن
وفي كتاب مواسم الادب : ان محاسن أبي اسحق إبراهيم الكلبي العربي قوله :
والشعر سوق لانفاق لعلقها
غيلان كان بلال مجد بلاله
وزهير اهتزت قناة مديحه
ولم يكن شعراء الاندلس بمنأى عن المشاركة في ذلك فالشاعر الوشاح بن حريق
يقول (1):

فخلّ عيني في انهمال
وابك معي رقّة لحالي
يقر للدمع في قرار
بكاء غيلان على الديار

والاستشهاد بشعر ذي الرمة كثير وبخاصة في كتب اللغة والمعاجم من ذلك لسان
العرب وتاج العروس ، اما صاحب الأساس فكأنه بني معجمه على شعر ذي
الرمة ، اذ لا تكاد تضي مادة ليس فيها شاهد من شعره ، بل ربما عرض في
المادة الواحدة شاهدين او اكثر وكل ذلك يؤكد ان ذا الرمة من اكثر الشعراء دوران
شعره في كتب اللغة ان لم يكن اكثرهم جميعاً (2).

(1) مقدمة الديوان 27.

(2) مقدمة الديوان 15.

المبحث السابع

بعض الأقوال على شعره :

قال أبو عمرو بن العلاء : قال جرير : لو خرس ذو الرمة بعد قصيدته (ما بال عينك منها لما ينسكب) كان أشاعر الناس (1).

قال الاصمعي : وكان الكميت بن زيد معلماً بالكوفة فلا يكون مثل اهل البدو وكان ذو الرمة معلماً بالبدو ، وكان يحضر اليمامة والبصرة كثيراً وكانا جميعاً يستكرهان الشعر وكان ذو الرمة أحسن حالاً عند الاصمعي من الكميت (2).

وقال ابن سلام قال : كان أبو عمرو بن العلاء يقول : انما شعره نقط عروس يضمحل عن قليل وابعار ظباء لها مشم في اول شمها ثم تعود الى أرواح البعير (3).

ولم ينصف أبو عمرو ذا الرمة فإنه اجل من ذلك (والحديث للجمحي) وكأني به قد رجع عن قوله هنا قوله هنا فقد روى الفرغ في أغانيه : يقول : كان جدي

يقول : (ختم الشعر بذى الرمة) وعن ابي عبيدة عن ابي عمرو قال : ختم الشعر وختم الرجز برؤية ، قال فما تقول في هؤلاء الذي يقولون ؟ قال : كل على غيرهم ان قالوا حسناً فقد سبقوا اليه ، وإن قالوا قبيحاً فمن عندهم (4).

وحدث محمد بن يزيد النحوي قال : قيل لجرير : أخبرنا عن شعر ذي الرمة قال : نقط عروس وبعر ظباء ، قال المبرد : معنى قوله : نقط عروس أنها تبقى اول يوم ثم تذهب ، وبعر الظباء اذا شممته من ساعته وجدت كرائحة المسك فإذا غب ذهب ذلك (5).

وأخبرنا ابوبكر الجرجاني قال : قيل للبطين : أكان ذو الرمة شاعراً متقدماً ؟ فقال البطين : أجمع العلماء بالشعر على ان الشعر وضع على أربعة اركان : مدح رافع ، او هجاء واضح او تشبيه مصيب ، او فخر سامق ، وهذا كله مجموع في جرير والفرزدق والأخطل فأما ذو الرمة فما أحسن قط ان يمدح ، ولا أحسن ان يهجو ولا أحسن ان يفخر يقع في هذا كله دوناً وانما يحسن التشبيه فهو ربيع شاعر (6).

(1) الموشح ، ص 272.

(2) الموشح ، ص 272.

(3) طبقات فحول الشعراء ، ص ، الموشح ص ، الأغاني ص .

(4) الأغاني 108/16.

(5) الموشح 272.

(6) الموشح ، ص 273.

وعن محمد بن سلام قال : مر الفرزدق بذوي الرمة وهو ينشد (1):

أمنزلتي مي سلام عليكم ما هل الازمن اللائي مضيي رواجع
فوقف حتى فرغ منها فقال : كيف ترى يا أبا فراس ؟ قال : أرى خيراً فقال : فمالي
لا أعد في الفحول ؟ قال : يمنعك من ذلك صفة الصحارى وأبعار الابل ، وولي
الفرزدق وهو ينشد :

دوية لو ذو الرميمة رامها بصيدح اودي ذو الرميم وصيدح
قطعت لي معروفاً لي معروفاً اذا خب آل دونها يتوضح
وعن عيسى بن عمر قال : قال ذو الرمة لفرزدق مالي لا ألحق بكم معاشر
الفحول ؟ فقال : لتجافيك عن المدح والهجاء واقتصارك على الرسوم في الديار (2).
وفي رواية : أن ذا الرمة سأل الفرزدق عن شعره وقال : مالي لا ألحق بالفحول
؟ فقال : يقعد بك عن غاية الشعر نعتك الاعطان والدمن وابوال الابل (3).

وفي أخرى ان ذا الرمة وقف ينشد قصيدته التي يقول فيها :

اذا أرفض اطراف السياط وهلت جروم المطايا عذبتهن صيدح (4).
فاجتمع الناس يسمعون وذلك بالمريد ، فمر الفرزدق فوقف يستمع ، وذو الرمة
ينظر اليه حتى فرغ ، فقال : كيف تسمع يا أبا فراس قال : ما أحسن ما قلت :
قال : فمالي لا أعد مع الفحول ؟ قال : قصر بك عن ذلك بكأوك في الدمن
ونعتك ابوال العطاء والبقر وايتارك وصف ناقتك وديمومتك ، ثم ارتحل الفرزدق
وقال :

وديمومة لو ذو الرميمة .. وذكر البيت ، فقال ذو الرمة نشدتك الله يا ابا فراس
ان تزيد فقال : هما بيتان لا أزيد عليهما (5).

(1) طبقات فحول الشعراء 468 والموشح 273.

(2) الموشح ، ص 274.

(3) الموضح ص 274.

(4) ديوان ذي الرمة 87.

(5) الشعر والشعراء ، الموشح 475.

المبحث الثامن

وفاته :

توفي ذو الرمة في خلافة هشام بن عبد الملك وله أربعون سنة ، وعن ابي خليفة عن محمد بن سلام قال : قال ذو الرمة : بلغت صنف الهرم وأنا ابن أربعين (1).

وقد اختلف في تاريخ وفاته ولكن الراجح أنه توفي سنة سبع عشرة ومائة (2). وقد اختلف أيضاً في سبب وفاته قيل (3): توفي وهو خارج الى هشام بن عبد الملك ودفن بحزوى الرملة التي كان يذكرها في شعره ، وقيل : مات وهو يريد هشاماً ، وقال في طريقة في ذلك :

بلاد بها أهلون لست ابن أهلها وأخرى بها أهلون ليس بها أهل (4).

وقيل انشد ذو الرمة الناس شعراً له وصف فيه الفلاة الثعلبية ، فقال له حابس الأسدي : إنك لتتعت الفلاة نعتاً لا تكون منيتك الا بها ، وقيل صدد ذو الرمة على أحد جفري تميم وهو على طريق الحاج من البصرة ، لما اشرف على البصرة قال :

وإنني لعاليها وإنني لخائف لما قال يوم الثعلبية حابس (5)

وقيل كان بالفلاة فنزل عن راحلته فنفرت منه ولم تك تنفر منه من قبل وعليها طعامه وشرابه حتى مات وذكر من ذكر القصة ان ناقته وردت على اخله في مياههم فركبها أخوه وقص اثره حتى وجده ميتاً وعليه خلع الخليفة ووجد هذين البيتين مكتوبين على قوسه :

الا ابلغ الفتيان عني رسالة اهينوا المطايا هن أهل هوان
فقد تركتي صيدح بمضلة لسانني ملتات من الطلوان

(1) طبقات فحول الشعراء ، ص ، معاهد التنصيص ، ص 264 ، الأغاني ج 16 ، ص 126.

(2) معاهد التنصيص ، ص 264.

(3) الأغاني ، ص 126.

(4) الأغاني 126/16..

(5) الاغاني 126/16.

وحدث احدهم قال : دخلت على ذي الرمة وهو يجود بنفسه فقلت له : كيف تجدك ؟ قال : أجدني والله اجد مالا أجد أيام ازعم اني أجد مالم أجد حيث أقول :
كأنني غداة الرزق يامي مدنفاً يجود بنفس قد أحم حمامها
حذار احتزام البين اقران نية مصاب ولو عان الفؤاد انضمامها
وقيل كان آخر ما قاله :

يا رب قد أشرفت نفس وقد علمت علماً يقيناً لقد أحصيت آثاري
يما مخرج الروح من جسمي اذا احتضرت وفارج الكرب زحزحني عن النار⁽¹⁾
وقيل كانت منيته بالجدي وفي ذلك يقول :

ألم يأتها إنني تلبست بعدها مقوفة صواغها ليس أخرقا
وقال أحدهم وردت حجراً وذو الرمة به فاشتكي شكايته التي كانت منها منيته
وكرهت ان اخرج حتى أعلم بما يكون في شكاته وكنت اتعهده واعوه في اليوم
واليومين ، فأتيته يوماً وقد ثقل فقلت : يا غيلان ؟ قال : اجدني والله يا أبا المثنى
اليوم في الموت لا غداة أقول :

كأنني غداة الرزق يامي مدنفاً يجود نفسي قد أحم حمامها
فإن والله الغداة في ذلك لا تلك الغداة :
وقيل كانت منيته أنه اشتكى نوبة فوجعها زمناً فقال في ذلك :

ألفت كلاب الحي حتى عرفني مدت نساج العنكبوت على رحلي
ثم قال لمسعود أخيه : يا مسعود قد أجدني تماثلت وخفت الاشياء عندنا واحتجنا
الى زيارة بني مروان فهل لك بنا فيهم ؟ فقال : نعم فأرسله الى ابله يأتيه منها
بلبن يتزوده ، وواعده مكاناً ، وركب ذو الرمة ناقه فقمصت به وكانت قد اعفيت
من الركوب ، وانفجرت النوبة التي كانت به ، وبلغ موعد صاحبه وجهه وقال :
اردنا شيئاً واراد الله شيئاً وان العلة التي كانت بي انفجرت ، فأرسل إلى أهله فصلوا
عليه ودفن براس حزوي وهي المرملة التي كان يذكرها في شعره⁽²⁾.

(1) الأغاني 126/16.

(2) الأغاني 127/16.

وعن عيسى بن عمر قال : كان ذو الرمة ينشد الشعر ، فإذا فرغ قال : والله
لأكسعنك بشيء ليس في حسابك ، سبحان الله والحمد لله ، ولا اله الا الله و الله
أكبر .

وقال كان ذو الرمة حسن الصلاة حسن الخشوع ، فقليل له ما أحسن صلاتك ،
فقال: إن العبد اذا قام بين يدي الله لتحقيق ان يخشع .

وله رواية في الحديث الشريف حدث عن ابن عباس وروى عنه وأبو عمرو بن
العلاء ، أخرج ابن عساكر من طريق إسحاق بن سياد النصيبي عن الاصمعي
عن ابي عمرو بن العلاء عن ذي الرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال : (ان من الشعر حكمة) وبسنده عن ابن عباس في قوله تعالى :
(والبحر المسجور) قال الفارغ ، قال النصيبي : ولذي الرمة غير هذين الحديثين .

الفصل الثاني

الشواهد والاستشهاد

معنى شاهد درجة الشواهد – أهمية الشاهد

لقد اقتضت طبيعة علم النحو والصرف كثرة الشواهد والامثلة :

وتوالى كتب شواهد النحو منذ القرن الرابع الهجري وحتى الوقت الحاضر ، وتكاد جميعاً تتفق في ايراد الابيات المفردة واحداً بعد الآخر وما يتعلق بكل بيت من لغة واعراب ولكن لا يكاد المرء يعثر في كل هذه المؤلفات على كثرتها على تناول مباشر للاستشهاد نفسه.

وكثيراً م ترد فيها ثلاث كلمات بصيغ مختلفة هي : الاستشهاد ، والاحتجاج ، والتمثيل ، والتفريق وفي المادة اللغوية بين ما يندرج تحت الاستشهاد والاحتجاج وبين ما يندرج تحت التمثيل ، يعود الى نوع النص ومن انتجه ، فإن كان النص من النوع الذي يعتبر اساساً للقواعد شعراً ونثراً منسوباً الى شاعر موثق به في عصر الاستشهاد الأول ، او الى قبيلة من القبائل التي وثقت لغاتها ، فهذا النص ينبغي تقديسه واحترامه ، أما اذا كان مصنوعاً او غير موثق بان ساقه النحوي نفسه عن لا يحتاج بكلامهم فهو تمثيل القاعدة وهو غير ملزم وهدفه الايضاح والبيان فقط .

والحديث السابق يدفعنا لتحديد عصور الاحتجاج ويعني بها تلك الفترة الزمنية التي اعتمد النحويون في دراستهم على نصوصها ، منذ عرف الشعر الجاهلي وحتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحاضرة واواخر القرن الرابع الهجري في البادية .

اما المعاني اللغوية لكلمة شاهد فلها في اللغة معنيان رئيسان : أحدهما الشاهد ويجمع على شواهد ويجمع على شواهد بمعنى الدليل.

والشاهد يجمع على شهود واشهاد وشهداء بمعنى من يؤدي الشهادة امام القاضي ونحوه ، وشهد الامر شهوداً حضره فهو شاهد ، الشاهد العالم الذي يبين ما علمه ورجل شاهد وامرأة شاهد لغلبة هذا الوصف على المذكر والجمع شهود واشهاد⁽¹⁾.

(1) معجم متن اللغة : الشيخ احمد رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت المجلد الثالث 1959م .

والشهادة كما يقول القاموس خبر قاطع ، واستشهده سألته ان يشهد ، فالشواهد في اللغة اخبار قطاعة موثقة يسوقها علماء اللغة عن الناطقين باللغة .
والاستشهاد على هذا النحو هو الاخبار بما هو قاطع الدلالة على القاعدة اللغوية شعراً ونثراً.

الاستشهاد هو إثبات المتكلم او الكاتب بشاهد يعزز رأيه ويدعمه.
والشاهد عند اهل العربية الجزء الذي يستشهد به في اثبات القاعدة لكون ذلك الجزء من التنزيل او من كلام العرب الموثوق بعريبتهم (1).
اما الحاجة بالضم فهي إقامة البرهان فحجج النحويين اذا كالبراهين تقام من نصوص اللغة للدلالة على صحة رأي او قاعدة .

والاحتجاج الاعتماد على إقامة الدليل والبرهان من نصوص اللغة شعراً ونثراً ، او هو اثبات صحة قاعدة او استعمال كلمة او تركيب بدليل نقلي صح سنده الى عربي فصيح سليم السليقة (2).

فكل من الاحتجاج والاستشهاد بهذا المعنى يتلاقيان في مجرى واحد هو للاحتجاج لا يوجد في الاستشهاد ، وهو إضافة الغلبة للحجة التي يقوم على معناها الاحتجاج لذلك غالباً ما يستخدم لفظ الاحتجاج ومشتقاته في المواقف التي تتطلب المغالبة والجدل بقصد التفوق ونصرة الرأي (3).

اما المثال فهو غير ذلك ويطلق على ما ليس من كلام العرب من النصوص بمصطلح النحاة متجاوزاً عصر التوثيق للغة ، او مصنوعاً للبيان والايضاح.
وربما كان الاحتجاج والاستشهاد لما خيف على سلامة اللغة بعد الاختلاط بالأعاجم اثر الفتوح ، فنشأ بنسبة الطبيعة أخذ وعطاء وتأثير وتأثر في اللفه والأفكار والأخلاق والأعراف ، وتنبه او لو البصر الى ان الامر آيل الى افساد في اللغة وبالتالي التفريط في صيانة الدين ، واذا كانت سلامة احكامه موقوفه على جنس فهم المستنبط لنصوص القرآن والحديث النبوي الشريف ، وكان في ضعف اللغة تضييع لهذا الفهم (4).

(1) محيط المحيط ، قاموس مطول للغة العربية ، المعلم بطرس البستاني ، مكتبة البيان ، بيروت 1983م مادة شهد.
(2) الاقتراح في علم أصول النحو : السيوطي ، تحقيق احمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط1 1976م ، ص4.
(3) الرواية والاستشهاد باللغة : محد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة 1976م ، ص 103.
(4) الاقتراح في أصول النحو ، ص4.

ويمكن القول وبكثير من الاطمئنان ان النحو العربي في نشأته وخلال عصره الذهبي كان نحواً وصفيّاً لا معيارياً سواء كانت المدرسة التي ينتمي اليها النحاة هي مدرسة البصرة ام مدرسة الكوفة ام مدرسة بغداد.

والمقصود بالنحو الوصفي هو الذي يصف الاستعمال اللغوي ويقعده أي ان القواعد فيه تصف اللغة المستعملة فعلاً وعكس النحو المعياري الذي يضع فيه النحوي القواعد والمعايير ويطلب الى المتعلمين تطبيقها في لغتهم المنطوقة والمكتوبة (1). والنحاة العرب نظروا في كلام العرب واستخلصوا القواعد التي يسير عليها وادرجوها في مصنفاتهم ، ولهذا فإنهم ابتعوا كل قاعدة بشاهد من القرآن ، او الحديث الشريف او من كلام العرب شعره ونثره ، ومن الأمثلة على ذلك كتب النحو الكثيرة.

ولعلمهم احسوا ان خير ما يعتمد عليه في إقامة صرح اللغة العربية هو القرآن الكريم لكنهم لم يفعلوا فهو في المرتبة الأولى من حيث صحة الشواهد ، قال تعالى (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ) .

القرآن الكريم :

لقد كان القرآن الكريم وقرآته مدداً لا ينضب ومعيناً لا يجف للنحويين في استخلاص قواعدهم وقفوا منه موقفاً مزدوجاً تارة يحتجون به وتارة يحتجون له بعضهم يخضع القراءة القرآنية للقياس النحوي وبعضهم يخضع القاعدة اللغوية للقراءة القرآنية (2).

ولابد ان يشار لأمر مهم هو اختلاف القراءات وعلاقة ذلك باللغة والمقصود بالقراءة الصحيحة وتوثيق نص القرآن.

يقول ابن الجزري : كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه ووافقت احد المصاحف العثمانية لولو احتمالاً وصح سندها فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردها ولا يحل انكارها (3).

(1) عصور الاحتجاج في النحو العربي : محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف مصر 1998م ، ج 1 ،

(2) عصور الاحتجاج 13/1.

(3) النشر في القراءات العشر : محمد بن محمد ، تحقيق على محمد الضباع ، المكتبة العالمية ، بيروت ، ج 2 ، ص 274.

وعلى اية حال فالجمهور على جواز الاحتجاج بمتواتر القرآن وشاذه ، يقول السيوطي : (أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً او شاذاً) (1).

وجاء في المزهري قول أحدهم : (قد اجمع الناس جميعاً ان اللغة اذا وردت في القرآن فهي افصح مما في غير القرآن لا خلاف في ذلك) (2). ويقول البغدادي (فكلامه عز اسمه أفصح كلام وابلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه) (3).

الدارسون يركزون كثيراً في دراسة القراءات على صحة النقل وصحة السند وهناك عبارات تساق لوصف العناية بهذه الناحية من مثل قول ابن الجزري : (وائمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفضى في اللغة والأقيس في العربية بل على الاثبات في الأثر والاصح في النقل والرواية ، واذا ثبت عنهم لم يردها قياس عربية ولا فشوا لغة ، لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمصير اليها) (4).

لكن رغم كل هذا الاثبات والاحكام، ماذا كان موقف العلماء من الاستشهاد بالقرآن الكريم ؟.

ينص علماء اللغة ان القرآن الكريم سيد الحجج وان قراءته كلها سواء كانت متواترة ام شاذه ام احاداً مما لا يصح ردها ولا الجدل فيه وان كانت القراءة التي وردت مخالفة للقياس اذ ينبغي ان تقبل القراءة الصحيحة أياً كانت دون تحكم شيء آخر فيها.

ويقول السيوطي : كل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية واذا كان متواتراً ام شاذاً ، وقد اطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة اذا لم تخالف قياس معروفاً بل ولو خالفته يحتج بها في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه (5).

ويقول البغدادي : قائل ذلك يقصد النشر ، اما ربنا تبارك وتعالى فكلامه عز اسمه افصح كلام وابلغه ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه (6).

(1) الاقتراح في أصول النحو ، ص4.

(2) المزهري في علوم اللغة .

(3) خزانة الادب 4/1.

(4) الاقتراح ، ص 14 ، الاتقان في علوم القرآن.

(5) الاقتراح ، ص4 .

(6) خزانة الادب 4/1.

والذي يبدو جلياً للمتمعن في كتب اللغة ان هذا الكلام النظري لا يتفق مع الدراسة العملية ، وان هذا تسليماً ظاهرياً مطلقاً للاحتجاج بالقرآن ، ولكن كتب النحو التي فيها الممارسة العملية للشواهد تشير بوضوح الى ان دراسي اللغة قد صرفوا انفسهم قصداً عن استقرار النص القرآني لاستخلاص قواعدهم ، اذ ان كتاب سيبويه يمثل اول حلقة من مجهودات النحو فانه يمثل في الوقت ذاته قمة الدراسة التي سبقته واتجاهها وأيضاً يشير الى الطريق الذي سلكته الدراسة من بعده اذ انها ترسمت خطاه ، ويقال فيه ان اعتمد اعتماداً اكلاماً على الشعر العربي القديم في الاستقرار وتقرير الأصول ، وآيات القرآن لم تزيد على ثلاثمائة على أنه لم يتخذ معظمها مصدراً للدراسة بل انها اعتمدت على نصوص أخرى أهمها الشعر ، ثم تساق الآيات بعد ذلك كأنها بهدف التقرير لا الاستشهاد ، ونحو ذلك في كتاب المقتصد على ضخامته ، وأيضاً في الخصائص والصاحبي ، وعموماً جاءت كل كتب النحو محشوه بالشعر وشرحه والتعليق عليه حتى أصبحت لفظة الشواهد ذات معنى عرفي يقصد به الشعر ، لا القرآن ولا الحديث ومما لاشك فيه انها اكتسبت هذا المعنى بفعل النحاة .

والعلماء في عجب من حال النحاة كيف يتكون الاحتجاج بنص موثوق الى نص آخر لا يرقى في ذلك اليه.

ولعل السبب في ذلك رفضهم احياناً بعض القراءات .

والذي دعاهم الى ذلك ان القواعد لديهم مأخوذة من نصوص أخرى ، والقواعد هنا احكام نافذه لا ينبغي مخالفتها والخروج على مقتضاها لأي نص حتى القراءة الصحيحة السند احياناً ، وبعبارة أخرى ان القراءة في مثل هذه الآراء النحوية ليست نصاً تؤخذ منه الاحكام اللغوية بل نص تطبق عليه هذه الاحكام ويخضع لسلطانها وكذلك سبب ذلك الاضطراب امام النصوص القرآنية والاضطرار الى توجيهها توجيهاً خاصاً بها اذا كان معها من النصوص الأخرى ما يمثلها ، وهذا التفريق في التوجيه دفع اليه أيضاً ان النحاة لم يأخذوا في اعتبارهم نص القرآن في استنباط القواعد ، فاذا وجدوا فيه ظاهرة لا تتفق مع ما قرروه اضطروا الى التوقف عندها او تخريجها تخريجاً خاصاً او التفريق بينها وبين ما يمثلها من نص آخر كالشعر مثلاً.

وعليه فإن تخطئة القراءة أو التحرج امامها ما كانتا تحدثان لولا الاعتماد على نصوص أخرى في استنباط القواعد ثم وضع قراءات القرآن في ضوء هذه القواعد المعدة فإذا لم تتفق معها حكموا عليها بالخطأ احياناً أو تخرجوا منها احياناً أخرى فتوقفوا عندها أو التمسوا لها وجهاً من وجه التخريج.

ولكن ترى ما السر الذي جعل موقف النحاة مضطرباً حيال النص القرآني بين العمل والنظر ، فهم نظرياً أكدوا ان القرآن يحتج بكل قراءاته بل والشاذة والضعيفة ، وعلمياً تماد كتبهم ومصنفاتهم تخلو من ذلك ان الذي يفسر كل ذلك سبب واحد هو التحرز الديني⁽¹⁾، ومع هذا السبب لم يستطع احد من علماء اللغة الذي تحدثوا عن الاستشهاد بنص القرآن ان ينكر حجيته ثم أعلن هذا في آرائه امام أحد.

من اجل هذا التحرز الديني صرفوا انفسهم عن الاحتجاج به واستنباط القواعد من نصه الموثق ، والحرص الذي شعر به علماء اللغة امام القراءات يعود الى هذا السبب ، ذلك ان طبيعة التفكير الذي فرض نفسه على دارس اللغة يحمل بين طياته تعدد الآراء واعمال الذهن في النص اللغوي ، والنص القرآني لا يحتمل ذلك ولا يطيقه فكان لابد لهم من موقف دراسي يحفظ للقرآن قدسيته الدينية في نفوسهم وفي نفوس غيرهم ، ويحقق لهم في الوقت نفسه رغبتهم في التصرف الحر بالنص المدروس ، فكان الموقف السابق ، ومما يدل على ذلك من إشارات العلماء ، وقال أبو الفضل الرياشي : كان الاصمعي من نصبه كذاباً واثماً ، كان يظهر التآله ويترك تفسير ما يسأل عنه من القرآن ويظهر الكراهية لان يسأل عن شيء يوافق شيئاً في المصحف ليصدق فيما يتكذبه ولينفي التهمة عنه فيما يتخرصه⁽²⁾.

وروى بن فارس عن الفراء أنه قال : اتباع المصحف اذا وجدت به وجهاً من كلام العرب وقراءة القراء احب من خلافة من قال : وكان أبو عمرو بن العلاء يقرأ (إن هذين لساحران)⁽³⁾ ولست اجترئ على ذلك ، وقرأ (فاصدق وأكون)⁽⁴⁾. فزاد واوياً في الكتاب ولست استحب ذلك⁽⁵⁾.

(1) الرواية والاستشهاد باللغة : د. محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة 1976م ، ص126.

(2) الاقتراح ، ص4 . والرواية والاستشهاد ، ص127.

(3) سورة طه الآية 63.

(4) سورة المنافقون الآية 10.

(5) الاقتراح ، ص4

من الواضح ان هذه الآراء وغيرها تلتقى كلها حول فكرة التحرز الديني ، وهذا ما يفسر ترك الاصمي تفسير ما يسأل عنه مما يوافق نص القرآن فما بالك بالقرآن نفسه اذ هو امام القرآن مقيد بالنص المروي قراءة فلا يستطيع التصرف في ذلك رواية او فهماً.

ويلخص الامر كله قول ابن جني (القراءات تثر رواية ولا تتجاوز).
وعلى هذا فالقرآن الكريم في المرتبة الأولى من الكلام الذي يحتج ويستشهد به
ويليه في ذلك الحديث النبوي الشريف.

الحديث الشريف :

اما الحديث الشريف فمع ان احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم تمثل نموذجاً من النثر الادبي الراقي الذي ينبغي ان يوضع في مكانه المناسب من الاستشهاد به في القضايا النحوية نجد الخلاف دائراً حول الاستشهاد به. يقول السيوطي في ذلك أنما ترك علماءنا الاستدلال بالحديث لعدم وثوقهم ان ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم ، اذ لو وثقوا بذلك لجرى مجرى القرآن في اثبات القواعد الكلية وانما كان ذلك لأمرين (1).

ان الرواة جوزوا النقل بالمعنى فتجد قصة واحدة قد جرت في زمانه صلى الله عليه وسلم لم تنقل بتلك الالفاظ جميعها ، نحو ما روى من قوله : (زوجتكم بما معك من القرآن) (خذها بما معك) (ملكتكم بما معك) وغير ذلك من الالفاظ الواردة في هذه القصة فنعلم يقيناً انه صلى الله عليه وسلم لم يلفظ بجميع هذه الالفاظ بل لا ينجزم بأنه قال بعضها اذ يتحمل انه لفظاً مرادفاً لهذه الالفاظ غيرها ، فأنت الرواة بالمرادف ولم تأت بلفظه ، اذ المعنى هو المطلوب ولا سيما مع تقادم السماع وعدم ضبطه بالكتابة والاتكال على الحفظ والضابط منهم من ضبط المعنى ، اما ضبط اللفظ فبعيد جداً لا سيما في الاحاديث الطوال (2).

وقد قال سفيان الثوري : (إن قلت لكم أني احدثكم كما سمعت فلا تصدقوني انما هو المعنى) (3).

والامر الثاني انه وقع اللحن كثيراً فيما روى من الحديث لان كثيراً من الرواة كانوا غير عرب بالطبع ، ولا يعلمون لسان العرب بصناعة النحو فوقع اللحن في كلامهم ، وهم لا يعلمون ذلك ، وقد وقع في كلامهم وروايتهم غير الفصيح من لسان العرب (4).

ونعلم قطعاً انه صلى الله عليه وسلم كان افصح الناس ، لم يتكلم الا بأفصح اللغات واحسن التراكيب واشهرها واجزلها واذا تكلم بلغة غير لغته فإنما يتكلم مع اهل تلك اللغة على طريق الاعجاز (5).

(1) الاقتراح ، ص17.

(2) الاقتراح ، ص7.

(3) عصور الاحتجاج 1/158 ، والاقتراح ، ص17.

(4) الاقتراح ، ص17.

(5) الاقتراح ، ص18.

قال أبو حيان : (إنما امعنت الكلام في هذه المسألة لئلا يقول المبتدئ ما بال نحويين يستدلون بقول العرب وفيهم المسلم والكافر ولا يستدلون بما روى في الحديث بنقل العدول كالبخاري ومسلم واضرابهما)⁽¹⁾.

وقال بن الصائغ : (تجويز الراوية بالمعنى هو السبب عندي في ترك الائمة كسيبويه وغيره ، الاستشهاد على اثبات اللغة بالحديث واعتمدوا على القرآن وصريح النقل عن العربي ولولا تصريح العلماء بجواز النقل بالمعنى في الحديث لكان الأولى في اثبات فصيح اللغة في كلام النبي صلى الله عليه وسلم لأنه افصح العرب)⁽²⁾.

اما الشاطبي فيقول : (ووجه تركهم الحديث ان يستشهدوا به في النحو واللغة ما ثبت عندهم من جواز نقله بالمعنى عند الائمة اذ المقصود الأعظم انما هو المعنى لتلقى الاحكام الشرعية لا الالفاظ)⁽³⁾.

ويفرق الشاطبي بين رواية الحديث بالمعنى ورواية الشعر فيقول (وذلك خلاف ما عليه الامر في نقل الشعر وكلام العرب فان رواته لم ينقلوه بمعناه فقط بل المعنى عندهم اللفظ لما ينبنى على ذلك من الاحكام اللسانية ، فاعتنى النحويون بالاستنباط مما نقل من كلام العرب ، وتركوا ما نقل من الاحاديث لاحتمال اخراج الرواي لفظ الحديث عن القياس العربي ، فيكون قد بنى على غير اصل وذلك من جملة تخرجهم في المحافظة على القواعد اللسانية)⁽⁴⁾.

ويقول أيضا : واما استدلاله " أي ابن مالك " بالحديث الشريف فإنه قد خالف في الاستشهاد به جميع المتقدمين اذ لا نجد في كتاب نحو منهم استدلالاً بحديث منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم إلا على وجه هو : اذا فرض في الحديث ما نقل بلفظه وعرف ذلك بنص آخر وقرينته تدل على الاعتناء باللفظ صار ذلك المنقول أولى ما يحتج به النحويون واللغويون والبيانويون وبينون عليه علمهم⁽⁵⁾.

(1) الاقتراح في أصول النحو ، ص 18.

(2) الاقتراح ، ص 18.

(3) المواهب الفتحية ، ص 40 والاقتراح 8 وخرانة الادب ج 1 ، ص 12.

(4) المواهب الفتحية ، ص 40

(5) المواهب الفتحية في علوم اللغة العربية : الشيخ حمزة فتح الله ، المطبعة الاميرية ، مصر 1313 هـ ، ص 40.

وابن خروف يقول : يستشهد ابن مالك بالحديث كثيراً فإنه كان على وجه الاستظهار والترك بالمروى فحسن وان كان يرى ان من قبله اغفل شيئاً وجب عليه استدراكه فليس كما أرى (1).

ومما يدل على صحة ما ذهب اليه ابن الصائغ وأبو حيان ان ابن مالك استشهد على لغة اكلوني البراغيث بحديث الصحيحين (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) واكثر من ذلك حتى صار يسميها لغة يتعاقبون ، وقد استدل به السهيلي ثم قال : لكني لا أقول ان الواو فيه علامة اضمار لأنه حديث مختصر روي مطولاً مجرداً قيل فيه : (ان لله ملائكة يتعاقبون فيكم ، وملائكة بالليل وملائكة بالنهار) (2).

والشاطبي يتوسط فيجوز الاحتجاج بالحديث الذي اعتنى بنقل ألفاظه الى ان قال:(اما الحديث فعلى قسمين : قسم يعتنى ناقله بمعناه دون لفظه ، فهذا لم يقع به استشهاد اهل اللسان وقسم عرف اعتناء ناقلة بلفظه لمقصود خاص كالاحاديث التي قصد بها بيان فصاحته صلى الله عليه وسلم ككتابة لهمدان ولوائل بن حجر والامثال النبوية فهذا صح الاستشهاد به في العربية) (3).

وقد تبعه السيوطي فقال : (واما كلامه صلى الله عليه وسلم فيستدل منه بما ثبت انه قاله على اللفظ المروي وذلك نادراً جداً ، انما يوجد في الاحاديث القصار على قلة أيضاً ، وان غالب الاحاديث مرويه بالمعنى ، وقد تداولتها الاعاجم والمولدون قبل تدوينها فرووها بما أدت اليه عباراتهم فزادوا ونقصوا وقدموا واخروا ، وابدلوا الالفاظ ولهذا ترى الحديث الواحد في القصة الواحدة مروياً على أوجه شتى بعبارات مختلفة) (4).

ومع ذلك فهناك من العلماء من تبنا قضية الدفاع الاحتجاج بالحديث الشريف ومنهم الدماميني اذ يقول : (استشهاد بان مالك بالحديث ، وان ذلك مما أخذ عليه فصواب بناء على ان اليقين ليس بمطلوب في هذا الباب ، واما المطلوب غلبه

(1) الاقتراح ، ص 18.

(2) الاقتراح ، ص 19.

(3) الاقتراح في أصول النحو ، ص 16.

(4) الاقتراح في أصول النحو ، ص 16.

الظن الذي هو مناط الاحكام الشرعية ، وكذا ما يتوقف عليه من نقل مفردات الالفاظ وقوانين الاعراب فالظن في ذلك كله كاف ولا يخفى انه يغلب الظن ان لك المنقول المحتج به لم يبدل لان الأصل عدم التبديل ، لاسيما والتشديد في الضبط والتحري في نقل الاحاديث شائع بين النقلة والمحدثين ، ومن يقول منهم بجواز النقل بالمعنى فإنما هو عنده بمعنى التجويز العقلي الذي لا ينافي وقوع نقضه ، فلذلك تراهم يتحرون في الضبط ويتشددون مع قولهم بجواز النقل بالمعنى ، فيغلب على الظن من هذا كله انها لم تبدل ، ويكون احتمال التبديل فيها مرجوحاً ، فيلغى ولا يقدر في صحة الاستدلال بها ، ثم ان الخلاف في جواز النقل بالمعنى انما هو في ما لم يدون ولا كتب ، اما ما دون وحصل في بطون الكتب فلا يجوز تبديل ألفاظه من غير خلاف بينهم.

ان الخلاف لا نراه جارياً ولا اجراه الناس ، فيما نعلم فيما تضمنته بطون الكتب فليس لاحد ان يغير لفظ شيء من كتاب مصنف وثبت فيه لفظاً آخر . وتدوين الاحاديث والايثار ، بل وكثير من الروايات وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية حيث كان كلام أولئك المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ بلفظ يصح الاحتجاج به ، فلا فرق عند الجميع في صحة الاستدلال به ، ثم دون ذلك المبدل على تقدير التبديل ، ومنه من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة في بابه ، ولا يضر توهم ذلك السابق في شيء من استدلالهم المتأخر⁽¹⁾.

وما نخلص به من كلام الدمامين انه يجوز الاحتجاج بالحديث الذي دون في الصدر الأول قبل فساد اللغة ، ولو افترضنا ان تبديلاً ما قد حدث في النص فان المبدل ممن يحتج بكلامه ، واما الاحاديث التي لم تدون في الصدر الأول فلا يجوز الاحتجاج بها.

وإذا كان الامر كذلك فلماذا اذا انصرف العلماء والنحاة عن مناقشة الاستشهاد بالحديث وسكتوا عن استخدامه حتى عصر بن مالك؟.

(1) خزانة الادب ج 1 ، ص 14-15.

لا يعقلان يكون دارسوا اللغة في فترة نضج الدراسة على غير اتصال بحركة التوثيق للحديث التي كانت قد نضجت الى حد كبير في ذلك الوقت ، بل ان هؤلاء العلماء كانوا على معرفة تامة بتلك الجهود ونتائجها بحكم الزمالة العلمية التي تربط علوم الدين واللغة ، ولا مغالاة اذا قيل انهم كانوا على علم بأن نصوص الحديث قدر توفر لها من التوثيق اللغوي ما لم يتوفر للنصوص التي وصلتهم مروية عن عصر الاحتجاج او النصوص التي كانوا يحصلون عليها في رحلاتهم الى البادية (1).

اذا كانت السنة بين أيديهم وهي صالحة للراسة اللغوية كما ان بين أيديهم القرآن أيضا لكنهم صرفوا انفسهم عنها قصداً للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله وهو التحرز الديني (2). اذا وقف الإحساس الشديد بتتزيه السنة مانعاً لهم عن الاتجاه الى نصوصها بالتحليل ، والدراسة والاستنباط القواعد وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية ، وانتقل هذا التحرج والسكوت الى من جاء بعدهم فاصبح نص الحديث محلاً لتطبيق القواعد لكنه لم يكن وسيلة لاستنباطها وكل ذلك بفعل التحرز الديني (3).

وعن ما ساقه المتأخرون من علل من ان انصراف النحاة عن الحديث كان بسبب الرواية بالمعنى ، او اللحن في المتن فإن ذلك لا يثبت امام الواقع التاريخي المبكر من رواية الحديث وجمعه ، ودراسة اللغة واستنباط قواعدها اذا التقى الاثنان الأولى توثق النص ، والثانية تجتهد وتعد فكان مقتضى الامر ان يستخدم الحديث لكن ذلك لم يحدث (4).

وغير ذلك ان الرواية بالمعنى قد تكون غير مقنعة من الوجهة الدينية بمعنى : ان ذلك لفظ الرسول صلى الله عليه وسلم نصاً ام لا ولكن الاستشهاد بها لغوياً لا حاجة به الى النظر والتوقف اذا نشطت حركة جمع الحديث في وقت كان صح الاحتجاج اليقين والقطع بل الظن والنقل التوثيق الزمني ، وكذلك ما ذكره من ان

(1) الرواية والاستشهاد بالغة ، ص 126.

(2) الرواية والاستشهاد بالغة ، ص 126.

(3) الرواية والاستشهاد ، ص 125.

(4) الرواية والاستشهاد ، ص 126.

التبديل والتغيير يمكن ان يحدث فيما لم يدون ولم يكتب اما نصوص السنة فقد دونت في الصحائف وحفظت في الصدور واغلب الظن ان العناية بها كانت اشد واقوى من العناية بالنصوص الأخرى التي رويت عن عصر الاستشهاد متناقلة عبر عصور طويلة سابقة مشافهة او كتابة (1).

واما ان البعض من روى الحدث كان من الاعاجم ويكثر في حديثه اللحن فقد كان ذلك موجوداً أيضاً في غير نصوص السنة ، من مادة اللغة التي اعتمد عليها النحاة ومع ذلك قبلت في الدراسة من غير معارضة لان العبرة كانت بغلبة العصر لا بلحن الافراد (2).

وتناول الاعاجم للحديث لا يعني تشويه العربية ، فعلماء النحو كانوا يأخذون عن العرب الخالص الموثوق بهم في تصورهم فلو فرض ان حديثاً تناقله الاعاجم فيكفي ان يسمعه العالم العربي الموثوق في عروبيته لأنه سيقوم ما قد يعوج من سنن العربية على السنة الاعاجم (3).

والرواية بالمعنى وتناقل الاعاجم للحديث لم يمنع الخليل بن احمد أستاذ سيبويه ومعلمه الذي نقل منه اكثر ما نقل من الاستشهاد بالحديث في معجمه العين. وأخيراً فقد اصدر مجمع اللغة العربية قراراً بشأن الاحتجاج بالحديث ونصه: (اختلف علماء العربية في الاحتجاج بالاحاديث النبوية لجواز روايتها بالمعنى ولكنرة الاعاجم في روايتها وقد رأى المجمع الاحتجاج ببعضها في أحوال خاصة مبينه فيما يلي (4):

- لا يحتج في العربية بحديث لا يوجد في الكتب المدونة في الصدر الأول كالكتب الصحاح الستة فما قبلها .
- يحتج بالحديث المدون في هذه الكتب الانفة الذكر على الوجه الآتي.
- الاحاديث المتواترة المشهورة.
- الاحاديث التي تستعمل ألفاظها في العبارات.

(1) الرواية والاستشهاد ، ص 126

(2) الرواية والاستشهاد ، ص 126.

(3) عصور الاحتجاج في النحو العربي ، ص 165.

(4) مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق : المجلد الثامن والتسعون ، محرم 1414هـ ، الاستشهاد بالحديث ، للسيد محمد الخضر حسين ، 199/3.

- الاحاديث التي تعد من جوامع الكلم.
- كتب النبي صلى الله عليه وسلم.
- الأحاديث المروية لبيان انه صلى الله عليه وسلم كان يخاطب كل قوم بلغتهم.
- الاحاديث التي دونها من نشأ بين العرب الفصحاء.
- الاحاديث التي عرف من حال روايتها انهم لا يجيزون روايتها بالمعنى مثل القاسم بن محمد ورجاء بن حيوة وابن سيرين.
- الاحاديث المروية من طرق متعددة والفاظها واحدة.

الشعر والنثر :

وهو ما يطلق عليه في دراسة اللغويين والنحاة (كلام العرب) وقد اعتمد على ذلك علماء اللغة اعتماداً اساسياً في استنباط القواعد والاحتجاج بها. لكن يظهر جلياً ان الشعر ذو مستوى خاص في تقرير القاعدة النحوية فرضه عليه فنه ، لما يشتمل عليه من إيقاع وموسيقى ووزن وقافية ، لأنه يتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر احساساً غير عادي فيطلقه حينئذ غناء شعرياً جميلاً مغمناً⁽¹⁾.

وذلك خلاف النثر الذي يتخذ وسيلة لحياة الناس والتفاهم بينهم ، وهو بماله من انساب وطلاقة وموضوعية يصلح للمحادثة والخطابة وعرض الأفكار ، وعلى الجملة فهو وسيلة المجتمع الأولى للربط بين افراده وجماعته وتحقيق التواصل والالفة وتبادل المنفعة.

وقال ابن رشيق في ⁽²⁾، العمدة ما نصه كلام العرب نوعان : منظوم ومنتور ، ولكن منهما ثلاث طبقات : جديدة ومتوسطة وريئة ، فاذا اتفق الطبقتان في القدر وتساويتا ولم يكن لاحدهما فضل على الأخرى كان الحكم للشعر لان كل منظوم احسن من كل منتور من جنسه ، الا ترى ان الدر وهو اخو اللفظ ونسيبه واليه بقياس ، وبه يشبه اذا كان منثوراً لم يؤمن عليه ، ولم ينتفع به ، فاذا نظم كان

(1) اسرار اللغة : إبراهيم انيس .

(2) العمدة : لابن رشيق

اصون له من الا يستدل ، واطهر حسنه مع كثرة الاستعمال وكذلك اللفظ اذا كان منثوراً تبدد في الاسماع وتدحرج عن الطباع ، ولم يستقر منه الا الواحد من الالف وعسى الا تكون افضله ، فاذا كانت هي الينيمة المعروفة ، والفريدة الموصوفة فكم في سقط الشعر من امثالها ، فاذا أخذ في سلك الوزن وعقدة القافية تألفت اشتاته ، وازدوجت فرائده وبناته واتخذة اللابس جمالاً والمدخر مالاً ، فصار قرطه الاذن وقلائد الاعناق ، وأماني النفوس ، وأكاليل الرؤوس يقلب بالألسنة ويخبأ في القلوب .

وقد اجمع الناس على ان المنثور في كلامهم اكثر واقل جيداً محفوظاً بخلاف الشعر لأن في أدناه من زينة الوزن والقافية ما يقارب به جيد المنثور .

والظاهر الواضحة في كتب النحو العربي هي الاعتماد الاساسي على الشعر ، وتكون وحدها العنصر الغالب في دراسات النحاة المتقدمين والمتأخرين من بين مصادر الاستشهاد ، وذلك باستثناء ابن مالك الذي اعتمد على الحديث ، وابي حيان النحوي الذي اهتم بايراد الكثير عن لغات القبائل في كتابة (ارتشاف الضرب من كلام العرب) وابن هشام الذي وجه عناية خاصة لنصوص القرآن⁽¹⁾.

ولقد ظل الشعر هذه المنزلة العالية حتى جاء الإسلام فتشاغل الشعراء ورواتهم بالجهاد ، وبهرهم القرآن ببيانه روعته ، وبث فيهم الإسلام روحاً جديداً لا عهد لهم به ، فانصرفوا عن الشعر الى حين ، ويروى عن عمر بن الخطاب قوله : (كان الشعر علم قوم لم يكن لهم علم اصح منه)⁽²⁾، فجاء الإسلام فتشاغلت عنه العرب ، وتشاغلوا بالجهاد وولفت عن الشعر وروايته فلما كثر الإسلام وجاء الفتوح واطمأنت العرب بالامصار ، ارجعوا رواية الشعر فلم يؤولوا الى ديوان مدون وكتاب مكتوب ، والفوا ذلك وقد هلك من العرب من هلك بالموت والقتل فحفظوا أقل ذلك وذهب عليهم منه الكثير .

(1) الرواية والاستشهاد باللغة ، ص138.

(2) طبقات فحول الشعراء ، ص 22 ، الخصائص ، ص386.

رواية الشعر :

وينسب الى حماد الراوية أنه هو الذي اجمع السبع الطوال ، ويرى بن اسلام ان حماداً اول من جمع اشعار العرب ، وساق اخبارها قال الوليد بن يزيد الاموي يوماً لحماد وحضر مجلسه : بم استحققت هذا الاسم فقيل لك الراوية ؟ فقال : بأنني اروى لكل شاعر تعرفه يا امير المؤمنين او سمعت به ، ثم اوي لاكثر منهم ممن تعترف انك لا تعرفه ، ولا سمعت به ، ثم لا ينشدني احد شعراً قديماً ولا محدثاً الا ميزت القديم من المحدث ، فقال : هذا العلم وابيك كثير ، فكم مقدار ما تحفظ من الشعر ؟ قال : كثير ولكني انشدك على كل حرف من حروف المعجم مائة قصيدة كبيرة ، سوى المقطعات من شعر الجاهلية دون الإسلام ن قال : سأمتحنك في هذا ثم امره بالإنشاد حتى ضجر الوليد ثم وكل به من استحلفه ان يصدق عنه و يستوفي عليه ، فانشد الفين وتسعمائة قصيدة لجاهلية واخبر الوليد بذلك (1).

وقد كان خلف الأحمر أيضا اروى الناس للشعر واعلمهم بجيده ، ويشهد له بذلك يونس اذا اعتذر لمروان بن ابي حفصة عن سماع شعره في مدح المهدي ، حيث قال : يا ابن أخي ان ههنا خلفاً ، ولا يمكن أحدنا ان يسمع شعراً حتى يحضر فإذا حضر فاسمعه (2).

حضر أبو مسحل الاعرابي من البادية الى بغداد وأخذ النحو والقرآن عن الكسائي وروي عن علي بن المبارك أربعين الف شاهدٍ على النحو (3).
ومحمد بن قاسم الانباري كان يحفظ ثلاثمائة الف بيتٍ من الشعر شاهد في القرآن وكان يملئ من حفظه لا من كتاب.

وراجت رواية الشعر وتبارى فيها القادرون عليها من اللغويين والنحويين والشعراء ويحدثنا الاصمعي عن نفسه قائلاً : (ما بلغت اللحم حتى رويت اثني عشر الف أرجوزة للأعراب) (4).

(1) العقد الفريد ج 3 ، ص 97 - 98 - 99.

(2) العقد الفريد ج 3 ، ص 96.

(3) بغية الوعاة ج 2 ، ص 123.

(4) العقد الفريد ج 3 ، ص 96.

وقال الشعبي : (لست لشيء من العلوم اقل رواية عن الشعر ولو شئت لانشدت شهراً ولا أعيد بيتاً) (1).

وقيل للحسن بن هانئ : رويت أربعة الاف بيت شعر ، وقلت أربعة الاف فما زريت لشاعر شيئاً.

وربما كانت في هذه الروايات عن حفظ الشعر ونقله مبالغات وتزيد ، ولكنها مع ذلك لا تخلو من دلالة على مقدار الثروة الشعرية الهائلة التي جمعها ، كما تدل في الوقت ذاته على اهتمام الدارسين بهذا الشعر الكثير الذي فرض نفسه بقوة على جهود النحاة واستنباطهم القواعد.

الاحتجاج بالشعر :

اقبل النحويون على الشعر يستلهمونه الإفصاح عن القاعدة النحوية معتمدين عليه في إقامة حججهم واصبح يمثل العنصر الغالب في دراساتهم ، فقد أنسوا إليه . في تمثيل لغة العرب ، ووجدوا فيه المادة الخصبة الغنية التي تمثل المتعدد من الأساليب والكثير من الاستعمالات وقد كانت سهولة حفظه والعناية بروايته مدعاة لان يمثل المنزلة الأولى من الشواهد الشعرية ، من حيث الكم فشواهد سيبويه من الشعر تصل الى ما يقرب من خمسين و الف من الابيات بينما تبلغ الشواهد القرآنية ثلاث وسبعين وثلاثمائة آية فقط.

وظل الاعتماد على الشعر نزعة مهيمنة على رجال النحو منذ سيبويه ، بل انفردت الشواهد الشعرية دون غيرها بالتحليل والشرح والدرس ، وقد بهرت الشواهد النحويين فتقنوا في عرضها والاحتجاج بها او ردها ، وصرفهم ذلك عن دراسة النشر وتوجيه العناية إليه.

لكن يرد سؤال عن مدى صلاحية الأساليب الشعرية لبناء القواعد النحوية ؟ لقد احسن النحويون ان للشعر قيوده التي تجعله يختلف عن النشر فأباحوا للشاعر ما لم يبيحوا للنثر ، وتحدث سيبويه عن الاضطرار في الشعر وساق له النماذج وخصص النحويون من بعده مباحث لضرورة الشعرية (2).

(1) العقيد الفريد ج 3 ، ص96.

(2) الكتاب 8/1 .

فالاخفش يقول في صرف الممنوع من الصرف : (وكان هذا لغة الشعراء لانهم قد اضطروا اليه في الشعر فجرت أسنتهم على ذلك في الكلام) (1).

وهذا الكلام من الاخفش يدل على ان للشعراء لغتهم التي تميزهم ، وان هذه اللغة قد تنتقل الى غير الشعر ، وثم ان ما قال ليقرب من قول قنندريس : (أما اللغات الأدبية فتتميز عن اللغة المشتركة في غالب الأحيان لان رجال الادب من شعراء وقصاص يكونون طبقة منعزلة لها تقاليدها وعوائدها وامتيازاتها ، وكل ما يقال ان اللغة الأدبية في بعض الأحيان تغذي اللغة المشتركة ببعض التراكيب) (2).

ويذهب الدكتور إبراهيم أنيس الى انه : (وقد يحذو الشعراء الآخرون حذو شاعر معين في تعبير غير مألوف النظام والترتيب فيشيع هذا التعبير جيلاً بعد جيل ويكثر دورانه في أساليب الشعراء بل قد يصل الامر بتغيير الشاعر ان يزداد شيوعه فيحل محل تعبير قديم بعد زمن ما يفقد بعده جدته ويصبح من النظام المألوف المعهود ، وتراه حينئذ غير مختص بالشعر ، وانما مثله مثل كل تعابير النثر الأخرى) (3).

ومن مظاهر إدراك القدماء الفرق بين أسلوب الشعر وأسلوب النثر ان فريقاً من النحويين لم يكتف بأن تكون الضرورة الشعرية لإصلاح وزن او قافية ، فلم يقيدوا الضرورة بعدم وجود مندوحة للشاعر ، كابن جني يقول (أعلم ان البيت اذا تجاذبه امران زيغ الاعراب وقبه الزحاف فإن الجفاة من الفصحاء لا يحلفون قبح الزحاف اذا أدى الى صحة الاعراب) (4).

ويقول صاحب المواهب الفتحية : (فينبغي الا يختلف في جواز الاحتجاج بالشعر متى خلا من الضرورات التي لا تجوز للنثر لأنه حينئذ يصبح سعة كالنثر ، فإن من يمنع الاستدلال بالشعر إنما يحتج باحتمال الضرورة فاذا خلا عنها فلا وجه لذلك المنع) (5).

(1) الهمع 37/1.

(2) اللغة ، ج قنندريس ، ترجمة الحميد الدواخلي ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة 1950م ، ص340.

(3) عصور الاحتجاج 188/2.

(4) الخصائص ، ص 333.

(5) المواهب ج 1 ، ص58.

وقد اختلفوا في الضرورة فقال الجمهور : هي ما وقع في الشعر مما لم يقع مثله في الكلام أي النثر سواء اضطرب اليه الشاعر ام لا ، وقال ابن مالك : هي ما يضطر اليه الشاعر ولا يجد عنه مندوحة أي مخلصاً واعترضه أبو حيان في شرحه على التسهيل فقال : لم يفهم ابن مالك قول النحويين في ضرورة الشعر فقال في غير موضع ليس هذا البيت بضرورة لان قائلة متمكن من ان يقول كذا ففهم ان الضرورة في اصطلاحهم الالتجاء الى الشيء ، فقال : انهم لا يلجئون الى ذلك اذ يمكن ان يقولوا كذا ، فعلى زعمه لا توجد ضرورة أصلاً ، لأنه ما من ضرورة الا ويمكن ازلتها بنظم تركيب آخر غير ذلك التراكيب وانما يعنون بالضرورة ان ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة فلا تقع في كلامهم النثر ، ولا يستعملون ذلك في الشعر خاصة دون الكلام ن ولا يعني النحويون بالضرورة انه لا مندوحة عن النطق بهذا اللفظ وانما يعنون ما ذكر والا لم توجد ضرورة لأنه ما من لفظ الا ويمكن الشاعر ان يغيره (1).

ومن حديث ابن جني السابق نفهم معنى الضرورة ان الشاعر قد يخرج عن النسق التعبيري المؤلف لعامل آخر غير قيد الوزن والقافية ويزيد ذلك ايضاحاً قول الشاطبي : (قد يون للمعنى عبارتان او اكثر واحدة يلزم فيها ضرورة الا انها مطابقة لمقتضى الحال ، ولا شك انهم في هذه الحال يرجعون الى الضرورة لان اعتناءهم بالمعاني اشد من اعتناءهم بالألفاظ ، واذا ظهر لنا في موضع ان ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك ، فمن اين نعلم انه مطابق لمقتضى الحال (2).

ويقول أيضا : (انما معنى الضرورة ان الشاعر قد يخطر بباله الا لفظه ما تضمنته ضرورة النطق به في ذلك الموضع الى زيادة او نقص او غير ذلك بحيث قد يتنبه غيره الى ان يحتال في شيء يزيل تلك الضرورة) (3).

وفي حديث الشاطبي عن مقتضى الحال ومطابقة عبارة الشاعر لمقتضى الحال هي الامر الجوهري واذا توسعنا في ذلك بحيث يشمل حال الشاعر نفسه لأنه يعبر عن شعوره وعاطفته اولاً ، ويختار من الالفاظ والتراكيب ملائكة ذلك أدركنا

(1) المواهب ، ص 60.

(2) خزانة الادب ، ص 33.

(3) خزانة الادب 33/1.

ان الشعر عملية ابداع فني يستغرق فيها الشاعر وربما لا يعبأ بالمقاييس المرعية في أسلوب عادي متخفف من الشحنة العاطفية التي تجيش بها نفس الشاعر ، تبين لنا ان اختيار الشاعر لتراكيبه وصيغة تمليه عليه مشاعره المتدفقة إِملاء . غير ان هنالك امراً آخر اذا ان الشعر العربي تم جمعه دون رجوع الى كتاب مكتوب ، وكان ذلك بعد ان وضعت الحرب اوزانها بين العرب والفرس والروم ، فهل ما نسب للجاهلين كامرئ القيس وطبقته الواقع اللغوي في الجاهلية مثلاً يقول ابن سلام : (وفي الشعر المسموع مفتعل موضوع كثير لا خير فيه ولا حجة في عربيته ولا أدب يستفاد ولا معنى يستخرج ولا مثل مستطرف ، وقد تداوله قوم من كتاب الى كتاب لم يأخذوه عن أهل البادية ولم يعرضوه على العلماء).

وكان ابن سلام بذلك يضع منهجاً لتوثيق النص الشعري فيشترط ان يؤخذ عن أهل البادية وان يعرض على العلماء وان يكون المتلقي عالماً بالشعر مميزاً له⁽¹⁾. ويؤكد ابن سلام ظاهرة الانتحال مشيراً الى أسبابها بقوله : (فلما راجعت العرب رواية الشعر وذكر ايامها ومآثرها استقل بعض العشائر شعر شعرائها وما ذهب من ذكر وقائعهم وكان قوم قد خلت وقائعهم واشعارهم وارادوا ان يلحقوا بمن له الوقائع والاشعار ، فقالوا على ألسن شعرائهم ثم كانت الرواة بعد فزادوا في الاشعار التي قيلت)⁽²⁾.

فإين سلام يشير الى مصدرين لانتحال الشعر ، المصدر الأول العشائر التي استقلت شعر شعرائها السابقين فقالوا شعراً على ألسن شعرائهم والمصدر الثان الرواة الذين زادوا في الاشعار وأضافوا إليها.

وقال أيضا : (كان ممن افسدوا الشعر وهجنه وحمل كل غثاء منه محمد بن اسحق بن يسار مولى آل مخزومة بن عبد المطلب بن عبد مناف ، وكان من اعلم الناس بالسيرة فقبل الناس منه الاشعار ، وكان يتعذر منها ويقول : لا علم لي بالشعر أوتي به فاحمله ، ولم يكن ذلك له عذراً ، فكتب في السيرة واشعار الرجال الذين لم يقولوا شعراً قط واشعار النساء فضلاً عن الرجال)⁽³⁾.

(1) طبقات فحول الشعراء ، ص 5-6.

(2) طبقات فحول الشعراء ، ص 29.

(3) طبقات فحول الشعراء ، ص 8-9.

كما اتهم حماداً بأنه غير ثقة ينحل شعر الرجل غيره وينحله غير شعره ، ويزيد في الاشعار ، ويصفه بهذه الصفة بعد ما يقرر أنه اول من جمع اشعار العرب وساق أحاديثها فيقول وكان اول من جمع اشعار العرب وساق احاديثها حماد الراوية ، وكان غير موثوق به كان ينحل شعر الرجل غيره وينحله غير شعره ويزيد في الاشعار⁽¹⁾.

ويؤيد قوله بما سمعه عن يونس بن حبيب النحوي كان يقول : والعجب لمن يأخذ عن حماد كان يكذب ويلحن ويكسر⁽²⁾.

ولا ينفرد ابن سلام في توجيه التهمة لحماد بل يشاركه في ذلك غيره فقد روى ان المفضل الضبي كان يقول : قد سلط على الشعر من حماد ما أفسده فلا يصلح باداً فليل له : وكيف ذلك أيخطئ في روايته ؟ او يلحن ؟ قال : لئته كان كذلك فإن أهل العلم يردون من اخطأ الى الصواب ، ولكنه رجل عالم بلغات العرب واشعارهم ومذاهب الشعراء ومغانيهم ، فلا يزال يقول الشعر شبه مذهب الرجل ويدخله في شعره ويحمل منه ذلك في الافاق ، فيختلط بأشعار القدماء ولا يتميز الصحيح منها الا عند عالم ناقد وأين ذاك⁽³⁾.

كما يروى ان المهدي ابطل رواية حماد لزيارته في اشعار العرب ما ليس فيها بعد ما قرر امامه بأنه أضاف ابياتاً الى زهير⁽⁴⁾.

أما خلف الأحمر فيقول عنه ابن سلام : (اجمع اصحابنا أنه كان افرس الناس بببيت شعر واصدغه لساناً كنا لا نبالي اذا اخبرنا عنه خيراً او انشدنا شعراً ان نسمعه من صاحبه⁽⁵⁾).

ويقول عنه ابن الانباري : (وكان يقول الشعر فيجيد وربما نحله الشعراء المتقدمين فلا يتميز من شعرهم لمشاكلة كلامه كلامهم)⁽⁶⁾.

ويقول الزبيدي : قال أبو علي : (وكان يقول القصائد ويدخلها في دواوين الشعراء فيقال ان لأمية الشنقري هي له)⁽⁷⁾.

(1) طبقات فحول الشعراء ، ص 40-41.

(2) طبقات فحول الشعراء ، ص 41.

(3) الأغاني ج 2 ، ص 129.

(4) الأغاني ، ص 729 - 730.

(5) طبقات فحول الشعراء ، ص 21.

(6) نزهة الالباء ، ص 58.

(7) طبقات النحويون واللغويين ، ص 179.

وقال أبو حاتم : سمعت الاصمعي يقول : سمعت خلفاً يقول : أنا وضعت على النابغة قصيدته التي فيها :

خيل صيام وخيل غير صائمه تحت القتام وأخرى تعلقك اللجما
ولكن بعد كل هذا اذا ما ادركنا ما كان بين مدرسة البصرة والكوفة من خصومه
وجدل واتهام وافتراء وان كلا من الفريقين كان يتهم صاحبه ارتبنا في تلك الاخبار
التي تحتل الصدق والكذب (1).

كما انه ليس من العدل ان تعد حماداً وخلفاً المثالين لرواة اشعار القبائل ، لان
رواة القبائل الأوائل كان الشعراء الجاهليون يختارونهم لحفظ شعرهم في صدور
القبيلة ومن رواة الشعراء أخذ الرواة الذين جمعوا الشعر في القرن الأول والثاني
والهجريين ولكن ينبغي القول انه مهما قيل عن افتعال الشعر وانتحاله فإنه لم
يخرج عن كونه شعراً عربياً صدر في فترة الاحتجاج التي اعترف العلماء
بالاحتجاج بما قيل فيها فلا تكون قضية الانتحال عقبة تحول دون الاحتجاج به.
ويقرب من هذه القضية في توثيق النص الشعري تعدد الروايات للبيت الواحد
بأوجه مختلفة ويعزى ذلك الى ان العرب كان بعضهم ينشد شعره للأخرة فيرويه
على مقتضى لغته التي فطره الله عليها.

النثر :

أحتج النحويون بالنثر من كلام العرب اذا كان هذا النثر ثابتاً عن الفصحاء
الموثوق بعربيتهم ، واعتمدوا في ذلك على قبائل معينة تعد في نظرهم هي القبائل
التي تمثل الفصاحة والعربية السلمية ، ويقول أبو نصر الفارابي : (والذين عنهم
نقلت اللفظة العربية وبهم اقتدي عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم
قيس وتميم واسد ، فإن هؤلاء عنهم اكثر م أخذوا ومعظمه وعليهم اتكل في الغريب
وفي الاعراب و التصريف ثم هزيل ، وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ
عن غيرهم من سائر قبائلهم) (2).

(1) عصور الاحتجاج ، ص184.

(2) الاقتراح ، ص 19.

واقوال العرب النثرية متنوعة منها الحكم والامثال والخطب والرسائل ولغة التخاطب التي تدور على الالسنه في الحياة اليومية ومع شهرة العرب بالخطابة لم يعمد اليها الباحثون القدماء لإبراز القواعد النحوية والوقوف على الأساليب العربية ودفعهم الى ذلك عدم توثيق النص الذي كانوا يتحرون الدفة فيه ، فالخطب لم تعلق بالأذهان تعلق الشعر ، فلم يعد لديهم الاطمئنان الكامل الذي يجعل يثقون في سلامة النص ، واذا كانت كتب النحو الأولى لم تحظ بنصيب من احاديث الرسول صلى الله عليه وسلم فمن الأولى ان تخلو من الخطب كمادة لإرساء قواعد النحو (1).

ولو كانت للخطب نصيب لدى النحويون لكانت خطب الرسول صلى الله عليه وسلم لها المكانة الأولى ، كذا خطب كبار الصحابة والخلفاء الراشدين ويبدو ان الذي منع النحويين من الاعتماد على الخطب هو : اتخاذهم الحركة الاعرابية منطقاً لهم في بحثهم جعلهم لا يثقون في الضبط الاعرابي الذي تنقل به الخطبة اليهم لاحتمال التخليط فيها ثم العناية بالشعر في كل مجال ، وكثرة الرواة له ، وسهولة حفظه صرف الباحثين عن الخطب مع غزارة مادتها ، وكذلك كان جمع الخطب في وقت متأخر واعتمد في ضبطها على القاعدة النحوية ، ولم يعتمد عليها في تقرير القاعدة النحوية.

ولو أتيح للخطيب الحفظ والضبط او التسجيل عن طريق التدوين والمشافهة لألقت الخطابة ضوءاً كافياً على اسرار النحو العربي قبل ان تغلف بالقاعدة النحوية فلم تعد تمثل العربية كما كانت بل تمثل العربية كما أرادها النحويون .

وما قيل عن الخطب ينسحب على الرسائل وان كانت الرسائل لها ميزة التدوين ورسائل النبي صلى الله عليه وسلم تأخذ حكم حديثه عليه الصلاة والسلام ، اما رسائل الخلفاء والقادة والولاة فكانت تمثل نماذج يمكن الاعتماد عليها ، و لواكب العلماء القدماء عليها وهي قريبة منهم لأفادت دراسة النحو ايما افادة فهي تمثل وثائق مكتوبة .

(1) عصور الاحتجاج ، ص169.

اما الحكم والامثال فقد انس لها النحويون فهي جمل قصيرة تدور على الالسنه ، والمثل يقال كما سمع دون تغيير ولا تبديل ويمكن ان تتحقق فيه المشافهة مع أنه من المحتمل ان يكون الرواة قد هذبوا بعض الامثال القديمة واقاموا اودها الاعرابي فتكون قد وصلت الينا لا كما ينطق بها الاقدمون بل كما نطق بها الرواة ، فمهما بلغت الامثال من الشهرة و الذيوع فلن تصل الى حد التقديس الذي يحول دون تغيير او تبديل ، ومع هذا الاحتمال احتج النحويون القدماء بالأمثال على ان النحويين وقفوا من الامثال موقفاً خاصاً وهو موقف المتسامح المجوز فيها مخالفة القاعدة النحوية على اعتبار أنها مشاركة للنظم في بعض الجوانب فأجازوا فيها من الضرورات ما جوزوها في الشعر ، يقول أبو علي الفارسي (لأن الغرض من الامثال هو التيسير كما ان الشعر كذلك فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة فيه)⁽¹⁾.

ويقول المبرد : (والامثال يستجاز فيها ما يستجاز في الشعر لكثرة الاستعمال لها)⁽²⁾.

اما لغة التخاطب فقد عمد اليها كبار النحويين معتمدين على المشافهة او رواية الثقات ، وقد كثر هذا المورد في كتاب سيبويه الذي يعد كلما ورد فيه من اقوال العرب حجة قطاع لدى النحويين من بعده ، وغالباً ما يكتفي بعبارات عامة كأن يقول العرب الموثوق بعربيتهم ، او العرب الموثوق بهم او يقول عربي اثق بعربيته او يقول فصحاء العرب ، وسمعنا من العرب من يقول وسمعنا من بعض الموثوق بهم⁽³⁾.

والذي يعنينا ان النحويين القدماء لم يفرقوا في النثر الذي احتجوا به بين الامثال ولغة التخاطب ، والنثر الادبي كما أنهم لم يفرقوا بين بيئة لغوية وأخرى بل جمعوا هذا الحشد من الاقوال النثرية ويعلق سيبويه على بعض ما يرود من اقوال العرب بقوله : وهذا قبيح ضعيف ، او بوله وهو قليل في كلام العرب ، او يقول وهو قليل خبيث.

(1) المحتسب في تبين وجوه شواذ وجوه القراءات ، ابي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق على النجدي ناصف ، عبد الفتاح

إسماعيل سلمي ، القاهرة 1969م ، 70/2 .

(2) المقتضب 261/4 .

(3) الكتاب

وقد اباح الاخفش في النثر ما جاز للشاعر في ضرورة الشعر فالنثر قد يحتاج الى التناسب والسجع كما يقول السيوطي والمختار وفاقاً للأخفش وخلافاً لابي حيان وغيره جواز ما جاز في الضرورة في النثر للتناسب والسجع ويذكر امثلة لذلك من أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم.

بقى ان نتحدث عن الذين يحتج بكلامهم ، يقول السيوطي : (واما كلام العرب فيحتج منه بما يثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم قال أبو نصر الفارابي : (كانت قريش أجود العرب انتقاداً للأفصح من الالفاظ ، وأسهلها على اللسان عن النطق واحسنها مسموعاً وابانه عما في النفس والذين عنهم نقلت اللغة العربية وبهم اقتدي و عنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب قيس وتميم ، اسد فأن هؤلاء هم الذين عنهم اكثر التصريف ، ثم هزيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم ، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن اطراف بلادهم) (1).

وعليه فعصور الاحتجاج تلك الفترة الزمنية الذي اعتمد النحويون في دراستهم على نصوصها منذ العصر الجاهلي وحتى منتصف القرن الثاني الهجري في الحاضرة ، واواخر الرابع الهجري في البادية ، وقد قال الاصمعي (جلست الى ابي عمرو بن العلاء ثمان حجج فما سمعته يحتج ببيت إسلامي) (2).

وقال ابن قتيبة : (إني رأيت من علمائنا من يستجيد الشعر السخيف لتقدم قائله ويضعه موضع متخيره ويزدل الشعر الرصين ولا عيب له عنده الا انه قيل في زمان ، ورأى قائلة مع ان الله تعالى لم يقصر الشعر والعلم ، والبلاغة على زمن دون زمن ، ولا خص به قوماً دون قوم ، بل جعل ذلك مشتركاً مقسوماً بين عباده وجعل كل قديم منهم حديثاً في عصره) (3).

وهناك من العلماء من حجر واسعاً فاسقط الاحتجاج بكلام الاسلاميين والمولدين في اللفظ والمعنى ولكن لم يأبه بكلام هؤلاء .

(1) الاقتراح ، ص 19.

(2) الاقتراح وعصور الاحتجاج 192/2 ، و المواهب الفتحة ، ص 53.

(3) الشعر والشعراء ، والمواهب الفتحة ، ص 57.

وهناك من قصر الاحتجاج بكلام المولدين في المعنى فقط واحتجوا بكلام القدماء في اللفظ والمعنى.

أما من احتج بكلامهم فقد قبلوا الاحتجاج بأقوال عرب وفصحاء الجاهلية والإسلام بدو كانوا أم حضراً حتى منتصف القرن الثاني الهجري ، وأما غيرهم فلا يحتج بكلامهم في علوم اللغة والصرف خاصة وعلى هذا كان آخر من يحتج بشعره وبالإجماع إبراهيم بن هرمة 70 - 150 هـ ، والذي ختم به الاصمعي الشعر .
أما أهل البادية فقد استمر العلماء يدنون لغاتهم حتى فسدت سلائقهم في القرن الرابع الهجري وعلى هذا فقد اجمعوا على أنه لا يحتج بكلام المولدين والمحدثين في اللغة العربية (1).

أما أهلية الشاهد في اللغة العربية فلا شك في أن وجود الشاهد مما يقرر القاعدة اللغوية ويثبتها ويوضحها أيضاً ، وذلك لأن الشواهد مستقرة من كلام العرب ، وكذلك لا شك أن في هذا الصنيع حفظ اللغة العربية.

(1) في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، المكتب الإسلامي رقم الصفحة .

المبحث الأول شواهد الأسماء المرفوعة

وأول هذه الشواهد قول ذي الرمة :

- 1- أَلَا أَيَّهَذَا الْبَاخِعُ الْوَجْدُ نَفْسَهُ أَشْيَاءٍ نَحْتُهُ عَنْ يَدَيْهِ الْمَقَادِرُ (1)
عده سيبويه شاهداً للوصف المفرد المرفوع ولا يقع موقعه الا المفرد وذلك قولك ،
يا أيها الرجال ، ويا أيها الرجالن ، ويا أيها المرأتان ، فأبي هنا فيما زعم الخليل
رحمه الله ، كقولك يا هذا ، والرجل وصف له كما يكون وصفاً لهذا ، وانما صار
وصفه لا يكون فيه الا الرفع لأنك لا تستطيع ان تقول : يا أي وتسكت ولا أيها
وتسكت ، لأنه مبهم يلزمه التفسير فصار هو الرجل بمنزلة اسم واحد كأنك قلت:
يا رجل (2).

وإذا كانت الصفة لازمة تحل محل الصلة في أنه لا يستغنى عنها لإبهام
الموصوف ، ولم يكن الا الرفع ، لأنه وما قبلها بمنزلة الشيء الواحد ، لأنك انما
ذكرت ما قبلها لتصل به الى ندائها ، فهي المدعو في المعنى وذلك قولك ، يا
أيها الرجل أقبل ، أي : مدعو ، والرجل : نعت لها ، وها للتنبية ، لان الأسماء
التي فيها الألف واللام صفات للمبهمة مبينه عنها (3).

قال الزمخشري : (والمنادى المبهم شيئان أي واسم الإشارة ، واي يوصف بشيئين
بما فيه الالف واللام مقحمه بينهما كلمة التنبية ، وباسم الإشارة كقولك :
يا أيها الرجل ، ويا ايهذا الرجل (4).

قا ذو الرمة غيلان بن عقبة :

الا ايهذا الباخع الوجد نفسه وقال :

ألا ايهذا المنزل الدراس الذي (5).

(1) ديوان ذي الرمة : شرح الامام ابي نصر الباهلي ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ، مطبعة طويريون 1973م ،
1037.

الاعراب : ألا حرف استفتاح وتنبية ، ايهذا : أي منادى مبني على الضم في محل نصب ، ها : حرف تنبيه ، وذا اسم إشارة في
محل رفع نعت لأي ، الباخع : بدل أي او نعت لأي مرفوع ، الوجد : فاعل مرفوع لاسم الفاعل الباخع ، نفسه : مفعول به
منصوب وهو مضاف والهاء مضاف اليه.

(2) كتاب سيبويه : أبي عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل - بيروت - ج2 ، ص6.

(3) كتاب سيبويه ج2 ، ص193.

(4) المفصل في صنعة الاعراب لابي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار بيروت ، ط2 ، ص35.

(5) ديوان ذي الرمة 1088.

وكذلك اسم الإشارة لا يوصف الا بما فيه الألف واللام لقولك ، يا هذا الرجل ،
و يا هؤلاء الرجال ، وانشد سيبويه لخرز بن لوزان .

يا صاح يا ذا الضامر العنس (1).

ولعبيد بن الابرص :

يا ذا المخوفنا بمتقل شيخه (2).

وقال ابن يعيش : (المبهم في النداء شيئان احدهما : أي ، والثاني ك اسم الإشارة
فأما أي فنحو قولك : يا أيها الرجل ، وهي اشد ابهاما من اسم الإشارة الا ترى
انها تثنى وتجمع فنقول : يا أيها الرجل ، وأيها الرجلان ، ويا أيها الرجال ، ولذلك
لزمها النعت ، وتوصف أي في النداء بشيئين : احدهما : الالف واللام والثاني :
اسم الإشارة نحو يا ايهذا الرجل ، فذا صفة لأي كما وضفت بما فيه آلف واللام.
والنكتة في ذلك ان ذا توصف بما توصف به أي من الجنس نحو الرجل والگلام
فوصفوا به أي في النداء تأكيداً لمعنى الإشارة ، النداء حال الإشارة والغرض نعته
الا ترى ان المقصود بالنداء من قولك : يا ايهذا الرجل انما هو الرجل وذا وصلة
كأي ، قال الشاعر .

الا يهَذَا الزاجري احضر الوغي (...) (3).

وفي المقتضب : (ان كل شيء من المعرفة يجوز ان يكون نعتاً لشيء ، فدعوته ان
حذف (يا) منه غير جائز لأنه لا يجمع عليه ان يحذف منه الموصوف وعلامة
النداء وذلك انه لا يجوز ان تقول : رجل اقبل ، ولا هذا هلم ، وانت تريد النداء
لان هذه نعوت أي ، تقول : أيها الرجل ، وي ايهذا الغلام ، لان أي مبهم والمبهمة
انما تنعت بما كان فيه لآلف واللام ، او بما كان مبهماً مثلها ، ومثل قول الشاعر :
الا أيهذا المنزل .

فهذا تقدير : أيها الا ان يضطر شاعر فان اضطر كان له ، يحذف علامة
النداء (4).

(1) كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص 190 .

(2) كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص 191 .

(3) شرح المفصل للزمخشري : موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، شرح اميل بديع يعقوب ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط 1 2001م ، ج 2 ، ص 7-17 .

(4) المقتضب : أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، حقيق محمد عبد الخالق ، القاهرة 1388هـ ، ج 4 ، ص 259 .

ويقول العيني والاستشهاد فيه انه وصف المبهم الذي هو أي باسم الإشارة فقال
ايهذا ووصف اسم الإشارة بما فيه آل وهو قوله : الباخع (1).

واستشهد بالبيت أيضا ابن جني على قراءة ابي جعفر (قل رب احكم) (2). قال
أبو الفتح : هذا عند اصحابنا ضعيف أي حذف حرف النداء مع الاسم الذي
يجوز ان يكون وصف لأي ، الا تراك تقول : رجل اقبل لأنه يمنعك ان تجعل
الرجل وصفاً لأي فتقول : يا أيها الرجل ولهذا ضعف عندنا قول من قال في قوله
تعالى ((هؤلاء بناتي هن اطهر لكم)) (3)⁴⁹. انه أراد يا هؤلاء وحذف حرف النداء
من حيث كان هؤلاء من أسماء الإشارة وهو جائز ان يكون وصفاً لأي في نحوله
قوله :

ألا ايهذا المنزل الدارس (4)

وخلاصة اقوال النحاة في ذلك : اتفاهم على ان أي في النداء لفظ مبهم يحتاج
الى ما يفسره ، ولا يفسر الا بالمفرد الذي فيه الألف واللام بينهما ها التنبيه فتقول :
يا أيها الرجل او يفسر باسم الإشارة الذي هو أيضا مبهم ، ويحتاج الى ما يفسره
ويفسر بالمفرد الذي فيه الالف واللام فتقول : يا هذا الرجل ، ويا ايهذا الرجل كما
قال ذو الرمة : الا ايهذا الباخع الوجد.

وهذا المفرد المفسر لا يمكن الاستغناء عنه ولشدة هذا الارتباط يكون هذا المفرد
مرفوعاً كما لفظ أي مرفوع.

(1) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الالفية للامام العيني محمود على هامش خزنة الادب ، دار صادر بيروت ، 217/4.

(2) سورة الأنبياء الآية 112.

(3) سورة هود الآية 78.

(4) المحتسب في تبين شواذ القراءات والايضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني ، القاهرة 1386 ، ج 2 ، ص 69.

وثاني الشواهد من ابيات ذي الرمة :

إذا ابن ابي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين وِضليكَ جازر (1)
قال سيبويه (2) في باب ما يكون فيه الاسم مبنياً على الفعل قدم او آخر وما يكون فيه
الفعل مبنياً على الاسم قال : فاذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته فلزمته
الهاء ، وانما تريد بقولك : مبنى عليه الفعل أنه في موضع منطلق فاذا قلت عبد الله
منطلق فهو في موضع هذا الذي بنى على الأول وارتفع به ، فنما قلت عبد الله فنسبته
له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء ، ومثل ذلك قوله جل ثناؤه ((أما ثمود
فهديناهم)) (3) وانما حسن ان يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر
وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن لأنك لم تشغله بشيء ، وان شئت قلت : زيد ضربته
وانما نصبه على اضمار فعل هذا تفسيره ، وكأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، الا انهم
لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره فالاسم هنا بمبنى على هذا المضمر .
وقرأ بعضهم ((وأما ثمود فهديناهم)) واتشدوا بيت ذي الرمة على وجهين النصب
والرفع.

إذا ابن ابي بلالاً بلغته

وقال بشر بن أبي خازم :

فأما تميمٌ تميمٌ بن مُرٍ فالفاهمُ القوم رُوِيَ نياما
والنصب عربي كثير والرفع اجود (4) يعني على الابتداء لا على اضمار فعل مفسر ،
وكان مذهبه الرفع والنصب بعد اذا ، لأنه اذا أراد الاعمال فاقبر الى ذلك ان يقول :
ضربت زيدا ، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا البعيد ، وكل هذا من
كلامهم ، ومقل هذا زيد أعطيت واعطيت زيد ، لان أعطيت بمنزلة ضربت .
وقال المبرد (5) في قول ذي الرمة : اذا ابن ابي موسى : قال : ولو رفع هذا رافع على
غير الفعل لكان خطأ لان هذه الحروف لا تقع الا على الأفعال، ولكن رفعة يجوز

(1) ديوان ذي الرمة 1042.

الاعراب : اذا : ظرف لما يستقل من المان خافض شرطه ، متعلق بجوابه ، مبنى على السكون في محل نصب ، ابن : مبتدأ
مرفوع ، واعرب مفعول به منصوب لفعل محذوف يفسره الفعل بعده ، وهو مضاف وابي مضاف اليه مجرور بالياء وهو
مضاف وموسى مضاف اليه مجرور بفتحة مقدرة ، بلالا : بدل من ابن او عطف بيان منه ، بلغته : فعل ماضي مبنى على
السكون والتاء ضمير في محل رفع فاعل والهاء ضمير في محل نصب مفعول به.

(2) كتاب سيبويه ، ص8/1.

(3) سورة فصلت الآية 17.

(4) كتاب سيبويه 82/1.

(5) المقتضب 77/2.

على ما لا ينقص المعنى وهو ان يضمرب بلع فيكون اذا بلع ابن ابي موسى وقوله:
بلغته اظهار للفعل وتفسير للفاعل.

والمفعول اذا وقع في هذا الموضع وقد شغل الفعل عنه انتصب بالفعل المضمرب
لان الذي بعده تفسير له ، كما كان في الاستفهام في قولك : ازيداً ضربته (ابشراً
منا احداً نتبعه) (1) ، وذلك قولك : ان زيداً تراه تكرمه ، ومن زيداً يآته يعطه ،
وان زيداً لقيته اكرمه ، وكذلك اذا لأنها لا تقع على فعل تقول : اذا زيداً لقيته
فأكرمه .

قال الشاعر :

لا تجزعي ان منفساً أهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
وقال ذو الرمة :

اذا ابن ابي موسى بلالاً بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر
اما الزمخشري (2) فيقول : (من المنصوب باللام اضمار ما اضمر عاملة على
شريطة التفسير ، وفي قولك : زيداً ضربته كأنك قلت : ضربت زيداً ضربته ، الا
انك لا تبرزه استغناء عنه بتفسيره) (3) ، وقال ذو الرمة :

اذا ابن ابي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس بين عينيك جازر
ومنه زيداً مررت به ، وعمراً لقيت اخاه ، وبشراً ضربت غلامه ، قال سيبيويه :
والنصب عربي كثير والرفع اجود (4).

ويعقب ابن يعيش (5) اعلم ان هذا الضرب يتجاذبه الابتداء والخبر والفعل والفاعل
فاذا قلت زيداً ضربته فإنه يجوز في زيد وما كان مثله ابدأ وجهان الرفع والنصب
فالرفع بالابتداء والجملة بعده خبر ، وجاز رفعه لاشتغال الفعل عنه بضميره ،
وهو الهاء في ضربته ، ولولا الهام لم يجز رفعه لوقوع الفعل عليه فإذا حذف
الهاء وانت تريدها فقلت : زيد ضربت ، جاز عند البصريين على ضعف لان
الهاء وان كانت محذوفة فهي في حكم المنطوق بها.

(1) سورة القمر الآية 24.

(2) شرح المفصل 96/4.

(3) المفصل في صفة الاعراب.

(4) الكتاب سيبيويه 82/1.

(5) شرح المفصل ج 4 ، ص 96.

قال الشاعر :

قد أصبحت ام الخيار تدعى على ذنباً كله لم أصنع
والنصب بإضمار فعل تفسيره هذا الظاهر وتقديره ضربت زيدا ضربته وذلك ان
هذا الاسم وان كان الفعل بعده واقعاً عليه من وجهة المعنى ، فإنه لا يجوز ان
يعمل فيه من وجهة اللفظ ، من قبل انه اشتغل عنه بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه
التعدي فلم يجوز ان يتعدى الى زيدا هذا الفعل انما يتعدى الى مفعول واحداً لا
الى مفعولين.

ولما لم يجوز ان يعمل فيه اضمير له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيراً له
ولا يجوز ظهور ذلك الفعل العامل ، لأنه قد فسر هذا الظاهر ، فلم يجوز ان
يجمع بينهما لان احدهما كاف فلذلك لزم اضمار عاملة ، وصار ذلك بمنزلة
قولك : نعم رجلاً زيد ، اضم الرجل في نعم ، وجعلت النكرة تفسيراً له ولم يجوز
اظهار ذلك المضمير اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك هنا.

وذهب الكوفيون الى أمه منصوب بالفعل الظاهر وان كان قد اشتغل بضميره لان
ضميره ليس غيره واذا تعدل الى ضميره كان متعدياً اليه ، وهو قول فاسد لان ما
ذكره وان كان من جهة المعنى صحيحاً فإنه فاسد من جهة اللفظ وما تجب مراعاة
المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وذلك ان الظاهر والمضمير هنا غيران ، من
وجهة اللفظ وهذه صناعة لفظية وفي اللفظ قد استوفى مفعولة بتعديه الى ضميره
واشتغاله به ، فلم يجوز ان يتعدى الى آخر.

والذي يدل على انه منتصب بفعل مضمير غير هذا الظاهر انك قد تقول : زيدا
مررت به فتنصب زيدا ولو لم يكن ثم فعل مضمير يعمل فيه النصب ، لما جاز
نصبه بهذا الفعل لان مرت لا يتعدى الا بحرف⁽¹⁾.

والبغدادي يقول⁽²⁾:

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته

(1) شرح المفصل 96/4.

(2) خزانة الادب ولب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عم البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب
العربي للطباعة والنشر ، القاهرة 1998م 29/3.

على انه يقدر على مذهب المبرد في رواية رفع ابن ، اذ بلغ ابن أبي موسى ،
بلغ بالبناء للمفعول ، فيكون ابن نائب فاعل لهذا الفعل المحذوف ، وبلاياً ينبغي
ان يكون بالرفع لأنه بدل من ابن او عطف بيان له.

والبغدادي (1) يقول : وقد رأيت مرفوعاً في نسختين صحيحتين من إيضاح الشعر
لابي على الفارسي ، احدهما بخط أبي عثمان بن جني وفي نسخ المغنى وغيره
نصب بلال مع رفع ابن .

قال الدماميني في شرحه : وبلاياً منصوب بفعل آخر محذوف يفسره بلغته
والتقدير : اذا بلغ ابن أبي موسى بلاياً بلغت بلاياً بلغته ، ولا يخفى ما فيه من
التكلف والتقدير المستغني عنه.

وقد روى بنصب ابن أيضاً قال سيبويه والنصب عربي كثير والرفع اجود قال
النحاس : (وغلطه المبرد في الرفع لان اذا بمنزلة حروف المجازاة ، فلا يجوز
ان يرتفع ما بعدها بالابتداء ، قال أبو سحق الزجاج : الرفع فيه بمعنى اذا بلغ ان
ابي موسى ، وكذلك قال أبو على : اذا اذا هذه تضاف الى الأفعال لان معناه
الشرط والجزاء وقد جوزي بها في الشعر ، فاذا وقع بعدها اسم مرتفع ، فليس
ارتفاع بالابتداء ، ولكنه فاعل ، والرفع له يفسره الفعل الذي بعد الاسم ، كانه
قال : اذا بلغ ابن ابي موسى بلاياً بلغته ، وكذلك اذا وليها اسم منصوب صار على
تقدير اذا بلغت ابن ابي موسى بلاياً بلغته

وقال أبو على (2) أيضاً في إيضاح الشعر قال الفطامي :

اذا التِّيَازُ ذُو الْعَصَلَاتِ قَلْنَا لَهُ إِلَيْكَ إِلَيْكَ صَاقَ بِهَا ذِرَاعَا
فاعل صاق ضمير التياز ، وطاق جواب اذا والتياز يرتفع بفعل مضرر يفسره
قلنا ، والتقدير خواطب التياز ، وقلنا معناه : قلنا له وهو مضرر لخوطب او كلم
ونحو ذلك مما يفسره قلنا له وهو رافع التياز ، وكإنشاد من أنشد :

اذا ابن ابي موسى بلاياً بلغته

(1). خزانة الادب ، ص 29 - 30.

(2) خزانة الادب 3/34 ، وايضاح الشعراء أبو على الفارسي.

ومن أنشد : اذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته بالنصب جاز نصب التياز أيضا فهو بمنزلة اذا زيد مررت به جنئك ، ويقوى انشاد من انشد : اذا ابن ابي موسى بالرفع قول لبيد:

فإن انت لم ينفحك علمك فاننسب لعلك تهديك القرون الأوائل

الا ترى ان انت يرتفع بفعل في معنى هذا الظاهر كان لو اظهرته فان لم تنتفع ولو حمل انت على هذا الظاهر الذي هو ينفحك لوجب ان يكون موضع انت اياك لان الكاف الذي هو سببه هي مفعولة منصوبة فهذا البيت يقوي انشاد من انشد :

اذا ابن بالرفع على اضمار فعل في معنى الظاهر نفسه

وقال البطليوسي في شرح الكامل : ويروى برفع ابن ونصبه وكلامه محمول على فعل مضمر ، والوجه النصب ، لان سببه منصوب وهو قوله بلغته فجرى مجرى قولك ، اذا زيدا رأيت فأكرمه، فكانه اذا قال : ابن ابي موسى بلالاً بلغته ، قال : اذا بلغ ابن ابي موسى ثم فسر بقوله بلغته.

روى البيت برفع ابن على الابتداء ، وروى بنصبه على اضمار فعل يأتي مفسره وكان تقدير الكلام بلغت ابن ابي موسى بلغته فالفعل بلغته الثاني مفسر للفعل الأول بلغت الا ان الأول لا يذكر استغناء بتفسيره وسيبويه يختار الرفع.

والمبرد يرفعه لكن ليس على الابتداء وانما بإضمار ففعل هو تبلغ وقوله : بلغته تفسير له ، ويعلل ان هذه الحروف حروف المجازاة لا تقع الا على الأفعال.

وهناك من ذهب الى ان الرفع والنصب كلاهما محمول على فعل مضمر ، والمختار النصب لأنه مفسره بلغته سببه منصوب بلال.

قم الشاهد الذي يلي قول ذي الرمة (1):

3- وقفت على ريع لمية ناقتي فما زلت أبكي عنده وأخاطبه
وأسقيه حتى كاد مما أبثه تلکمي أحجاره وملاعبه

يقول السيوطي (2): يتعين في خبر أفعال الشروع ان يعود ضمير منه على الإسلام فلا يجوز رفعه الظاهر لا اجنبياً ولا سببياً فلا يقال : طفق زيد يتحدث اخوه ولا انشأ عمرو ينشد ابنه ، لأنها انما جاءت لتدل على ان فاعلها قد تلبس بهذا الفعل وشرع فيه لا غيره ويستثنى عسى فإن خبرها يرفع السببي كقوله : وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده ، على رواية من رفع جهده ، وقوله غالباً إشارة الى ما ورد نادراً من رفع خبر غير عسى السببي ، كقوله : واذا قمت يثقلني ثوبي ، وقوله :
واسقيه حتى كاد مما ابثه تلکمي احجاره وملاعبه

وقال صاحب المقاصد النحوية (3) واسقيه : جملة من الفعل والفاعل والمفعول به أي اسقي ريع مية ، قوله : حتى كاد للغاية بمعنى الى ، وكاد من أفعال المقاربة واسمه الضمير الذي فيه يرجع الى الريع ، قوله تلکمي : خبره ، قوله : ما ابثه يتعلقه بكاد ، ومن التعليل وما : يجوز ان تكون موصلة أي من الذي ابثه ويجوز ان تكون مصدرية أي من اجل بئني أي حزني لان البث هو الحزن ، قوله احجاره: بالرفع بدل من اسم كاد وهو الضمير الذي فيه وليس هو فاعل لقوله تلکمي ، والاستشهاد فيه لان من الشرط ان يكون كاد رافعاً لضمير الاسم ويكون التقدير هنا حتى كاد احجاره تلکمي مما ابثه ، وكذلك التقدير في ملاعبه لان عطف على قوله احجاره ، والتقدير حتى كاد ملاعبه تلکمي .

(1) الديوان 121.

الإعراب : وقفت فعل ماضي مبني على السكون والضمير في محل رفع فاعل ، على ريع : جار ومجرور ، لمية : جار ومجرور فاقتي مفعول به للفعل وقفت ومضاف والضمير مضاف اليه ، والفاء للعطف ، وما زلت فعل مبني على السكون والضمير في محل رفع اسمه ، وخبره الجملة الفعلية من المضارع ابكى وفاعله المستتر عنده ظرف منصوبه ومضاف و مضاف اليه الواو للعطف واخاطبه فعل وفاعل ومفعول به ، الواو للعطف اسقيه : فعل وفاعل ومفعول به ، حتى غائية : كاد ماضي مبني على الفتح من أفعال المقاربة من التعليل ، وما : يجوز ان تكون موصلة او مصدرية ، ابثه : فعل وفاعل ومفعول به ، واحجاره : يجوز ان تكون فاعل من تلکمي او بدل من الضمير اسم كاد وملاعبه معطوفة على احجاره وتلکمي فعل وفاعل ومفعول به.

(2) همع الهوامع على علم العربية : جلال الدين عبد الرحمن بن علي السيوطي ، تصحيح السيد محمد بدر النعساني دار المعرفة ، بيروت 1327هـ-131/1.

(3) المقاصد النحوية 176/2.

وفي الدرر (1) كان البيت شاهداً على رفع خبر عسى السببي فاسم كاد ضمير يعود على ريع المذكور قبل الشاهد : وقفت على ريع لمية ، وتكلمني خبره وهو رافع للسببي وهو احجاره.

اما الازهري (2) فيقول : وافعال التصبير لا تلغي (وشرط الفعل) المشتمل عليه الجملة ثلاثة أمور ، احدها : ان يكون رافعاً لضمير الاسم الذي لهذه الأفعال نحو: (وما كادوا يفعلون) وذلك لان أفعال هذا الباب انما جاءت لتدل على ان مرفوعها هو الذي تلبس بالفعل او شرع فيه لا غيره ، فلا بد في الفعل من ضمير يعود على المرفوع ليتحقق ذلك ، فأما قول أبو حيه النميري :

وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي وأنهض نهض الشارب الثمل
وقول ذي الرمة :

واسقيه حتى كاد مما ابثه تكلمني أحجاره وملاعبه
فثوبي في البيت الأول واحجاره في البيت الثاني (لدلا من اسمي : جعل في الأول وكاد في الثاني) بدل اشتمال لا فاعلان يقلني وتكلمني ، فعاد الضمير على البديل دون المبدل منه لأنه المقصود بالحكم ، والمعتمد عليه في الاخبار غالباً ، اغني ذلك من عودة الضمير الى المبدل منه ، فسقط ما قيل انه ليس في الفعل ضمير يعود الى اسمي كاد وجعل وتقدم ان ذلك شرط.

والاشموني (3) يقول : يجب في المضارع الواقع خبراً لأفعال الشروع ، غير عسى ان يكون رافعاً لضمير الاسم .

فأحجاره وثوبي بدلان من اسمي كاد وجعل.

(1) الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع : احمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم عالم الكتب ، القاهرة 155/2.

(2) الشرح التصريح على التوضيح : خالد عبد الله الازهري ، تحقيق محد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ، ص204/1.

(3) شرح الاشموني لألفية ابن مالك : تحقيق عبد الحميد السيد محد عبد الحميد ، المكتبة الازهرية للتراث ، ج 1 ، ص287.

وابن عصفور الاشبيلي (1) فيذكر معاني ابنه الأفعال ساق في البيت شاهداً على ان بنية الفعل اسقي من معانيها الدعاء ، وقال اسقيه : دعون له بالسقيا ، كما قال ذو الرمة :

واسقيه حتى كاد مما أبثه تكلمني أحجاره وملاعبه
وخالصة اقوال النحاة فيكاد وافعال الشروع انهم يجمعون على ان خبرها جملة فعلية فعلها مضارع فاعلة ضمير يعود على اسم كاد.
((يكاد زيتها يضيء)) ((يكاد البرق يخطف ابصارهم)) ((فذبحوها وما كادوا يفعلون)) .

لذلك لا يجوز ان يرفع خبرها فاعلان ظاهر لا اجنبياً ولا سببياً لذلك خرجوا بيت ذي الرمة على ان احجاره وملاعبه بدل اشتمال من اسم كاد لا فاعل للفعل المضارع في الخبر .
ومن شواهدة :

4- لمياء في شفتيها حوة لعس وفي اللثات وفي أنيابها شنب (2)
قال العيني محمود (3): والاستشهاد فيه قوله : لعس فإنه بدل غلط من قوله حوة وهذا حجة على المبرد حيث يدعى أنه لا يوجد في كلام العرب بدل غلط لا في النظم ولا في النثر وانما يقع في لفظ الغلاط ، وأجاب بعضهم عن هذا بان قوله لعس مصدر وصفت به الحوة تقديره حوة لعساء ، كما يقال حكم عدل وقول فصل أي عادل وفاصل ، ويقال ان في البيت تقديماً وتأخيراً والتقدير في شفتيها حوة وفي الثان لعس وفي انيابها شنب.

ام السيوطي (4) فيقول : بدل غلط وهو ما ذكر الأول من غير قصد بل سبق اللسان اليه ، وبهذا يفارق بدل البداء وان كان مثله في اللفظ ، وهذا القسم اثبته

(1) الممتع في التصريف : لابي عصفور الاشبيلي ، تحقيق د. فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ج 1 1987.

(2) ديوان ذي الرمة ، ص 32.

الاعراب : لمياء خير مرفوع لمبتدأ محذوف في شفتيها : جار ومجرور ، ومضاف ومضاف اليه في محل رفع خبر حوة : مبتدأ مرفوع ، لعس : موضع لشاهد يجوز ان يكون بدل غلط من حوة ، ويجوز ان يكون مبتدأ خبر ، ف اللتان شبه الجملة من الجار والمجرور ، في انيابها : جار ومجرور ومضاف ومضاف اليه في محل رفع خبر والمبتدأ المرفوع شنب

(3) المقاصد النحوية 202/4 – 203.

(4) همع الهوامع 126/2.

سيبويه وغيره ومثله كقولك : مررت برجل حمار ، اردت ان تخبر بحمار فسبق لسانك الى رجل ثم ابدلت منه الحمار .

وانكرها بدل الغلط والبدء قوم ، وقالوا في الأول انه ما حذف فيه حرف العطف وفي الثاني انه لم يوجد ، وقال المبرد على سعة حفظه بدل الغلط لا يكون مثله في كلام الله ولا في شعر ولا في كلام مستقيم ، وقال لا يوجد في كلام العرب لا نثرها ولا نظمها وقد عنيت بطلب ذلك في الاكلام والشعر فلم أجده ، وطلبه غيري فلم يعرفه ، وادعي أبو محمد بن السيد (1) ، انه وجد في قول ذي الرمة :

لمياء في شفتها حوة لعس وفي اللثان وفي أنيابها شنب
قال : فلعلس : بدل غلط لان الحوة السواد بعينه ، واللعلس : سواد مشرب بالحمرة .
ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره : في شفتيها حوة وفي اللثان لعس وفي انيابها شنب ، وحوار بعض العلماء وقوع الغلط في غير الشعر ، لقوعه غالباً عن ترو ، فلا يقدر فيه الغلط ، وهذا نقيض القاعدة المشهورة انه يغتفر في الشعر ما لا يغتفر في غيره .

قال صاحب الدرر (2) استشهد به على ابن السيد ادعى ان بدل الغلط يكون في الشعر كأمثال في بيت الرمة وعللة منعة ان الشعر يقع في الغالب عن ترو .
قال في الهمع (3) : ورد بأنه من باب التقديم والتأخير وتقديره في شفتيها حوة وفي اللثان لعس وفي انيابها شنب ، وهذا التأويل نسبه أبو حيان لأحمد بن عبد النور المالقي ، وفيها أيضاً قيل هذا .

وتأول المانعون ذلك فقال ابوبكر بن خطاب : اللعلس مصدر وصفت به الحوة تقديره حوة لعساء ، كما نقول حكم عدل وقول فصل أي عادل وفاصل ، وقد ورد هذا التخريج في البيت لان النعت لم يستقر فيه ان يغير المنعوت عن معناه واذا يقر المنعوت على دلالاته ويزيده بياناً .

والشاهد ذكره ابن عصفور (4) وفي باب البديل ، و قال : وبديل اللعلس وهو ان تبدل لفظاً تريده من لفظ توهمت انه المراد وليس كذلك ، ونحو قولك ضربت زيداً عمرواً فذكرت

(1) همع العوامع 30/2 .

(2) الدرر اللوامع 56/6 .

(3) الدرر اللوامع 56/6 .

(4) المقرب : عبي بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق احمد عبد الستار ، مطبعة الغاني ، بغداد ج 1 ، ص 244 .

زيد ناسيا غالطا ثم اتيت بالمراد وهو عمرو ، الا ان هذين الضربين لم يرد بهما سماع فأما قوله : لمياء في شفتيها حوة لعس ، فيخرج على ان يكون لعس مصدر وصف به حوة على حد قولهم رجل عدل أي حوة لعساء .

والاشموني ⁽¹⁾ يعيد ذات الكلام بان المبرد رد بدل الغلط وقال وهو وغيره لا يوجد بدل الغلط في كلام العرب لا نظماً ولا نثراً .

وزعم قوم منهم ابن السيد الى انه وجد في كلام العرب كقول ذي الرمة : لمياء في شفتيها .

فاللعس بدل غلط ، لان الحوة السواد واللعس سواد تشوبه حمرة .

وعليه فمجمل قولهم في ذلك ان لعس بدل غلط من حوة استناداً على اختلاف

المعنى في الاثنتين فالحوة عند هؤلاء السواد واللعس سواد مشرب بالحمرة .

ومنهم من يقول : ان الامر من باب التقديم التأخير لان الغلط لا يقع في الشعر لوقوعه غالباً من ترؤٍ لكن هذا خلاف قولهم انه يباح في الشعر ما لا يباح في غيره .

وفريق يقول : بل لعس مصدر وصفت به الحوة من قولهم قول فصل أي فاصل وحوة لعس أي لعساء والارجح عندي القول الأول .

ومن شواهد ذي الرمة :

5- فلم يدر الا الله ما هيجت بنا عشية أناء الديار وشامها ⁽²⁾ .

والاستشهاد فيه ⁽³⁾ ان الكسائي به على ان الفاعل المحصور بالا لا يجب تأخيره

عن المفعول بل يجوز تقديمه فإن قوله الا الله فاعل ، وما هيجت مفعول .

واوله الجمهور على ان ما هيجت ليس مفعولاً لقوله فلم يدر الا الله وانما هو

مفعول لفعل محذوف تقديره دري الله ما هيجت لنا فلم يتقدم الفاعل المحصور بالا

على المفعول لان هذا ليس مفعولاً للمذكور ، وانما هو للفعل المقدر .

(1) شرح الاشموني الالفية ابن مالك 242/3 .

(2) ديوان ذي الرمة ، ص99 .

الاعراب : الفاء بحسب ما قبلها ، و لم أداة نفي وجزم ، يدر ك مضارع مجزوم بحذف حرف العلة ، إلا : أداة حصر ، لفظ الجلالة فاعل مرفوع ، ما : اسم موصول في محل نصب مفعول به ، هيجت : فعل ماضي مبني على الفتح ، بن : جار ومجرور والجملة صلة الموصول عشية : ظرف منصوب اناء : فاعل مرفوع لهيجت ، او مضاف اليه مجرور والديار مضاف اليه مجرور وشامها : الواو حرف عطف وشامها معطوف على فاعل هيجت .

(3) الدرر ، ج 2 ، ص289 .

قال ابن عصفور (1): انما احتيج الى تأويله بهذا لأنه يناقض في الظاهر ما ذكر من ان الفاعل اذا كان مقروناً بالا لزم تقديم المفعول عليه ، الا ترى ان الظاهر في البيت ان يكون ما هيجت مفعول بلم يدر مع انه مؤجلا عن الفاعل ، وعلى ذلك حملة الكسائي فلما كان الظاهر فيه ذلك احتيج الى ان يؤول بأن يكون قوله: ما هيجت لنا مفعول بفعل مضمر يدل عليه الفعل الظاهر.

قوله عشية : نصب على الظرفية اضيف الى الاناء والاناء مضاف الى الديار والمضاف فيه محذوف تقديره انا اهل الديار وسمى اهل الديار دياراً تسمية للحال باسم المحل ، قوله وشامها : كلام إضافي مرفوع على أنه ما هيجت ، وروى عشية بالرفع فإن صحت فوجهة ان يكون رفعها على ان يكون فاعلاً لهيجت وحينئذ لا يكون وشامها منصوباً على المفعولية.

اما السيوطي (2) فيقول : يجب تأخير المحصور فاعلاً كان ام مفعولاً ظاهراً ام ضمير محصوراً بإنما جماعاً خوف الالباس وكذا بالأعلى الاصح اجراء لها مجرى انما ، نحو انما ضرب عمراً زيد أي لا ضارب له غيره ، وقد يكون لريد مضروب آخر وانما ضرب عمراً أي لا مضروب له سواه وقد يكون لعمروا ضارب آخر . واجاز الكسائي (3) تقديم المحصور بالا فاعلاً كان ام مفعولاً لأمن اللبس فيه بخلاف انما ومنه قوله :

فما زاد الا ضعف ما بي كلامها .. وقول الاخر :

ولما ابي الا جماعاً فؤاده .. وقول القائل :

فلم يدر الا الله ما هيجت ... وقول من قال :

ما عاب الا لئيم فعل ذي كرم

واجاز الفراء وابن الانباري (4) تأخير الفاعل ان حصر المفعول ومنعا تقديمه ان حصر هو ، لان الفاعل اذا تأخر في اللفظ كان في نية التقديم فحصل المحصور فيه تأخير من وجهة النية ، بخلاف ما اذا كان هو المحصور وتقدم فإنه يكون في رتبة فلم يحصل للمحصور فيه تأخير بوجه.

(1) المقرب 55/1.

(2) همع الهوامع 161/1.

(3) المصدر السابق 161/1.

(4) المصدر السابق 161/1.

أما الاشموني⁽¹⁾ فيقول : الفاعل المحصور بالآ : ما ضرب عمرآ الزيد والمفعول المحصور بالآ ما ضرب زيد الآ عمرآ يجب تأخير المحصور .

وقد يسبق المحصور فاعلاً كان ام مفعولاً غير المحصور ، بأن كان الحصر بالآ وتقدمت مع المحصور بها نحو : ما ضرب الآ زيد عمرآ وما ضرب الآ عمرآ زيد ومن الأول قوله : فلم يدر الآ الله ما هيجت بنا .. والشاهد فيه انه قد الفاعل المحصور بالآ على المفعول به ، والاصل فلم يدر ما هيجت بنا الآ الله .

وعند ابن عقيل⁽²⁾ على شرح الفية بن مالك التي يقول فيها :

وما بالآ او انما انحضر آخر ويسبق ان قصد ظهر يقول : إن انحصر الفاعل او المفعول بالآ او بإنما وجب تأخيره وقد يتقدم المحصور من الفاعل او المفعول على غير المحصور اذا ظهر المحصور من غيره ، وذلك كما اذا كان الحصر بالآ ، اما اذا كان الحصر بإنما فإنه لا يجوز تقديم المحصور بالآ اذ لا يظهر كونه محصوراً الآ بتأخيره ، بخلاف المحصور بالآ فانه يعرف بكونه واقعاً بعد الآ ، فلا فرق بين ان يتقدم او يتأخر .

ومثال تقدم الفاعل المحصور بالآ قولك ما ضرب الآ عمرو زيداً ومنه قول ذي الرمة : فلم يدر الآ الله ما هيجت .

اذا قصد الحصر ، حصر الفاعل او المفعول فينبغي ان تكون الجملة بتركيب معين ، فاذا كان الحصر بالآ فاعلان كان ام مفعولاً المحصور فتقول : ما كتب الشعر الآ محمد ان قصد حصر الفاعل ، وما كتب محمد الآ الشعر ان اردت حصر المفعول به ، ولكن اذا ولي الفاعل والمفعول أداة الاستثناء كما في قول ذي الرمة فصحة التركيب والمعنى تقتضي ان يتقدم الفاعل ويتأخر المفعول ان قصد حصر الفاعل والعكس ان قصد حصر المفعول يتقدم هو ويتأخر الفاعل وقول ذي الرمة صحح لما أراد حصر الفاعل قدمه على المفعول ، وبعضهم يجيز الامرين عند امن اللبس .

(1) شرح الاشموني 112/2 .

(2) شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل : تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر 1964م ، 489/1 .

ومن شواهدة :

6- هي الشفاء لقلبي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول (1).
أورده صاحب الكتاب (2) في باب الاضمار في ليس وكان كالإضمار في ان ،
فاذا قلت انه من يأتنا نأته ، وانه امة الله ذاهبة ، فمن ذلك قول بعض العرب :
ليس خلق الله مثله ، فلولا ان فيه اضمار لم يجز ان تذكر الفعل ولم تعلمه في
اسم ولكن فيه من الاضمار مثل ما في انه قال الشاعر حميد الارقط.
فأصبحوا والنوى عال معرسهم وليس كل النوى تلقى المساكين
فلو كان على ليس ولا اضمار فيه لم يكن الا الرفع ولكنه النصب على تلقى ،
ولا يجوز ان تحمل المساكين على ليس وقد قدمت فجعلت التالي يفعل فيه الفعل
الآخر يلي الأول وهذا لا يحسن ولو قلت كانت زيدا الحمي تأخذ او تأخذ الحمي
لم يجز وكان قبيحا ، ومثل ذلك في الاضمار قول بعض الشعراء سمعناه ممن
يوثق بعربيته :

اذا مت كان الناس صنغان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع
اضمر فيها وقال بعضهم : كان انت خير منه كأنه قال : انه انت خير منه ؛
ومثله ((كاد يزيغ قلوب فريق منهم)) (3)

وجاز هذا التفسير لان معناه : كاد قلوب فريق منهم تزيغ ، كما قلت : ما كان
الطيب الا المسك علي اعمال ما كان الامر الطيب الا المسك، فجاز هذا اذا كان
معناه ما الطيب المسك ، وقال ذو الرمة :

هي الشفاء لقلبي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول

(1) الديوان ولهشام بن عقبة في بعض الكتب.
الاعراب : هي : في محل رفع مبتدأ ، الشفاء : خبر المبتدأ مرفوع لقلبي جار ومجرور ومضاف اليه ، لو مفيدة للشرط ظفرت :
ماضي مبني على السكون وتاء المتكلم في محل رفع فاعل بها جار ومجرور والواو للعطف ، ليس فعل ماضي ناقص مبني على
الفتح منها جار ومجرور واسم ليس مضمرة فيه شفاء مبتدأ مرفوع مضاف الداء مضاف اليه مجرور مبذول خبر المبتدأ مرفوع
والجملة الاسمية في محل نصب خير ليس.

(2) كتاب سيبويه 147-71/1.

(3) سورة التوبة الآية 117.

ولا يجوز ذا في ما في لغة أهل الحجاز لأنه يكون فيه اضمار واستشهد بها الشنقيطي (1) على جواز رفع الأسماء بعد ليس

إذا مت كان الناس صنفان شامت علي وآخر مثن بالذي كنت أصنع استشهد بها على جواز رفع الاسمين بعد كان ، وقال : واعلم ان كان في هذه الحالة قيل انها شأنية ، أي اسمها ضمير الشأن وقيل هي ملغة ولا عمل لها وقد بين السيوطي القولين في الأصل والأول هو الصحيح ، واسم كان ضمير الشأن والجملة هي الخبر وروي كان الناس صنفين ، وعلى هذه الرواية فلا شاهد.

ويقول السيوطي (2) لما شهنأ ما بليس فأعلمناها عمل ليس فقلنا ما زيد قائماً كما تقول : لس زيد قائماً ، شبهنا أيضاً بما في بعض المواضع فقلنا : ليس الطيب الا المسك ، ومنهم من يقول : ليس الطيب الا المسك ، فإنه لزم الأصل وذلك ان خبر ليس منصوب ، منفيّاً كان ام موجباً أخت كان.

والمنفى قولك : ليس زيد قائماً والموجب قولك : ليس زيد الا قائماً ، وكما كان زيد الا قائماً ، كما تقول : ما كان زيد قائماً وليس زيد قائماً.

اما من رفع فقال ليس الطيب الا المسك فقوله : وجهان احدهما وهو الاجود ان يضم في ليس اسمها ويجعل الجملة خبرها ، كما : وليس منها الداء مبذول ، والتقدير : ليس الامر شفاء الداء مبذول ، ولكنه اضمار لا يظهر لانه اضمر على شريطة التفسير .

وعند ابن هشام (3) ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة نحو : ليس خلق الله مثلة ، وقول الاعشى :

له نافات ما يغب نوالها وليس عطاء اليوم مانعة عداء وهي فعل لا ينصرف ، وزعم ابن السراج (4) أنه حرف بمنزلة ما وتلازم رفع الاسم ونصب الخبر ، وقيل قد خرج عن ذلك في مواضع احدها ان تكون حرفاً ناصباً

(1) الدرر اللوامع 42/2.

(2) همع الهوامع

(3) مغنى اللبيب : جمال الدين بن هشام انصاري ، دار احياء الكتب العربية.

(4) مغنى اللبيب 227/1.

للمستثنى بمنزلة الا نحو : أتوني ليس زيداً والثاني : ان يقترن الخبر بعد الا نحو :
ليس الطيب الا المسك.

وخرج الفارسي ذلك على أوجه : احدها ان في ليس ضمير الشأن والثاني ان
الطيب اسمها وخبرها محذوف ، أي في الوجود ، وان المسك بدل من اسمها ،
والثالث : انه كذلك لكن الا المسك نعت للاسم لان تعريفه تعريف الجنس فهو
نكرة معنى ، أي ليس طيباً غير المسك طيباً.

ولأبي نزار (ملك النحاة)⁽¹⁾ توجيه آخر وهو ان الطيب اسمها والمسك مبتدأ
حذف خبره ، والجملة خبر ليس ، والتقدير ليس المسك أفخره.

وزعم البعض عن قائل ذلك انه قدرها حرفاً وان من ذلك قولهم : ليس خلق الله
مثله ، وقول ذي الرمة : ليس منها شفاء الداء مبذول ، ولا دليل ، فيها على جواز
كون ليس فيهما شأنيه.

اما المبرد⁽²⁾ فيقول : نقول : كان القائم اليه اخوه أخاك ، وان شئت نصبت الأول
ورفعت الثاني ، وتقول كان ثوبك المزينة علمه عبد الله معجباً ، وتقول : كان
غلامه زيد ضارباً فهو على وجه خطأ وعلى وجه ، اما الوجه الفاسد ان تجعل
زيداً مرتفعاً بكان وتجعل الغلام منتصباً بضارب فتكون قد فصلت بين كان وبين
اسمها وخبرها ، بالغلام وليس هو لها باسم ولا خبر وانما هو مفعول ومفعولها
وكذلك لو قلت كان زيداً الحمى تأخذ.

والوجه الذي يصح فيه ان تضر في كان الخبر او الحديث او ما اشبهه على
شريطة التفسير ويكون ما بعده تفسيراً له ، فيكون مثل الهاء التي تظهر في ان
الا انه ضمير مرفوع فلا يظهر ، فيصير الذي بعده مرفوعاً بالابتداء والخبر ،
فتقول على صحة المسألة كان غلامه زيد ضارب ، فما جاء الضمير في هذا
الباب قوله :

فأصبحوا والنوى عالي معرسهم وليس كل النوى يلقي المساكين

(1) مغنى اللبيب 227/1.

(2) المقتضب 101/4.

واضمر في ليس وقول الآخر :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول
اما ابن يعيش (1) فيقول : استدل به على ان ضمير الفاعل اذا كان واحداً غائباً
استكن في الفعل نحو : زيد قام فلذلك قالوا ليس خلق الله مثله ، ففي ليس ضمير
منوى مستكن لان ليس وخلق فعلان ، والفعل لا يعمل في الفعل فلا بد في اسم
يرتفع به فلذلك قيل فيه ضمير ، وتقول : كان زيد قائم وكان انت خير منه ، ففي
كان ضمير الامر مستكن فيها ، والجملة بعده في موضع الخبر وهو تفسير لذلك
المضمر ، وكذلك باقي اخواتها ، قال الشاعر :

اذا مت كان الناس صنغان ، اضمر في كان ضمير الشأن ، و الحديث و اوقع
الجملة بعد تفسير ، ومنه قول ذي الرمة :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول
جعل في ليس ضمير لم يتقدمه ظاهر ثم فسره بالجملة من المبتدأ والخبر الذي
هو خبره ، فأما قوله تعالى ((من بعد ما كاد يزيغ قلوب)) فقد قرأ حمزة وحفص
كاد يزيغ بالياء ، وقرأ الباقون بالتاء .

وفي رفع قلوب وجهان ، وحدهما انهاء مرتفعة بتزيغ ، وفي كاد ضمير الأمر لان
كاد فعل وتزيغ فعل ، والفعل لا يعمل في الفعل ، فلم يكن بد من مرتفع به ،
والثاني : أنها مرتفعة بكاد والخبر مقدم وهو تزيغ و الأول اجود ، لأنك لو جعلت
ما يعمل فيه الأول يلي الآخر وهذا لا يحسن .

ويقول المالقي (2): هلا جعلت ليس فعلاً على حكمها اذا دخلت على المبتدأ او
الخبر ، فرفعت ونصبت ، فتكون شأنية يضمير فيها امر او شأن ، كما قال وليس
منها شفاء الداء مبذول ، كأنه قال ليس الامر يعصمها ، فتكون الجملة خبر
مفسرة لذلك الضمير فسرتة في قوله : شفاء الداء مبذول .

فالجواب ان هذا لا يصح من قبل ان الجملة اذا كانت مفسرة لذلك الضمير فلا بد
ان تكون موافقة به في ايجابه ونفيه وهو في البيت منفي فينبغي ان تكون الجملة

(1) شرح المفصل 16/3 .

(2) رصف المباني 32 .

منفية بحسبه ، ولما دخلت الا في الجملة المفسرة كأنما تناقض الضمير لأنه لا يقال : يقوم الا زيد حتى يتقدم النفي الفعل ، ولذلك منع المحققون من النحويون ان يكون (هو) في قوله تعالى (وما هو مزحزحه من العذاب ان يعمر)⁽¹⁾ ضمير شأن لان الباء دخلت في الجملة المفسرة دون نفي تسلط عليها ، اذ النفي انما تسلط على الشأن ، فلا وجه لدخول الباء في خبر المبتدأ لان المعنى والتقدير كان يكون ، وما الشأن تعميره بمزحزحه من العذاب فلا فرق بين الباء والا في هذا المسألة فلا مدخل للشأن في هذا البيت وانما ليس لمجرد النفي خاصة لـ (ما) و (لا).

وعند السيرافي⁽²⁾ انه جعل في ليس ضمير الشأن والامر والجملة التي بعده خبره وشفاء الداء مبتدأ مبذول خبره وفيها في جملة مبذول اصلة وليس.

شفاء الداء مبذول منها ، ويجوز ان يكون منصوباً بإضمار فعل ، كأنه قال : اعني منها او اريد منها والضمير المؤنث يعود الى المرأة.

وفي أمالي ابن الحاجب⁽³⁾ : الكلام في قولهم : ليس الطيب الا المسك وقال : ان قيل في قولهم : ليس الطيب الا المسك اذا جعلتهم في ليس اسمها مضمراً فيها ضمير الشأن والقصة والجملة بعده مفسرة له فالجملة هي التي يستقل بالإفادة ولو قلت : الطيب الا المسك لم يجز ، فكيف صح ان تقع الجملة مفسرة على هذا التقدير ؟.

فالجواب ان الجملة المذكورة مفسرة لما قبلها مثبتاً كان او منفياً وما نحن فيه لذلك الا ترى قوله : ليس منها شفاء الداء مبذول أي معناه : وليس الحديث كذلك ما نحن فيه والمستثنى منه في هذه واشباهها محذوف تقديره ليس الحديث الطيب شيئاً من الأشياء الا المسك ، وينبغي ان يقدر بشيء يصح منه الإخراج.

(1) سورة التوبة 17.

(2) شرح ابيات سيبويه 45/1.

(3) أمالي ابن الحاجب : لأبي عمرو بن عثمان بن الحاجب ، تحقيق فخر صالح سليمان قدارة ، دار عمار - عمان الأردن ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان 1989م ، ج 868/2.

لما كان ليس فعل يدخل على المبتدأ والخبر فيرفع الأول المبتدأ وينصب الخبر ،
واما ان يأتي الاسمان بعده مرفوعين فذلك ما جعل النحاة يتأولون فيها فمن
اقوالهم: ان ليس شأنية أي ان اسمها ضمير الشأن مستكن فيها والجملة بعدها
خبرية.

وبعضهم جعل الأول المرفوع اسمها وخبرها محذوف وان المرفوع الثاني بدل من
اسمها كما في : ليس الطيب الا المسك لكن ذلك لا يستقيم معنى في: ليس منها
شفاء الداء مبذول.

وبعضهم جعل المرفوع الثاني نعتاً للأول أي الأول الاسم والخبر محذوف والمرفوع
الثاني نعت المرفوع الأول.

وقال آخرون بل المرفوع الأول اسم ليس والثاني مبتدأ خبره محذوف وبعضهم قدر
ليس حرفاً مستدلاً يقول بعض العرب ليس خلق الله مثله.

اما قوله تعالى : (من بعدما كاد تزيغ قلوب) فقلوب مرفوعة على انها فاعل تزيغ
وفي كاد ضمير الشأن ، والثاني انها مرتفعة بكاد والخبر مقدم وهو الجملة الفعلية
تزيغ.

وعندي ان هذه الوجوه تطبيقاً على قول ذي الرمة كلها فاسدة الا القول الأول ان
اسم ليس مضمرة فيها والجملة بعدها في محل نصب خبر .
ومن شواهد المرفوعات أيضاً :

7- وغبراء يحمى دونها ما وراءها ولا يخطيها الده الا المخاطر⁽¹⁾ .
وفي كتاب سيبويه⁽²⁾ واما دون فتقصير عن الغاية وهو يكون ظرفاً ، واعلم ان
ما كان ظرفاً بعضه اشد تمكناً في الأسماء من بعض ، ومنه ما لا يكون الا
ظرفاً.

وفي الهمع⁽³⁾ : دون للمكان ، وتصرفه من الظروف المبنية في بعض الأحوال
دون في اخوات قبل وبعد وهو للمكان تقول : قعد زيد دون عمرو ، أي في مكان

(1) الديوان 1025 : الاعراب الواو للعطف غبراء مجرور برب محذوفة بالفتحة ، يحمى مضارع مرفوع دونها فاعل مرفوع
والمضاف والضمير في محل جر مضاف اليه في محل نصب مفعول به ، وراء ظرف منصوب مضاف والضمير معناه اليه
شبه الجملة صلة الموصول الواو للعطف لا نافية ، يخطيها فعل مضارع مرفوع فاعله الضمير الذي تقديره هو والضمير الهاء
في محل نصب مفعول به الداهر ظرف منصوب الا الاستثنائية ، والمخاطر فاعل مرفوع ليخطي.

(2) كتاب سيبويه 165/1.

(3) همع الهوامع 213/1.

منخفض عن مكانه وهو ممنوع التصرف عند سيبيويه وجمهور البصريين ، وذهب
الاخفش والكوفيون الى انه يتصرف ، ولكن بقلة وخرج عليه ((ومنا دون ذلك))
(1) فقال : دون مبتدأ وبني لإضافته الى مبنى ، والاولون قالوا : تقديره ما دون
ذلك فحذف ما .

وقال الشاعر :

وباشرت حد الموت والموت دونها ... وقال :

وغبراء يحمى دونها ما وراءها ... بالرفع .

ويستثنى به اما دون بمعنى ردي كقوله : هذا ثوب دون ، فليس بظرف وهو
متصرف في وجوه الاعراب .

وفي الدرر (2) : استشهد به على تصرف دون أفأنها هنا وقعت فاعل ليحمى ،
والغبراء : الأرض التي لا نبات فيها ، ومعنى حماية ما دونها لها ورؤها كثرة ما
دونها من المخاوف ، لا يخطئها أي لا يتخطاها ، والمخاطر الذي يغرر بنفسه
جوب رب اما ان يكون في بيت آخر او يكون محذوف لدلالة السياق عليه أي
قطعتها .

والقول في دون في البيت انها من الظروف المبنية والابيات شاهد على تصرفها
وانها تضبط بالحركة التي يتطلبها موقعها من الاعراب كانت فاعلا او مبتدأ او
مفعول او خبر .

(1) سورة الجن ، الآية 11 .

(2) الدرر اللوامع 3/130 .

المبحث الثاني شواهد الأسماء المنصوبة

ومن شواهد الأسماء التي أتت منصوبة قوله :

8- الْآ رَبُّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللهُ نَاصِحٌ وفي هو عندي في الظبَاءِ السَّوَانِحِ (1)
والشاهد فيه قوله (الله) حيث حذف باء القسم فانصبب المقسوم به بالفعل المقدر.
قال صاحب الكتاب (2): وتحذف الباء فينصب المقسم به الفعل المضمر ، قال
ذو الرمة :

الا رب من قلبي له الله ناصح ، وقال آخر :

وقلت يمين الله ابرح قاعداً .. وقال غيره :

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد
وقد روى رفع اليمين والأمانة على الابتداء ، محذوف الخبر وتضمير كما تضمير
اللام في لاء أبوك.

وفي شرح المفصل (3) وقال : وقد حذفوا حرف القسم كثيراً تخفيفاً ، وذلك لقوة
الدلالة عليه ، وإذا حذفوا حرف الجر اعملوا الفعل في المقسم عليه ونصبوه ،
قالوا: الله لأقطن بالنصب ، وذلك على قياس صحيح ، وذلك انم اذا عدوا فعلاً
قاصراً الى اسم رفدوه بحرف الجر تقوية له فاذا حذفوا ذلك الحرف اما لضرورة
الشعر واما لضرب من التخفيف ، فانهم يوصلون ذلك الفعل الى الاسم بنفسه ،
كالأفعال المتعدية فينصبوه به ، نحو قوله تعالى : (اختار موسى قوه سبعين
رجلاً) (4) وقولهم : استغفرت الله ذنباً ، ويقول كتلة ، وكلت له ووزنته ووزنت له
ومن ذلك قول الشاعر :

تمرون الديار ولم تعوجوا كلامكم على اذا حرام

(1) ديوان 1861.

الاعراب: الاحرف تنبيه واستفتاح، رب حرف شبيه بالزائد ، من اسم مبنى على السكون مجرور في اللفظ لو كان
معرباً مرفوع محلا على أنه مبتدأ ، قلبي مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل الباء والياء ضمير متصل فيمحل
جر بالإضافة له جار ومجرور ، متعلقان بناصح ، الله لفظ الجلالة منصوب بنزع الخافض والتقدير احلف بالله ،
انصح خير المبتدأ قلبي ، ومن الواو عطف ومن معطوفة على من الأولى.

(2) كتاب سيبويه 498/3 – 109/2.

(3) شرح المفصل ابن يعيش 103/9.

(4) سورة الأعراف، الآية 155.

وحكي أبو الحسن في غير الشعر، مررت زيداً وكذلك قالوا في القسم : الله لأفعلن ولا يكادون ، يحذفون هذا الحرف مع العل ولا يقولون ، : احلف الله ولا اقسم الله ولكنهم يحذفون الحرف والفعل جميعاً والقياس يقتضي حذف الحرف أولاً ، فافضى الفعل الى الاسم فنصبه ثم حذف الفعل توسعاً لكثرة دور الأقسام ، ومن ذلك قولهم : يمين الله ، وامانة الله ، والاصل : يمين الله ، وبأمانة الله ، فحذف حرف الجر ونصب الاسم وانشد :

الارب من قلبي له الله ناصح وقلب له في الظباء السوانح
وفي المخصص (1) : يجوز حذف حرف الجر من المقسم به فاذا حذفته نصبته كقولك : الله لأفعلن ويمين الله لأفعلن وهو بمنزلة قولك تعلقت بزيد ، وتعلقت زيداً اذا لم تدخل الباء لأنه يقدر للقسم فعل وان حذف فاذا حذف حرف الجر وصل الفعل الى المقسم به وشبهه سيبويه بقولهم : انك ذاهب حقاً ، وقد يجوز انك ذاهب بحق ، فاذا حذف الباء نصبته وانشد قوله ذي الرمة :

الارب من قلبي له الله ناصح ومن قلب لي في الظباء السوانح
بنصب الله وقال آخر :
اذا ما الخبز نادمة بماء فذاك أمانة الله الثريد
بنصب امانة الله .

هناك اجماع على انه في القسم يجوز حذف حرف القسم الذي يجر المقسم به فاذا ما حذف انتصب المقسم به بفعل مقدر لا يجوز ظهوره ابداً أي انهم اذا ما حذفوا الحرف حذفوا الحرف والفعل جميعاً.

ومن شواهد الأسماء المنصوبة قوله :

9- اني واسطار سطرن سطرأ لقائل يا نصر نصرأ نصرأ (2)

(1) المخصص : ابي الحسن على بن إسماعيل الاندلسي ابن سيدة ، تحقيق لجنة احياء التراث العربي ، دار الافاق الجديدة ، بيروت السفر الثالث عشر 111.

(2) ديوان ذي الرمة 1564 ،

الاعراب : اني : ان حرف توكيد ونصب ، ياء المتكلم في محل نصب اسم ان الواو للقسم اسطار مجرور بلام سطرنا ماضي مبني على السكون نون النسوة في محل رفع نائب فاعل سطرأ مفعول مطلق منصوب ، اللام للابتداء ، فاعمل خبر ان مرفوع بالياء ، نصر منادى بمني على الضم ، ونصرا عطف بيان منصوب لاتباعه موضع الأول وقيل توكيد لفظي وقيل مصدر بمعنى انصرني وقيل منصوب للإغراء .

سيبويه⁽¹⁾ وسائر البصريين جعلوا المنادى بمنزلة المفعول وجعلوا الأصل في كل منادى النصب واستدلوا بنصبهم المنادى المضاف والموصول والنكرة ونعوتها وفيه ذكروا ان ما يقدر ناصباً هو ادعو او انادي ، ولكن ذلك على وجه التمثيل والتقريب لانهم اجمعوا على ان النداء ليس بخبر .

وقال سيبويه قلت : يعني للخليل ، اريت قول العرب يا اخانا زيداً اقبل ؟ قال : عطفوه على هذا المنصوب فصار نصباً مثله ، وهو الأصل لأنه منصوب في موضع النصب وقال قوم : يا اخانا زيد .

وزعم يونس والحديث لسيبويه ان أبا عمرو كان يقول وهو قول اهل المدينة ، قال: هذا بمنزلة قولنا : يا زيد لما كان قوله : يا زيد اخانا بمنزلة يا اخانا ، فيحمل وصف المضاف اذا كان مفرداً بمنزلة اذا كان منادى ، ويا اخانا زيداً اكثر في العرب لانهم يردونه الى الأصل ، حيث ازالوه عن الموضع الذي يكون فيه المنادى فأما المفرد اذا كان منادى فالعرب ترفعه بغير تونين وتقول : يا زيد زيد الطويل وهو قول ابي عمرو وزم يونس ان رؤبة⁽²⁾ كان يقول : يا زيد زيداً الطويل كقول القائل :

إنني واسطار سطرن سطرأ لقائل يا نصر نصرأ نصرأ
فأنه جعل نصرأ عطف البيان ونصبه ، وكأنه على قوله : يا زيد زيداً ، واما قول ابي عمرو فكأنه استأنف النداء ن وتفسير يا زيد زيداً الطويل كتفسير يا زيد الطويل فصار وصف المفرد اذا كان مفرداً بمنزلة لو كان منادى .

اما المبرد⁽³⁾ فيقول : اما المضاف المنادى فنعته لا يكون الا نصباً مفرداً كان او مضافاً وذلك قولك يا عبد الله العاقل ، لأنك ان حملته على اللفظ فهو منصوب والموضع موضع نصب ، فأما قوله :

إنني واسطار سطرن سطرأ لقائل يا نصر نصرأ نصر
فان هذا البيت ينشد على ضروب : فمن قال : يا نصر نصرأ فإنه جعل المنصوبين تبييناً لمضموم وهو الذي يسميه النحويون عطف البيان ، ومجراه مجرى الصفة ،

(1) كتاب سيبويه 185/2-186.

(2) البيت عنده منسوب لرؤبة .

(3) المقتضب 209/4.

فأجره على قولك يا زيد الظريف ، وتقديره تقدير قولك يا رجل زيداً أقبل ، جلعت زيداً بياناً للرجل على قول من نصب الصفة.

وينشد : يا نصر نصر نصر جعلها تبييناً ، فأجرى احدهما على اللفظ والآخر على الموضوع كما تقول : يا زيد الظريف العاقل ، ولو حمل العاقل على اعنى ، كان جيداً ومنهم من ينشد : يا نصر نصر نصر يجعل الثاني بدلاً من الأول ، وينصب الثاني على التبيين فكأنه قال : يا نصر نصرأ .

اما الاصمعي (1) فزعم ان هذا الشعر (يا نصر نصر نصرأ) وانه انما يريد المصدر أي انصرتي نصرأ .

وقال أبو عبيده (2) انما قاله لنصر بن سيار اغراء أي عليك نصرأ يغريه به وفي الخزانة (3) البيت شاهد على ان التوكيد اللفظي في النداء حكمه في الاغلب حكم الأول وقد يجوز اعرابه نصباً ورفعاً ، فنصر الثاني رفع اتباعاً للفظ الأول ، والثالث اتباعاً لمحل الأول .

وضعف بعضهم البدل والبيان في مثله : لانهما يفيدان ما لا يفيداه الأول من غير معنى التأكيد والثاني في البيت لا يفيد الا التأكيد .

ومنع أبو حيان (4) كونه من التأكيد اللفظي او البدل وحصره في البيان فقال : ولا يجوز ان يكون نصر الثاني توكيد لفظياً ، قبل تنوينه والأول ليس كذلك ، ورد بان هذا القدر من الاختلاف مغتفر في التأكيد اللفظي ، وقيل الاختلاف في التعريف فيا نصر عرف بالإقبال عليه لا بالعملية ، والثاني معرف بالعملية فكما لا يجوز جعل الثاني في : جاء الغلام غلام زيد تأكيداً لفظياً لاختلافهما في التعريف فكذلك هذا لا يجوز ان يكون بدلاً لأنه منون ولا نعتاً لأنه علم .

وقال العيني (5) : بعد ان شرح بعض مفردات البيت ، قال ك قوله : يا نصر منادى مفرد معرفة مبني على الضم وهو مقول القول قوله نصر نصرأ يروي برفع

(1) المقتضب 209/4.

(2) المقتضب 209/4.

(3) خزانة الادب 219/2.

(4) خزانة الادب 219/2.

(5) المقاصد النحوية 209/4.

نصر الثاني ونصبه ، فالرفع عطف بيان على اللفظ والنصب عطف بيان على موضع نصر .

قال أبو حيان ⁽¹⁾ : لا يجوز ان يكون مرفوعاً على انه خبر مبتدأ مضمرة ولا نصبه على اضمار فعل لان هذا النوع من القطع انما تكلمت به العرب اذا قصدت البيان والمدح او الذم او الترحم ، ونصر لا يفهم منه ذلك ، فان لم يكن الثاني من لفظ الأول ساغ القطع لما في ذلك من البيان ولا يجوز ان يكون توكيداً لفظياً قبل لتتوينه والأول ليس كذلك ، ورد بان هذا القدر من الاختلاف معتبر في التأكيد اللفظي ، وقيل للاختلاف في التعريف فيا نصر عرف بالأقبال عليه لا بالعلمية والثاني تعرف بالعلمية فكما لا يجوز جعل الثاني من جاء الغلام غلام زيد تأكيد لفظياً لاختلافهما في التعريف فكذلك هذا ، ولأبي يجوز ان يكون بدلاً لأنه منون ولا نعتاً لأنه علم ، ويجوز في نصر الثاني ان يكون مصدراً أي انصرتي نصرا وعلى ذلك خرجه الاصمعي وجعل نصر الثالث تأكيد لنصر الثاني ، وقال الجرمي: النصر العطية ، وقال أبو عبيده : يريد يا نصر عطية عطية ، وترد هذا التأويل في نصر الثاني انه روى بالرفع ، وقال نصر الثاني هو حاجب نصر بن سيار ونصبه على الاغراء أي عليك نصرا ، ويرد هذا القول رواية بالرفع فيه ويروى نصرا نصراً ببناء الثاني على ان يكون بدلاً والاستشهاد فيه ، والحديث للعيني ⁽²⁾ ان نصراً الثاني من التوكيد اللفظي اتبع اولاً على اللفظ ، وثانياً على الموضع ، ويجوز ان يكون نصرا المنصوب بمعنى الدعاء : كسقيا ورعيا وقيل نصرا الأخير ليس فيه الا النصب ، لان القافية كذلك ، وفيه وجهان احدهما : انه عطف بيان على المحل كالوصف ، والثاني انه منصوب على المصدر اما نصر الثاني ، فروى مرفوعاً ومنصوباً ومضموماً بغير التوين ، اما بالرفع فانه عطف بيان على اللفظ لذلك نونة ، ولو كان بدلاً لأمتنع تنويه اما النصب فعلى الوجهين المذكورين في نصر الأخير ، اما الضم فيحمل على البدل او التأكيد اللفظي اما نصر الأول فليس فيه الا الضم لكونه علماً .

(1) المقاصد النحوية 209/4.

(2) المقاصد النحوية 209/4.

وابن يعيش⁽¹⁾ يقول : اما عطف ابيان فيكون بالأسماء الجامدة كالإعلام ، تكون كالشرح والبيان له ، كالتأكيد والبدل فتقول : يا غلام بشر وبشراً فبشر الأول محمول على اللفظ والثاني محمول على الموضع ، وقد انشد ذي الرمة :

إني واسطار سطرن سطرناً
لقائل يا نصر نصراناً نصراناً
فنصر الثاني محمول على لفظ الأول ، والثالث محمول على الموضع كما تقول:
يا زيد العاقل والعاقل لان مجرى عطف البيان والنعت واحد .

وقد انشد البيت على ثلاثة أوجه : يانصر نصر نصراناً.
وهو اختيار ابي عمرو ، ويا نصر نصران نصران اجري المنصوبين مجرى صفتين منصوبتين بمنزلة يا زيد العاقل اللبيب ، وكان المازني يقول : يا نصر نصران نصراناً ، بنصبها على الاغراء ، ويروى يا نصر نصر نصر ، وقيل : ومنهم من ينشده يا نصر على اللفظ رفعاً ، وعلى الموضع نصباً ، ومنهم من يرويه بالضم نصران نصراناً ، نصر الثالث اما عطف بين او اغراء ، قال الاصمعي : معنى هذا ان قوله يا نصر نصران نصران انما يريد به المصدر أي انصرتي نصراناً.
وقال السخاوي⁽²⁾ : يجوز ان يكون نصر الثاني توكيداً لفظياً للأول ونصر الثالث بمعنى انصرتي نصران نصران او عطف بيان ، والثالث أيضاً كذلك هذا عطف بيان على اللفظ وهذا على الموضع.

وعند ابن هشام⁽³⁾ : لان نصر الثاني مرفوع والثالث منصوب ، فلا يجوز فيهما ان يكون بدلين ، ولا يجوز يا نصر بالرفع ولا يا نصر بالنصب ، وقالوا : انما نصر الأول عطف بيان على اللفظ والثاني عطف بيان على المحل واستشكل ذلك ابن الطراوة لان الشيء لا يبين نفسه ، وقالوا : وانما هذا من بان التوكيد .
وعليه فالقول فيه ان النحاة مجمعون على ان المنادى منصوب لذلك من انشد يا نصر نصران نصران ما دام منصوباً فهو عطف بيان منصوب على وضع الأول او استأنف النداء ، او ان المراد المصدر أي انصرتي نصران وقال بعضهم : المراد

(1) شرح المفصل 3/2.

(2) شرح المفصل 3/2.

(3) شرح شذور الذهب في معرفة علوم العرب : جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري ، دار احياء الكتب العربية ، عيسى الباني الحلبي ، ص 95.

الاعراء أي عليك نصر وبعضهم قال : بل توكيد لفظي والتوكيد اللفظي حكمة
حكم الأول في النداء فإذا كان نصر برواية النصب فمنصوب على الموضع الأول
وإذا كان مضموماً ان يكون عطف بيان اتباعاً للفظ او ان يكون بدلاً من الأول
ويجوز ان يكون بمعنى الدعاء كقيا ورعيا ، في محل نصب ما نصر الثالث فليس
فيه الا النصب لان القافية تقتضي ذلك .

ومن الشواهد للمنصوبات قول ذي الرمة :

10- هي الدار اذ مي لأهلك جيرة ليالي لا امثالهن لياليا (1)
عند سيبويه (2) في باب ما جرى على موضع المنفي لا على الحرف الذي عمل
في المنفي فمن ذلك قول ذي الرمة

11- بها العين والارام لا عدّ عندها ولا كرع الا المغارات والريل
وقال رجل من مدجج :

هذا لعمرم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذاك ولا اب
فزعم الخليل رحمه الله ان هذا يجري على الموضع لا على الحرف الذي عمل فيه
الاسم كما ان الشاعر حين قال :

فلسنا بالجبال ولا الحديد اجراه على الموضع ومن ذلك أيضا قول العرب لا مال
له قليل ولا كثير رفعوه على الموضع .

ومثل ذلك أيضا قول العرب لا مثله احد ، ولا كزيد احد ، وان شئت حملت الكلام
على لا فنصبت وتقول لأمثله رجل اذا حملته على الموضع ، كما قال بعض
العرب : لا حول ولا قوة الا بالله وان شئت حملته على لا فنونته ونصبتة ، وان
شئت قلت : لا مثله رجلاً على قوله : لي مثله غلاماً ، وقال ذو الرمة :

هي الدار اذ مي لأهلك جيرة ليالي لا امثالهن لياليا

(1) ديوان 1303.

الاعراب : هي الدار مبتدأ ، اذ حرف يفيد الزمان مي مبتدأ مرفوع لأهلك جار ومجرور ومضاف ومضاف اليه
جيره خير المبتدأ مرفوع ليالي ظرف منصوب لا تقيد النهي امثالهن منصوب بلا النافية وهو مضاف والضمير
مضاف اليه لكنه في حكم النكرة لذلك كان منصوباً بلا النافية للجنس ليالي تمييز منصوب .

(2) كتابة سيبويه 292/2.

الاعراب : بها جار ومجرور في محل رفع خبر العين مبتدأ مرفوع والارام معطوف على ما قبله ، لا نافية عد اسم
لا منصوب ، عنها ظرف منصوب ومضاف ومضاف اليه في محل رفع خير ، الواو للعطف لا نافية .

والشاهد فيه نصب امثالهن بلا ، ولياليا على البيان لها ، ولو حمل على المعنى وهو الرفع لجاز ، ويجوز نصب لياليا على التمييز كما تقول : لا مثلك رجلاً ، وفيه قبح لان حكم التمييز ان يكون واحداً يؤدي عن الجميع .
وفيه قال الزمخشري ⁽¹⁾ (وحقه ان يكون نكرة ، قال سيبويه واعلم ان كل شيء حسن لك ان تعمل فيه رب حسن لك ان تعمل فيه لا ، واما قول الشاعر :
لا هيثم الليلة للمطي وقول ابن الزبير :

أرى الحاجات عند أبي حبيب تكون ولا أمية بالبلاد
وقولهم : لا بصره لكم ولا قضية ، ولا أبا حسن لها فعلى تقدير التذكير واما لا سيما زيد ، فمثل لا مثل زيد .

وقال ابن يعيش ⁽²⁾ : قوله وحقه ان يكون نكرة يعني الاسم الذي تعمل فيه فإنه لا يكون الا نكرة من حيث كانت تنفي نفيًا عامًا مستغرقاً فلا يكون بعدها معين ، فلا فرق في هذا المعنى نظيره رب وكم في الاختصاص بالنكرة لان رب للتقليل وكم للتكثير ، وهذا الابهام أولى بها ، ود جاءت أسماء ظاهرها التعريف والمراد بها التذكير ، ومن ذلك قول الشاعر لا هيثم الليلة لمطي أشنده سيبويه والشاهد فيه نصب هيثم بلا هو اسم علم و تعمل لا في النكرة ، وجاز ذلك لأنه أراد أمثال هيثم ممن يقوم مقامه في وجود الحدار للابل والمطي ومثله قول ذي الرمة :

هي الدار اذ مي لأهلك جيرة ليالي لا امثالهن لياليا

فلم قدر بمثل تنكر لان نكرة ، وان أضيفت الى معرفة وقد يطلق مثل ويكون المراد ما اضيف اليه ، كما تقول لمن تخاطبه مثلك لا يتكلم بهذا ومثلك لا يفعل القبيح وعليه قوله تعالى ((وجزاء مثل ما قتل من النعم)) ⁽³⁾ في قراءة الجماعة غير اهل الكوفة بخفض مثل والاضافة ، الا ترى انه يلزمه جزء المقتول لا جزء مثله.

(1) شرح المفصل في صنعة الاعراب 103/3.

(2) شرح المفصل 103/2.

(3) سورة المائدة الآية 95.

اما المبرد (1) فيقول في ذلك : ما تعمل فيه لا وليس باسم معها تقول : ولا مثل زيد لك ولا غلام رجل لك ، ولا ماء سماء في دارك وانما امتنع هذا من ان يكون اسما واحدا مع لا لأنه مضاف والمضاف لا يكون مع ما قبله اسما ، الا ترى انك لا تجد (سمين جعلاً) اسما واحدا وهما مضاف وانما يكونان مفردين .
الا ترى ان في قوله يا بن ام قد جعل ام مع ابن اسما واحدا ، حذف يا بالإضافة منه ، فذلك امتنع هذا من ان يكون مع ما قبله اسما واحدا وعملت فيه لا فنصبته وكذلك قول ذي الرمة : ليالي لا امثالهن لياليا ، فامثالهن نصب بلا وليس معها بمنزلة اسم واحد .

((وقال الا علم)) (2) : فنصب امثالهن بلا لان المثل نكرة وان كان مضافا الى معرفة ونصب لياليا على التبيين لا امثالهن على مثال قولك : ولا مثلك رجلاً ، فرجل تبين للمثل على اللفظ ، ولو حمل على المعنى لجاز ، ويجوز نصب لياليا على التمييز وكقولك لا مثلك رجلا على تقدير لا مثلك من رجل ، وفي نصبه على التمييز قبح لان حكم التمييز ان يكون واحدا يؤدي عن الجميع .
لا التي لنفي الجنس تنصب ما بعدها بشرط ان يكون نكرة لكن في النموذج نصبت اسماً وان كان ظاهره التعريف لكن المراد به التتكير .
ومن شواهدة :

12- ديار مية اذ مية مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب (3)
ذكره سيبويه (4) في باب ما يحذف منه الفعل لكثرتة في الكلام ، حتى صار بمنزلة المثل ، وذلك قولك : هذا ولا زعماتك ، أي ولا اتوهم زعماتك ، ومن ذلك قول الشاعر ذي الرمة :

(1) شرح ابيات سيبويه : أبو محمد يوسف بن ابي سعيد السيرافي ، تحقيق محمد على الريح هاشم ، مكتبة الكليات الازهرية ، القاهرة ، دار الفكر ، القاهرة 1974 ، 481/1 .
(2) سورة المائدة الآية 95 .
(3) ديوان ، ج 2 ، ص 247 .
الاعراب : ديار مفعول به لفعل محذوف وجوباً تقدير انكر مضاف ومية مضاف اليه مجرور اذ مفيدة للظرفية مي مبتدأ ومساعفة خبر مرفوع ، الواو للعطف لا نافية ، يرى مضارع مروع مثلها ، نائب فاعل مرفوع مضاف والضمير مضاف اليه عجم بدل من نائب الفعل مثل الواو للعطف لا تفيد العطف عرب معطوفة على عجم .
(4) كتاب سيبويه ، ج 1 ، ص 208 - ج 2 ، ص 247 .

ديار مية ... كأنه قال .. اذكر ديار ولكنه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم واستعمالهم إياه ، ولما كان فيه ذكر الديار قبل ذلك ، ولم يذكر لا اتوهم زعماتك لكثرة استعمالهم إياه.

ومن ذلك قول العرب : كليها وتمراً ، فهذا مثل قد كثر في كلامهم واستعمل وترك الفعل ، لما كان قبل ذلك من الكلام ، كأنه قال : اعطني كليها وتمراً ومن ذلك قولهم كل شيء ولا هذا وكل شيء ولا شتيمه حر ، أي انت كل شيء ولا ترتكب شتيمة حر ، فحذف لكثرة استعمالهم لهم إياه ، فأجرى مجرى ولا زعماتك وهو قول ذي الرمة أيضا :

13- لقد خط روعي ولا زعماته عبه خطأ لم تطبق أنامله
هذا مثل يقال لمن يزعم زعمات ، ويصح غيرها فلما صح خلاف قوله قيل له :
هذا ولا زعماتك .

أي هذا هو الحق ولا اتوهم زعماتك ، أي ما زعمته ولا يجوز ظهور العامل الذي هو اتوهم وشبهه ، لأنه جرى مجرى المقل : والامثال لا تغير وظهور عاملة ضرب من التغيير ، وقالوا (كليهما وتمراً) ويروى (كلاهما وتمراً) وكثر ذلك في كلامهم حتى جرى مثلاً واصله ان انشانا خير بين شيئين فطلبهما ، والمخير جميعاً وزيادة عليهما فمن نصب وبإضمار فعل كأنه قال : اعطني كليهما وتمراً ومن رفع كليهما فبالابتداء والخبر محذوف كأنه قال : كلاهما لي ثابت وزدني تمراً ، والنصب اكثر ، وقالوا : في مثل كل شيء ولا شتيمة حر ويروى بنصبها جميعاً ويرفع الأول وينصب الثاني ، فمن نصبها فبأضمار فعلين كأنه قال : انت كل شيء ولا ترتكب شتيمة الحر ، ومن رفع الأول فبالابتداء كأنه قال : كل شيء أمم ولا تشتمن حرّاً ، أي كل شيء محتمل ولا تشتمن حرّاً ومثله كل شيء ولا هذا ، أي انت كل شيء ولا هذا ولم يظهر الأفعال في كل هذه الاشياء لأنها أفعال وشبيهه به قول ذي الرمة :

ديار مية اذ مي مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
وقوله :

لقد خط رمي ولا زعماته لمية خطأ لم تطبق مفاصلة

وكما ذكر ان سيبويه⁽¹⁾ وارده على ان ديار مية منصوب باضمار فعل كأنه قال: اذكر ديار مية ولا يذكر هنا العامل لكثرتة في كلامهم ، ولما ان فيه من ذكر الديار قبل ذلك ، ونص كتابه (وما التزم فيه الاضمار قول الشاعر ديار فلانة من قال :

ديار مية اذ مي تسافعنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
كأنه قال : اذكر ديار مية ولكنه حذف لكثرة الاستعمال قال : ومن العرب من يرفع الديار كأنه يقول : تلك ديار فلانه ، ويجوز ان يكون مجروراً على انه بدل من دار في بين قبله ثلاثة ابيات :

لَا بَلُّ هُوَ الشُّوقُ مِنْ دَارٍ تَخَوَّنَهَا مَرًّا سَحَابٌ وَمَرًّا بَارِحٌ تَرِبُ
وأیضا اتخذه شاهدا على ان الترخيم في غير النداء ضرورة اذ مي مرخم مية وهو غير منادى.

وقال سيبويه⁽²⁾ : زعم يونس انه كان يسميها مرة ميا ومرة مية ، وكذا في الصحاح قال : مية اسم امرأة ومي أيضا على هذا يكون ما في البيت على وجهين فلا ضرورة ولا ترخيم فيكون مصروفاً.

وقال⁽³⁾ : ومنع المبرد من الترخيم في غير النداء على لغة من قال : يا دار بالكسر الى ان قال : وذلك يقول في قول ذي الرمة : ديار مية اذ مي .. أنه كان يسميها ميا مرة ومرة يسميها مية ويجوز ان يكون اجرها في غير النداء على يا دار بالضم ثم صرفه لما احتاج الى صرفه.

النموذج شاهد على ان الفعل يمكن ان يحذف مع اعماله ، وان ذلك كثير في كلام العرب وبعضه جرى مرجي المثل لذلك لا يذكر الفعل ابداً. وهناك شاهداً آخر في البيت ان الترخيم في غير النداء جائز لكمن هذا مردود بأن هذا اسمها مرة مية وأخرى مي وليس هناك ترخيم.

(1) كتاب سيبويه ، ج 2 ، ص 274.

(2) كتاب سيبويه ، ج 1 ، ص 280.

(3) كتاب سيبويه ،

ومن الشواهد كذلك قوله :

قعود لدى الأبواب طلاب حاجة عوان من الحاجات او حاجة بكرة⁽¹⁾ .
الشاهد فيه او حاجة بكرة حيث عطف بالنصب على محل حاجة عوان ومحلها
من النصب على انها مفعول به لطلاب.

يقول المبرد⁽²⁾ : وكذلك تقول : هذا ضاربك وزيدا عدا لما يجز ان تعطف الظاهرة
على المضمر المجرور وحملته على الفعل ، كقول اله عز وجل ، (انا منجوك
واهلك ..))⁽³⁾ كأنه قال ومنجون اهلك ولم تعطف على كافة المجرورة.

وما تشده العرب نصباً وجرّاً لاشتمال المعنى عليها جميعاً قول لبيد :

فإن لم تجد من دون عدنان والداً دون معد فلتزعك العواذل
ينصبون دون ويجرونها وقال ذو الرمة :

قعود لدى الأبواب طلاب حاجة عوان من الحاجات او حاجة بكرة
وقال جرير :

جيئو بمثل بني بدر لقومهم او مثل اسرة منظور بن سيار
يجرون مثل وينصبونها ، فمن جر فعلى الأول ومن نصب فعلى او هاتوا مثل
أسرة ، لان هذا اذا اضمر لم يخرج من معنى الأول ، ومن قال هذا قال : خشنت
بصدرك وصدرك زيد ، على الموضع ، وعلى نحو من هذا اجازوا : مررت يزيد
وعمرأ لان معنى اتيت فحمله على المعنى اذا كان قولك يزيد بعد مرت في موضع
نصب.

وقال ابن هشام⁽⁴⁾ : في المعنى شرط العطف على المحل امكان ظهور ذلك المحل في
الفصيح ، نحو قولك : ليس زياد بقائم ولا قاعداً فانه يجوز ان تسقط الباء وتنصب ،
ولا يختص مراعاة الموضع بان يكون العامل في اللفظ زائداً كما مثل بدليل :

فإن لم تجد من دون عدنان والداً ودون معد فلتزعك العواذل

(1) الديوان ملحق الديوان 1871.

الاعراب : قعود مرفوع لميتداً محذوف تقديره هم لدى ظرف منصوب مضاف الأبواب مضاف اليه مجرور ، طلاب خير
مرفوع او بدل من قعود مضاف حاجة مضاف اليه مجرور عوان نعت مجرور من الحاجات جار ومجرور او للعطف حاجة
موضع الشاهد مفعول به منصوب معطوف على محل حاجة (طلاب حاجة) ومحلها النصب على انها مفعول لطلاب بكرة نعت
منصوب.

(2) المقتضب 152/4.

(3) سورة العنكبوت 33.

(4) مغنى اللبيب 165/2.

والمبرد (1) أيضا يقول ويسوق هذا الشاهد :

ألا حي ندماني عمير بن عامر اذا ما تلاقينا من اليوم او غدا
(واعلم ان اسم الفاعل اذا كان لما مضى فقلت : هذا ضارب زيد امس وعمراً ،
وهذا معط الدراهم امس وعمراً جاز لك ان تنصب عمراً على المعنى لبعده من
الجار فكأنك قلت : وأعطى عمراً فمن ذلك قول الله عز وجل : (جاعل الليل
سكناً والشمس والقمر حساباً) (2) على معنى جعل فنصب .

وعليه يجوز العطف على المخفوض بالنصب اتباعاً لمحل المعطوف عليه بشرط
إمكانه ظهور ذلك المحل في الفصيح .

ومن شواهدة :

15- لِمَبَّةٍ مُوحِشًا طَلَلٌ قَدِيمٌ عَفَاهُ كُلُّ اسْحَمٍ مُسْتَدِيمٍ (3)
تحدثه عنه سيبويه (4) في باب ما ينتصب لأنه قبيح ان يوصف بما بعده ، ويبنى
على ما قبله ، وذلك قولك هذا قائماً رجل وفيها قائماً رجل ، ولما لم يجر ان
توصف الصفة بالاسم وقبح ان تقول : فيها قائم ، فتضع الصفة موضع الاسم
كما قبح مررت بقائم ، واتاني قائم ، وجعلت القائم حالاً ، وكان المبني على الكلام
الأول ما بعده .

ولو حسن ان تقول : فيها قائم لجاز : فيها قائم رجل ، ولا على الصفة ولكنه كانه
لما قال : فيها قائم ، قيل له : من هو ؟ ما هو ؟ فقال ، رجل او عبد الله ، وقد
يجوز على ضعفة .

وحمل النصب على جواز فيها رجل قائماً وصار حين اخر وجه الكلام فراراً من
القبح ، وقال ذو الرمة :

16 - وَتَحَتَّ الْعَوَالِي بِالْقَنَا مُسْتَظَلَّةٌ ظِبَاءٌ اِعَارَتْهَا الْعُيُونُ الْجَادِرُ

(1) المقتضب 154/4 .

(2) سورة الانعام 96 .

(3) ديوان ، ص 1024 .

الاعراب : لية جار ومجرور بالفتحة في محل رفع خير موحشا منصوب بالفتحة ، طلل : مبتدأ مرفوع مؤخر ،
قديم : نعت مرفوع عفاه : فعل ماضي مبني على الفتح والضمير الهاء في محل نصب مفعول به ، كل : فاعل
مرفوع مضاف اسحم مضاف اليه مجرور بالفتحة ومستديم : صفة مرفوعة بكل .

(4) كتاب سيبويه 123/2 .

وقول الاخر

وبالجسم مني بينا لو علمته شحوب وان تستشهدي العين تشهد
وقال ذو الرمة :

لمية موحشاً طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم
وقال كثير عزة :

لعزة موحشاً طلل يلوح كأنه خال
وهذا كلام اكثر ما يكون في الشعر واقل ما يكون في الكلام واعلم انه لا يقال :
قائماً فيها رجل ، فإن قال قائل : اجعله بمنزلة راكباً مر زيد ، قيل له فانه مثله
في القياس لان فيها بمنزلة مر ، ولكنهم كرهوا ذلك في مالم يكن من الفعل ، لان
فيها واخواتها لا يتصرفن الفعل وليست بفعل ، ولكنهن انزلن منزلة ما يستغنى به
الاسم من الفعل فاجره كما أجرته العرب واستحسنته (1) ، ومن ثم صار مررت
قائماً برجل لا يجوز لأنه صار قبل العامل في الاسم وليس بفعل والعامل البناء ،
ولو حسن هذا لحسن قائماً هذا رجل .

فان قيل : مررت بقائماً رجل ، فهذا اخبث من قبل انه لا يفصل بين الجار
والمجرور ، ومن ثم اسقط رب قائماً رجل ، فهذا كلام قبيح ضعيف .
وقال الزمخشري (2) وتكرر ذي الحال قبيح ، الا اذا قدمت عليه كقوله :
لمية موحشاً طلل ..

اما ابن يعيش (3) في شرحه فيقول : وتتكير ذي الحال قبيح وهو جائز مع
قبحه ، لو قلت : جاء رجل ضاحكاً لقبح مع جوازه ، وجعله وضفاً لما قبله هو
الوجه ، فان قدمت صفة النكرة نصبته على الحال ، وذلك لامتناع جواز تقديم
الصفة على الموصوف ، لان الصفة تجري مجرى الصلة في الايضاح ، فلا
يجوز تقديمها على الموصوف ، كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول ، واذا
لم يجز تقديمها صفة عدل الى الحال وحمل النصب على جواز جاء رجل ضاحكاً

(1) كتاب سيبويه 123/2.

(2) شرح المفصل في صنعة الاعراب 64/2.

(3) شرح المفصل 64/2.

وصار حين قدم وجه الكلام ، ويسميه النحويون احسن القبيحين وذلك ان الحال من النكرة قبيح وتقديم لصفة على الموصوف اقبح قال الشاعر .

وتحت العوالي بالقفا مستظلة ظباء أعارتها العيون الجاذر أراد ظباء مستظلة ، فلما قدم الصفة نصبها على الحال ، وشرط ذلك ان تكون النكرة لها صفة تجري عليها ، ويجوز نصب الصفة على الحال والعامل في الحال شيء مقدم ، ثم تقدم الصفة لغرض يعرض ، فحينئذ تنصب على الحال ، فالشاهد فيه تقديم موحش على الطلل ونصبه على الحال.

ويقول في ذلك الشيخ خالد عبد الازهري⁽¹⁾ : واصل صاحب الحال التعريف لأنه محكوم عليه ، وصف المحكوم عليه ان يكون معرفة لان الحكم على المجهول لا يفيد غالباً ، ويقع صاحب الحال نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة ، كان يتقدم عليه الحال نحو : في الدار جالساً رجل وقوله وهو كثيرة عزة :

لعزة موحشاً طلل ، وتمامه عند الاعلمي لوح كأنه ظلل ، وروى :

لمية موحشاً طلل قديم عفاه كل اسحم مستديم لذي الرمة :

فجالساً من الرجل وموحشاً حال من طلل ، وسوغ مجئ الحال من النكرة تقديم الحال على صاحب الحال ، بل لئلا يلتبس الحال بالصفة ، حال كون صاحبها منصوباً.

اما البغدادي⁽²⁾ فيقول : لمية موحشاً طلل ، على انهم استشهدوا به لتقوم الحال على صاحبها المنكر.

قاب ابن الحاجب في أمالية⁽³⁾ على ابیات المفصل : يجوز ان يكون موحشاً حالاً من الضمير في لمية ، فجعل الحال من المعرفة أولى من جعلها من النكرة متقدمة عليها ، لان هذا هو الكثير الشائع ، وذلك قليل ، فكان أولى.

(1) شرح التصريح على التوضيح : خلد عبد الازهري ، تحقيق محد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط2000م ، ج 1 ، ص 584.

(2) خزانة الادب 531/1.

(3) أمالي بان الحاجب ، ص 300/1

ومن استشهد بهذا البيت ابن جني في شرح الحماسة عند قوله :

وهلا اعدوني لمثلي تفاقدا
وفي الأرض مبعوثاً شجاع وعقرب
قال : من نصب مبعوثاً وصف نكرة مقدم عليها ، فنصب على الحال منها ،
كقوله : لعزة موحشاً طلل قديم ، ومنهم صاحب الكشاف أورده عند قوله ((وجلعنا
في فجاجا سبلا))⁽¹⁾ على ان فجاج كان وصفاً لقوله سبلا فلما تقدم صار حالا
منه.

ومنهم الخبيصي في شرحه للكافية الحاجبية⁽²⁾ قال : قدم الحال وهو موحشاً على
ذي الحال وهو طلل ، لئلا يلتبس بالصفة ، قال شارح شواهد الكرماني : هذا لا
يصلح لمطلوبة من جوه :

الأول : انه محتمل غير منصوص اذ تسلم انه حال من طلل لجواز كونه حالاً من
ضمير الظرف فلا يكون ذو الحال نكرة .

الثاني : انه لو تأخر عن ذي الحال لالتبس بالصفة لان الحال مرفوع والحال منصوب.
والثالث : انه لا يجوز ان يكون حالاً من طلل لأنه مبتدأ ، والحال لا تكون الا من
الفاعل او المفعول به او ما في قوتها.

وقد تكلم السخاوي على هذا البيت في سفر السعادة وهذا ملخصه قال : النحاة
تتصب موحشاً على الحال من طلل ، والعامل الجار والمجرور وهذا الكلام فيه
نظر لان الجار والمجرور اما ان يقال فيه ما ذال سيبويه ، او ما قال الاخفش
وبين مذهب سيبويه وما يرد عليه من اختلاف العامل في الحال وذيها (صاحبها)
ثم قال : وان قلنا بقول الاخفش فارتفاع طلل على انه فاعل ، والرافع له الجار
والمجرور ، ولا مرية على قول الاخفش ان العامل في الحال هو العامل في ذيها
فاذا كان العامل غير متصرف لم تتقدم الحال عليه ، ولا على صاحب الحال ،
الا ترى انه لا جوز هذا قائماً زيد ولا قائماً هذا زيد.

والذي ينبغي ان يقال : العامل في الحال الجار والمجرور وصاحب الحال الضمير
الذي في الجار والمجرور .

(1) سورة الأنبياء الآية 31.

(2) شرح كافية ابن الحاجب 204/1.

ويقول الاشموني⁽¹⁾ (ولم ينكر صاحب الحال غالباً) لأنه كالمبتدأ في المعنى ن فحقه ان يكون معرفة (ان لم يتأخر) عن الحال فإن تأخر كان ذلك مسوغاً لمجيئه نكرة ، نحو قوله : فيها قائماً رجل ، وقوله : لمية موحشاً طلل وقوله : وبالجمم مني بيناً لو علمته شحوب وان نستشهد العين تشهد او(تخصص) اما بوصف كقراءة بعضهم ((ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداقاً))⁽²⁾ وقوله :

نجيت يا رب نوحاً واستجبت له في فلك ما خر في اليم مشحوناً
واما بإضافة نحو قوله : ((في أربعة أيام سواءً للسائلين))⁽³⁾ واما بمعمول نحو:
عجت من ضرب اخوك شديداً ، او (بين) أي يظهر الحال (من بعد نفى او مضاهية) أي مشابهة ، وهو النهي والاستفهام ، فالنفي وحده نحو ((وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم))⁽⁴⁾ وقوله :

ما حم من موت حمى واقياً والنهي لا يبع امرؤ على امرئ مستسهلاً
لا يركنن احد الى الاحجام يوم الوغى متخوفاً لحمام
والاستفهام كقوله :

يا صاح هل حم عيش باقياً فترى لنفسك العذر في ابعاده الأملا

واحترز بقوله غالباً ما ورد فيه الحال نكرة من غير مسوغ ، ومن ذلك قولهم :
مررت بماء قعده رجل ، وقولهم : عليه مائة بيضاً ، واجاز سيبويه : فيها رجل قائماً ، وفي الحديث : (وصلى وراءه رجال قياماً) وذلك قليل.

واورده ابن الانباري⁽⁵⁾ وقال في ذلك : صفة النكرة اذا تقدمت انتصبت على الحال كقوله : لمية موحشاً طلل ، وكقول الاخر : والصالحات عليها مغلقاً باب ، والتقدير فيه : باب مغلق الا انه لما قدم الصفة على النكرة نصبها على الحال.

(1) شرح الاشموني .

(2) سورة البقرة الآية 89.

(3) سورة فصلت الآية 10.

(4) سورة الحجر الآية 4.

(5) اسرار العربية : أبو البركات محمد بن سعيد الانباري ، تحقيق محد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق

1957.

وخلاصة الكلام ان الصفة لا توصف بالاسم ولا توضع موضعه ، وتتكير ذي الحال قبيح وهو جائز مع قبحه.

لو قدمنا صاحب الحال فقلنا : جاء رجل ضاحكاً لجاز مع قبحه اما ان قدمت الصفة فيجب نصبها على الحال لأنه لا يجوز تقديم صفة النكرة عليها لان الصفة تجري مجرى الايضاح ، فلا يجوز تقديمها على الموصوف كما لا يجوز تقديم الصلة على الموصول لذلك قيل عن جاء رجل ضاحكاً : احسن القبيحين لان تتكير ذي الحال قبيح وتقديم الصفة على الموصوف اقبح منه.

وفي شاهدنا ذكر بعضهم انه لا يصلح ان نجعل ظلل ذا الحال وموحشاً الحال لاحتمال ان يكون موحشاً حال من ضمير الظرف فلا يكون ذو الحال نكرة ولا ان يكون ظلل ذا الحال لأنه مبتدأ والحال لا يكون الا من الفاعل او المفعول او ما في قوتها.

ومذهب بعضهم ان العامل في ظلل هو الجار والمجرور والعامل في الحال هو العامل في صاحبها فان كان العامل غير متصرف لم تتقدم الحال عليه ولا على صاحب الحال.

والذي ينبغي ان يقال ان العامل في الحال والجار والمجرور وصاحب الحال الضمير الذي في الجار والمجرور مع بيان ان الحال وصاحبها ينبغي ان يكون عاملها واحد.

ومن شواهدة :

17- وان تعتذر بالعدم عن ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقبيها نصلي⁽¹⁾

يقول الزمخشري⁽²⁾: وحذف المفعول به كثير وهو في ذلك نوعين ك احدهما: ان يحذف لفظاً ويراد معنى وتقديراً ، و الثاني : ان يجعل بعد الحذف نسياً منسياً كان

(1) ديوان ذي الرمة 156

الاعراب : وان الواو حرف استثناء وان حرف شرط جازم مبني على السكون نعتذر فعل مضارع مجزوم فاعل الضمير المستتر الذي تدبره هي بالمحل جار ومجرور متعلقان بالفعل يعتذر عن ذي ضروعها جار ومجرور ومضاف و مضاف اليه الى الضي جار ومجرور يجرح فعل مضارع مجزوم جواب الشرط في عراقبيها جار ومجرور ومضاف و مضاف اليه وتصلى فاعل مرفوع بضممة مقدرة وهو مضاف والضمير مضاف اليه. (2) المفصل في صنعة الاعراب .

فعله من جنس الأفعال غير المتعدية كما ينسى الفاعل عند بناء الفعل للمجهول ، فمن الأول قوله تعالى : ((الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر))⁽¹⁾ وقوله : ((لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم))⁽²⁾ لأنه لا بد لهذا الموصول من ان يرجع اليه من صلته مثل ما ترى في قوله تعالى : ((والذي يتخبطه الشيطان))⁽³⁾ وقرئ قوله تعالى : ((وما عملته أيديهم))⁽⁴⁾ وما عملت .

ومن الثاني قولهم فلا يعطي ويمنع ويصل يقطع ومنه قول الله عز وجل : ((واصلح لي في ذريتي))⁽⁵⁾ وقول ذي الرمة :

وان تعتذر بالمحل من ذي ضروعها الى الضيف يجرح في عراقبيها نصلى
وقال ابن يعيش⁽⁶⁾ : اعلم ان المفعول لما كان فضله تستقل الجملة دونه وينعقد الكلام من الفعل والفاعل بلا مفعول به جاز حذفه وسقوطه ، وان كان الفعل يقتضيه ، وحذفه على ضربين : احدهما : ان يحذف وهو مراد محلوذ فيكون سقوطه لضرب من التخفيف او حذفه معرضا عنه البتة ، وذلك ان يكون الغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل ، فيصير من قبيل الأفعال اللازمة نحو: ظرف وشرف وقام وقعد ، فالأول نحو قوله تعالى : ((الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر)) وقوله : ((أهذا الذي بعث الله رسولا)) ومنه قوله تعالى ((لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم)) ((وسلام على عباده الذين اصطفى الله))⁽⁷⁾ ((اين شركائ الذين كنتم تزعمون))⁽⁸⁾ فكل هذا على إرادة الهاء وحذفها تخفيفاً لطول الكلام ، فكان في حكم المنطوق به بالصلة ، الا ترى انه لا إرادة الهاء بقى الموصول بلا عائد ، فكان في حكم المنطوق به لان الدلالة عليه من جهتين : من جهة اقتضاء الفعل له ، ومن جهة اقتضاء الصلة اذ كان العائد ومنه قوله تعالى ((ما عملت أيديهم)) قرأ عاصم في رواية ابي

(1) سورة الشورى الآية 12.

(2) سورة هود الآية 13.

(3) سورة البقرة الآية 257.

(4) سورة يس الآية 35.

(5) سورة الاحقاف الآية 127.

(6) شرح المفصل ابن يعيش 39/2.

(7) سورة الفرقان الآية 41.

(8) سورة النمل الآية 59.

بكر وحمزة الكسائي وما عملت بغير هاء وقرأ الباقر (وما عملته) بالهاء ، فمن اثبتها فهو على الأصل ، ومن حذفها فطول الامر بالصلة ، حذفت الهاء تخفيفاً ويكون التقدير ليأكلوا من ثمرة وما عملته أيديهم ف (ما) في موضع خفض بالعطف على ثمرة ويجوز ان تكون ما نافية ويكون ليأكلوا من ثمرة ولم تعمله أيديهم فيكون ابلغ في الامتتان ويقوي ذلك قوله تعالى ((افرأيتم ما تحرثون أنتم تزرعونه ام نحن الزارعون))⁽¹⁾ واذا قدرته هذا التقدير لم تكن الهاء مرادة كإرادتها لو كانت موصولة .

والثاني قولهم فلان يعطي ويمنع ويضر وينفع ويصل ويقطع والمراد يعطي ذو الاستحقاق ويمنع غير ذوي الاستحقاق وينفع الاوداء ، ويضر الأعداء ، الا انه حذف ولم يكن ثم موصول يقتضي راجعاً ولم يكن المراد الا الاخبار بوقوع الفاعل من الفاعل لا غير ، فصار كالفعل اللازم في الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل وشبهه بالفعل اذا بني للمفعول من حيث لم يكن الغرض الاخبار عن الفاعل ، وانما كان الغرض بيان من وقع به الفعل ، فاصبح الفاعل نسياً منسياً واشتغل الفعل بالمفعول به وارتفع وتم الكلام به من غير تشوق الى سواه ، فلذلك قد يكون الغرض الاخبار عن الفاعل لا غير من غير تعرض لذكر لمفعول فأما قول ذي الرمة ، فالشاهد فيه قوله : يجرح والمراد يجرحها فحذف المفعول به كما ذكر . ويقول البغدادي⁽²⁾ : على انه حذف مفعول يجرح لتضمنه معنى يؤثر بالجرح . وكذلك جعله ابن هشام في معنى اللبيب⁽³⁾ من باب التضمنين قال : فانه ضمن معنى بعث او يفسد ، فان العيث لازم يتعدى بفي ، يقال : عاث الذئب في الغنم أي أفسد ، وكذلك الافساد قال تعالى ((ولا تفسدوا في الأرض))⁽⁴⁾ وانشده صاحب الكشاف عند قوله تعالى : ((لازين لهم))⁽⁵⁾ على ان ازينن متعد نزل

(1) سورة الواقعة الاية 28 – 29 .

(2) خزانة الادب 121/2 .

(3) معنى اللبيب 521/2 .

(4) سورة البقرة الاية 11 .

(5) سورة الحجر الاية 39 .

منزلة اللازم لإرادة الحقيقة قال الطيبي : أي يعث الجرح في عراقيبها تصلى ، جعل لازماً ثم عدى كما يعدى اللازم مبالغة .

وقال ابن هشام : ويكثر حذف المفعول بعد (لو شئت) نحو : ((فلو شاء لهداكم اجمعين))⁽¹⁾ أي لو شاء هدايتكم ، وبعد نفي العلم ونحوه ، نحو : ((الا انهم هم السفهاء ولكن لا يعلمون))⁽²⁾ أي انهم سفهاء ، و ((ونحن اقرب اليه منكم ولكن لا تبصرون))⁽³⁾ ، وعائد على الموصوف نحو : ((أهذا الذي بعث الله رسولا)) وحذف عائد الموصوف دون ذلك كقوله :

حميت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح وعائد المخبر عنه دونهما :

قد أصبحت ام الخيار تدعى على ذنباً كله لم تصنع .
وقوله :

واقبلت زحفاً على الركبتين فقوباً لبست وثواباً أجر وجاء في غير ذلك نحو : ((فمن لم يجد فصيام شهرين))⁽⁴⁾ ((فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً))⁽⁵⁾ أي فمن لم يجد الرقبة فمن لم يستطع الصوم . ومن غريبه حذف المقول ، وبقاء القول نحو ((قال موسى اتقولون للحق لما جاءكم))⁽⁶⁾ أي هو سحر بدليل (اسحر هذا) ويكثر حذفه في الفواصل نحو ((وما قلى))⁽⁷⁾ ((ولا تخشى))⁽⁸⁾ ويجوز حذف مفعولي اعطي نحو ((فما من اعطى))⁽⁹⁾ .

وثانيهما فقط نحو : ((ولسوف يعطيك ربك))⁽¹⁰⁾ واولهما فقط نحو ((حتى يعطوا الجزية))⁽¹¹⁾ .

(1) سورة الانعام الاية 149 .

(2) سورة البقرة الاية 13 .

(3) سورة الواقعة الاية 85 .

(4) سورة المجادلة الاية 4 .

(5) سورة المجادلة الاية 4 .

(6) سورة يونس الاية 77 .

(7) سورة الضحى الاية 3 .

(8) سورة طه الاية 8 .

(9) سورة الليل الاية 5 .

(10) سورة الضحى الاية 4 .

(11) سورة التوبة الاية 29 .

وفيه انه يمكن حذف المفعول واسقاطه وذلك على ضربين : ان يحذف وهو مراد فيكون اسقاطه وحذفة بغرض الاخبار بوقوع الفعل من غير تعرض لمن وقع به الفعل ، والثاني : ان يحذف ويكون نسياً منسياً كان فعله من الأفعال اللازمة فيكون بغرض الاخبار بوقوع الفعل من الفاعل لا غير .
ومن الشواهد المنصوبة :

18- داراً بحزوى هجت للعين عبرةً فماء الهوى يرفض او يتفرق (1).
يقول البغدادي (2) : المنادى فيه من قبل الشبيه بالمضاف والجار والمجرور صفته قبل النداء ، ولهذا انشده سيبويه ، وقال الاعلم : الشاهد فيه نصب داراً لأنه منادى مذكور في اللفظ لاتصاله بالمجرور بعده ، ووقوعه موقع صفته ، كأنه قال : ادراً مستقرة بحزوى فجر لفظه على التثنية ، وان كان مقصود بالنداء معرفة في التحصيل ونظيره مما ينتصب وهو معرفة لان ما بعده من صلته ، فضارع المضاف قولهم ، يا خيرا من زيد ، وكذلك ما نقل الى النداء موصوفاً بما توصف به النكرة ، جرى عليه لفظ المنادى المنكور وان كان في المعنى معرفة .
ويقول الاشموني (3) : ويجوز نصب ما وصف من معرف بقصد واقبال ، وايداه بما روى من قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده (يا عظيماً يجرى لكل عظيم) وجعل منه قوله : ادرا بحزوى ، والشاهد قوله : ادراً حيث نصب داراً لأنه منادى منكور لاتصاله بالمجرور بعده ووقوعه في موقع صفته ، كأنه قال : ادراً مستقرة بحزوى فجرى اللفظ على التثنية وان كان مقصوداً بالنداء .

وعند العيني (4) الاستشهاد فيه في قوله : ادراً حيث نصب وان كان مقصوداً بالنداء قال الا علم : وهو منكور في اللفظ لاتصافه بالمجرور ووقوعه موقع صفته فكأنه قال : ادراً مستقر بحزوى لفظه على التثنية وان كان معرفة مقصوداً بالنداء .

(1) ديوان ذي الرمة 456.

الاعراب : ادراً الهمزة حرف نداء ودارا منادى منصوب لأنه شبيه بوصفه بحزوي قبل النداء بحزوي جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة هجت : فعل وفاعل للعين جار ومجرور متعلق بهجت عبرى مفعول به منصوب فماء الفاء استئنافية ماء مبتدأ مرفوع مضاف والهوى مضاف اليه مجرور يرفض فعل مضارع مرفوع والفاعل ضمير مستتر والجملة الفعلية في محل رفع خبر المبتدأ او حرف عطف يتفرق ، فعل مضارع وفاعل والجملة معطوفة على الجملة قبلها

(2) خزانة الادب ج 2 ، ص 190

(3) شرح الاشموني ج 2 ، ص 445 ، 254/3.

(4) المقاصد النحوية ج 4 ، ص 236.

ونظيره مما ينتصب وهو معرفة لان ما بعده من صلته فضارع المضاف نحو قولهم :
يا خيرا من زيد ، وكذا ما نقل الى النداء موصوفاً بما توصف به النكرة جرى عليه
لفظ المنادى المنكور ، وإن كان في المعنى معرفة .

قال الفراء (1) : النكرة المقصودة الموصوفة المناداة تؤثر العرب نصبها ويقولون : يا
رجلاً كريماً أقبل ، فاذا افردوا رفعوا اكثر مما ينصبون.

وقال أبو حيان (2) : ويؤيد ذلك ما روى من قوله عليه الصلاة والسلام في سجوده: يا
عظيماً تجرى لكل عظيم.

وقال صاحب رؤوس المسائل (3) : اذا جنئت بعد النكرة بفعل او حرف او جملة وجب
معها نصب المنادى عند البصريين قصد به واحداً بعينه ام لم تقصد وجاز فيه الكسائي
الرفع والنصب مطلقاً. وفي البيت موضع شاهد آخر في قوله حزوى فإن حزوى على
وزن فعلى بضم الفاء وهو اسم موضع فلذلك لم يتغير والا فالأصل في فعلى اذا كانت
صفة تقلب فيه الواو ياء كما في الدنيا والعليا وقولهم ناقة قصوى شاذ.

ويقول المبرد (4) : واعلم انك اذا دعوت مضافا نصبته وانتصابه على الفعل المتروك
اظهاره وذلك قولك : يا عبد الله لان (يا) بدل قولك ادعو عبد الله وأريد ، لا انك تخبر
تفعل ، ولكن بها وقع انك قد أوقعت فعلاً ، فاذا قلت : يا عبد الله فقد وقع دعاؤك بعبد
الله فانصب على انه مفعول تعدى اليه ففعلك ، وكذلك كل ما كان نكرة ، ونحو : يا
رجلاً صالحاً ويا قوماً منطلقين ، والمعنى واحد وعلى هذا : ((يا حسرة على العباد))
(5) قال ذو الرمة :

اداراً بحزوى هجت للعتين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق
وقال الشاعر :

لعلك يا تيساً نزيراً في مريرة معذب ليلي ان تراني ازورها
وقال الآخر :

فيا راكباً اما عرضت فبلغن نداماي من نجران الا تلاقيها
اما المضاف فكقوله : ((يا قومنا اجيبوا داي الله)) (6) وما اشبهه.

(1) المقاصد النحوية ج4 معاني القرآن .

(2) المقاصد النحوية ج4 ، ص236.

(3) المقاصد النحوية ج4 ، ص579.

(4) المقتضب ج3 ، ص203.

(5) سورة يس الآية 30.

(6) سورة الاحقاف الآية 31.

وعند سيبويه (1) : وكذلك النكرة اذا لحقها التتوين وطالت فصارت بمنزلة المضاف
وقال ذو الرمة :

ادارا بحزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق
وقول توبة بن الحمير :

لعلك يا تيسا نزا في مريرة

فيا راكباً اما عرضت فبلغن نداماي من نجران الا تلاقيا
واما قول الطرماح :

يا دار اقوت بعد اصرامها عامما وما يعنيك من عامها
فأنه ترك التتوين فيه لأنه لم يجعل اقوات صفة من الدار

قال الخليل رحمه الله : اذا اردت النكرة وصفت ام لم تصف فهذه منصوبة لان
التتوين لحقها فطالت فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب ورد الى الأصل.
وخلاصة القول ان المنادى اذا كان نكرة اما ان تكون مقصودة فترفع او ان تكون
غير مقصودة فتتصب وكذلك المنادى الشبيه بالمضاف ينصب.

وداراً نكرة لا هي مقصودة ولا شبه بالمضاف ومع ذلك نصبت لأنها نكرة في
اللفظ مفسرة بالمجرور بعدها ، فقوله أداراً لا يعني أي دار وانما داراً بحزوى أي
دار مستقرة بحزوى ، لذا وان كانت نكرة في اللفظ فهي معرفة مقصودة في النداء
والبصريون يجيزون نصب النكرة اذا وليها فعل او حرف او جملة.

ومن الشواهد :

ترى خلقها نصف قناة قويمية ونصف نقاً او يتمرمر (2)

قال سيبويه (3) : ثانياً وبعضهم ينصبه على البدل وان شئت كان بمنزلة رايته قائماً
كأنه صار خبيراً على حد من جعله صفة للنكرة .

(1) الكتاب ج 2 ، ص 190.

(2) الديوان 2-623.

الأعراب : ترى مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره انت خلقها مفعول به منصوب مضاف والضمير مضاف اليه
نصف يجوز ان يكون مبتدأ مرفوع قناة خبر المبتدأ قويمية نعت الواو للعطف نصف معطوف على المبتدأ نقا خير
مرفوع ، يرتج مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره وهو الجملة في محل رفع نعت او للعطف ويتمرمر معطوف
على ما قبله.

(3) كتاب سيبويه 11/2.

أولاً : الشاهد فيه رفة نصف على القطع والابتداء لو نصب على البديل او الحال لجاز ، وقد نوقش سيبويه في الحمل على الحال بأنه معرفة لأنه في نية الإضافة كأنه قال : نصفه كذا ونصفه كذا ، ورد بأن تضمنه الإضافة لا يمنع تكثيره لفظاً. وعند البغدادي قال : سيبويه رفع نصف وما بعده على القطع والابتداء ولو نصبه على البديل او الحال لجاز ، ترى خلقها نصفه كذا ونصفه كذا والحجة لسيبويه انه نكرة وان كان متضمناً لمعنى الإضافة ، وليس من باب كل بعض ، لان العرب قد أدخلت عليه الالف واللام وثنته وجمعتة وليس شيء من ذلك في كل وبعض.

والقول في الشاهد ان نصف على اقوال النحاة مرفوعة على الابتداء مع تكثيره وعدم وجود مسوغ للابتداء بها لكنهم مجمعون على انها منكرة لفظاً متضمنه معنى الإضافة أي معرفة .

وفي رواية نصفاً بالنصب وعليه فهي منصوبة على انها بدل من المفعول خلقها او هي حال.

قال ذو الرمة متحدثاً عن ناقلته :

20- نظارة حين تعلق الشمس راكبها طرحاً بعيني لياح فيه تحديداً⁽¹⁾ وقال فيه سيبويه⁽²⁾ الشاهد فيه نصب طرحاً ان شئت نصبته على اضمار فعل آخر ويكون بدلاً من اللفظ بالفعل يعني ان شئت نصبت المصدر الذي تذكره بعد الفعل على اضمار غير الفعل الذي لفظت به ويكون هذا المصدر الملفوظ به كأنه بدل في اللفظ من الفعل الذي نصبه فتقول : اسير عليه سيراً ، وضرب به ضرباً كأنك قلت بعد ما قلت سير عليه سيراً وضرب به ضرباً يسيرون سيراً ويضربون ضرباً ، وينطلقون انطلاقاً لكنه صار المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل. فالبيت شاهد على اضمار فعل ناصب للمصدر الذي ظهر اللفظ به وهو قوله طرحاً ، كأنه قال : تطرح عينها طرحاً.

(1) ديوان ذي الرمة 1362.

الاعراب : نظارة نعت مجرور في البيت السابق حيث ظرف مبني في محل نصب تعلق الشمس راكبها فعل وفاعل ومفعول به والجملة في محل جر بإضافتها الى الظرف حين طرحاً : مصدر منصوب بفعل محذوف تقديره تطرح بعيني جار ومجرور ومضاف نياح مضاف اليه مجرور فيه جار ومجرور في محل رفع تحديد مبتدأ مرفوع.

(2) كتاب سيبويه 232/1.

المبحث الثالث

شواهد الأسماء المخفوضة

من شواهد مجرورات الأسماء قول ذي الرمة :

21- عشية فر الحارثيون بعد ما قضى نحبه ملتقى القوم هوير⁽¹⁾
يقول الزمخشري⁽²⁾: وإذا امنوا الالباس حذفوا المضاف واقاموا المضاف اليه مقامه
واعربوه بإعرابه ، والعلم فيه قوله عز وجل ك ((وأسأل القرية))⁽³⁾ لأنه لا يلبس
ان المسئول أهلها لا هي و يقولون رأيت هنذا يعنون غلام هند ، وقد جاء الملبس
في الشعر قال ذو الرمة :

عشية فر الحارثيون بعد ما قضى نحبه ملتقى القوم هوير
وقال آخر : أعيان النطاسي جذيما ..
أي ابن هوير وابن جذيم

وابن يعيش⁽⁴⁾ يقول: واعلم ان المضاف قد حذف كثيراً في الكلام وهو سائغ في
سعة الكلام وحال الاختبار ، اذا لم يشكل ، وانما سوغ ذلك الثقة لعلم المخاطب
اذا الغرض من اللفظ الدلالة على المعنى ، فإذا حصل المعنى بقريئة حال او لفظ
لا يستغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصاراً ، واذا حذف المضاف اقام المضاف
اليه مقامة واعرب اعرابه ، والشاهد المشهور قوله تعالى ((وأسأل القرية)) ومن
ذلك قوله تعالى : ((ولكن البر من آمن بالله))⁽⁵⁾ وقوله : ((ولكن البر من
اتقى))⁽⁶⁾ تقديره بر من آمن وان شئت كان تقديره ولكن ذا البر من اتقى فلا بد
من حذفه لان البر حدث ، ومن اتقى جنه ، فلا يصح ان يكون خبراً عنه.

(1) الديوان 647.

الاعراب : عشية ظرف منصوب فر ماضي بمني على الفتح الحارثيون فاعل مرفوع بالواو ، بعد ما تقيد الظرفية
عد ظرف ما زائدة قضى ماضي بمني على الفتح نحبه مفعول به منصوب مضاف والضمير مضاف اليه في حرف
جر ملتقى اسم مجرور ومضاف القوم مضاف اليه مجرور هوير فاعل مرفوع للفعل قضى وهي الأصل مضاف
اليه مجرور حذف المضاف ابن واقم المضاف اليه مكانة.

(2) المفصل في صنعة الاعراب .

(3) يوسف 87.

(4) شرح المفصل 23/3.

(5) سورة البقرة الآية 177.

(6) سورة البقرة الآية 190.

ومن ذلك قولهم : الليلة الهلال ، لابد من حذف المضاف ، رفعت الليلة ام نصبتها فإن رفعت كان التقدير الليلة ليلة الهلال ، وان نصبت كان التقدير الليلة حدوث الهلال او طلوعه ، وقيل :

المال يزُري بأقوام ذوى حسب وقد يسود غير السيد المال أي فقد المال .

أما ما يلبس فلا يجوز استعماله ولا القياس عليه ، ولو قلت : رأيت هنداً وانت تريد غلام هند لم يجز .

والشنقيطي⁽¹⁾ يقول : استشهد به على ان المضاف يحذف بغير دليل في الضرورة ونص في التسهيل (يجوز حذف المضاف للعلم به ملتفتاً اليه ومطرحاً يعرب بإعرابه المضاف اليه قياساً ، وان امتنع استبداله به ، والا فسماعاً ، والتقدير في البيت : ابن هوير) .

وعند البغدادي⁽²⁾ : وأورد صاحب الكشاف هذا البيت عند قوله تعالى : ((شهر رمضان الذي انزل فيه القرآن))⁽³⁾ على ان التسمية واقعة على المضاف والمضاف اليه جميعاً .

واما ما يرد من نحو قوله عليه الصلاة والسلام (من صام رمضان ايماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه) فهو من باب الحذف لا من الالباس ، كما حذف الشاعر ابن من ابي حذيم حين قال :

فهل لكم فيها الى فإنني طبيب بما أعيانا النطاسي حذيما
وقد خالف كلامه هذا ما في المفصل فإنه قال : اذا أمنة الالباس حذفوا المضاف وقد جاء اللبس في الشعر ، قال ذو الرمة :

عشية فر الحارثيون بعد ما قضى نحبه في ملتقى القوم هوير
أي ابن هوير وابن حذيم .

وقد جاء في إيضاح الشعر لابي على قوله : قد جاء في الشعر أبيات فيها حذف مضاف مع أنه يؤدي حذفه الى الالباس ومثل بما ذكره ويقوله :

(1) الدر اللوامع 37/5 .

(2) خزانة الادب 37/4 .

(3) سورة البقرة الآية 185 .

ارض تخيرها الطيب مقبلها كعب بن مامة وابن ام داوود وهو أبو داوود الشاعر والتقدير ابن ام أبي داوود ، فحف الاب والصواب من ما جاء في الكشاف من أنه لا الباس فيه ، فإن الالباس وعدمه انما يكون بالنسبة الى المخاطب الذي يقى المتكلم كلامه اليه لا بالنسبة الى امثالنا ، فإنه وان كان عندنا من قبيل الالباس فانه مفهوم واضح عند المخاطب به في ذلك العصر .
ويؤيد ذلك بقول ابن جني⁽¹⁾ في الخصائص : الا ترى ان الشاعر لما فهم عنه ما أراد بقوله يصف ايلا :

صبحن كاظمة الخصب الخرب علمن عباس بن عبد المطلب
وانما أراد عبد الله بن عباس ولو لم يكن على الثقة بفهم ذلك لم يجد بدأ من البيان وعلى هذا قول ذي الرمة وقول الآخر .

المضاف والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة لا ينفصلان وكلاهما بحاجة الي جزئه الاخر فاذا ما حذفنا المضاف اليه من المضاف او العكس فليس هناك إضافة فلذلك محتاج الي الاخر لا داء المعني ، لكنهم اجازوا حذف المضاف والباء المضاف اليه عند امن اللبس أي اذا كان المضاف اليه يؤدي المعني مثل قوته (واسال القرية) فمعروف ان المسؤول هم اهل القرية ، وكقوته تعالي:(اذا لأذنتك ضعف الحياة وضعف الممات) والمني ضعف عذاب الحياة وضعف عذاب الممات

لكن جاء في ضرورة الشعر حذف المضاف مع الباسه كقول ذي الرمة وغيره .
واجازوا ذلك بان من يخاطب عالم تماماً بالمعني والمقصود وليس هناك الباس والإبهام .

ومن شواهد قوله :

22- تداعبن باسم الشيتب في متثلم جوانبه من بصرة وسلام⁽²⁾

(1) الخصائص : ابن جني .

(2) ديوان 1070 .

الأعراب : تدعين مضارع مبني على السكون ونون النسوة في محل رفع فاعل باسم الشيب الباء حرف جر اسم مجرور ومضاف الشيب مضاف اليه في مثلثم في حرف جر ومثلثم اسم مجرور جوانبه جوانب مبتدأ مرفوع مضاف والضمير مضاف اليه من حرف جر بصرة مجرور الواو للعطف وسلام معطوف على المجرور شبه الجملة من الجار والمجرور في محل رفع خبر .

قال في البغدادي (1) : الشاهد في اسم الصوت انما اعراب في هذا التركيب وان كان بناؤه اصلي ، يريد ان أسماء الأصوات اذا ركبت جاز اعرابها ، اعتبارا لتركيب العارض بشرط إعادة اللفظ لا المعني ، كما يجوز اعراب الحروف اذا قصد الفاظها .

والاعراب مع اللازم اكثر من النداء لكونه علامة الاسم الذي اصله الاعراب لكنها لا توجيه بدليل : الان ، الذي ، والخمسة عشر كذا.

ويقول الأشموني (2) : وعلة بناء الأصوات مشابهتها الحروف المهملة في انها لا عامله والمعمولة ، فهي احق بالبناء من أسماء الأفعال ، وهذه الأصوات لا ضمير فيها بخلاف أسماء الأفعال.

وقد يعرف بعض الأصوات لوقوعه موقع متمكن كقوله:

إذا لمني مثل جناح غاق أي غراب ومنه قول ذي الرمة:
تداعيت باسم الشيب وقول ذي الرمة:

23- لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع ياديه باسم الماء منغوم (3)
الشاهد باسم الشيب حيث استخدام الشيب في نفس الصوت وليس محكيا به الأصوات ، وقوله باسم الماء حيث لم يرد بقوله ماء حكاية الصوت وانما أراد نفس الصوت وال زائدة وكلمة اسم مفحمة.

واستشهدا به البغدادي (4) أيضا علي ان اسم مقحم، قال السلوبين في حاشيه علي المفصل ،رد هذا بغض المتأخرين وقال :لو كان البيت علي اقحام الاسم لقال : باسم شيب ، والشاعر انما قال باسم بالألف واللام ولفظهما غير موجود في صوت الأبل ، فإنما أراد تداعين بصوت يشبه في اللفظ اسم الشيب اعني جمع اشيب .
أقول _ البغدادي (5) وجود ال لا يضر فأنها زيدت في الحكاية لا أنها من المحكي.

(1) خزنة الادب : ج 1 ، ص 104.

(2) شرح الاشموني : ج 3 ، ص 287.

(3) شاهد آخر لذات المسألة واعرابه لا ينعش لا نافية وينعش مضارع مرفوع بالضممة الطرف مفعول به منصوب الا للاستثناء ما اسم موصول في محل رفع فاعل تخونه فعل مضارع فاعله الضمير المستتر والضمير الهاء في محل نصب مفعول الجملة صلة الموصول داع بدل من الفاعل يناديه فعل وفاعل ومفعول به باسم جار ومجرور اسم مضاف والماء مضاف اليه مجرور مبغوم نعت مرفوع.

(4) خزنة الادب 388/6.

(5) خزنة الادب 388/6.

علي ان الصاغانى (1) قال فى الضباب :الشيب حكاية أصوات مشافر الأبل عند الشرب ،وأورد هذا البيت :

تداعبن باسم الشيب فى متثلتم جوانبه من بصرة وسلام
ومثله بيت اخر لذي الرمه هو قوله :

لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبعوم
قال فيه صاحب الخزانة (2) أيضا استشهد به علي ان اسما مفحم ، قال ابن
الحاجب (3) فى شرح المفصل لنداء انما هو باللفظ فلو حمل الاسم علي اللفظ
لاختل المعنى ،والذي يجعل الاسم المسمى فى قوله :ثم اسم السلام عليكما فى
قول القائل :

الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر
بجعله من باب ذات يوم ، ويتأول قوله باسم الماء علي ان المراد بمسمى هذا
الفظ فقط ، ويجعله دالا علي قولك ماء ،حكاية بغام الظبية ويقوي ذلك استعماله
استعمال رجل وفرس بإدخال اللام عليه وخفضه واضافته ،ولولا تقديره اسما لذلك
لم يجر هذا المجري .

قال ابن جنى فى الخصائص (4) :ذهب أبو عبيدة الى زيادة الاسم فى قوله :باسم
الماء مبعوم ، ونحن - البغدادى - نقول ان فيه محذوفا أي معنى السلام ،وزيادة
الاسم هنا لا تتجه ،لان الداعي هنا الظبية ،وانما دعت ولدها بقولها ماء ماء ،
والماء بالألف واللام ليس الا الماء المشروب ،فكيف يريد حكاية صوتها ،ولكن
الشاعر العز حين أوقع الاشتراك بين لفظ الماء وصوتها ،كانه اللفظ المعبر عن
الماء المشروب .

وهذا كله مأخوذ من كلام ابى علي (5) إيضاح الشعر قال : فان قيل ان هذا من
قبيل غاق يعنى الصوت فكيف الحق لام التعريف ،وقال اخر ونادى بها ماء اذا
ثار ثورة .

(1) خزانة الادب 388/6.

(2) خزانة الادب 388/6.

(3) خزانة الادب 388/6.

(4) الخصائص 29/3.

(5) الخصائص 29/3.

وعلي القياس فالقول فيه ، ان قوله باسم الماء وان شئت قلت تقديره يناديه بالماء ،والاسم دخوله وخروجه سواء كقوله :

ثم اسم السلام عليكما.... وان شئت جعلت الاسم المسمى على الاتباع لمصاحبتة له وكثرة الملاسة ، وان شئت قلت : ان التقدير يناديه باسم ماء ، وتكون ال ي زائدة لأنها لم تحلق هذا القبيل ، مثلما انها لم تلحق في غاق وصه ونحوه.

وتفصيل قول ابن جني ⁽¹⁾ في هذا في قوله : وكذلك قال أبو عبيدة في قول لبيد: الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن ييك حولاً كاملاً فقد اعتذر كأنه قال : ثم السلام عليكما ، وكذلك في قولنا باسم الله اما هو بالله ، واعتقد زياد (اسم) وعلى هذا عندهم قول غيلان :

لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبغوم أي بالماء ، كما أنشد أيضا : يدعوني بالماء اسودا

والماء صوت الشاء ، أي يدعوني - يعني - الغنم - بالماء أي يقلن لي اصبت ما اسود ، فأبو عبيدة يدعى زيادة اسم ونحن نحمل الكلام على ان هناك محذوفاً.

قال أبو علي ⁽²⁾ : ما هو على حد حذف المضاف أي ، ثم اسم معنى السلام عليكما واسم معنى السلام هو السلان ، فكأنه قال : ثم السلام عليكما فالمعنى ما قاله أبو عبيدة لكنه من غير ثم الطريق التي اتاه هو منها ، لأنه اعتقد زيادة شيء واعتقدنا - ابن جني - نحن نقصان شيء.

ونحو من هذا اعتقادهم زيادة مثل في نحو قولنا : مثلي لا يأتي القبيح ، ومثل لا يخفى عليه الجميل ، أي : انا كذا وانت كذا ، وعليه قوله : مثلي لا يحسن قولاً أي انا لا أحسن ذلك.

وقال الزمخشري ⁽³⁾ : وقالوا في نحو قول لبيد : الى الحول ثم اسم السلام عليكما ، وفي قول ذي الرمة داع يناديه باسم الماء مبغوم وتداعين باسم الشيب في متثل ان المضاف يعنون (الاسم المقحم) خروجه ودخوله سواء ، وحكوا : هذا حي زياد ، واتيتك وحي فلان قائم وحي فلانه شاهد ، وانشدوا :

يا قر ان أباك حي خويلد قد كنت خائفة على الأحماق

(1) الخصائص : ج 3 ، ص 29.

(2) الخصائص : ج 3 ، ص 30.

(3) المفصل في صنعة الاعراب .

وعن الاخفش انه سمع اعرابياً يقول في ابيات قالهن حي ربح بافحام حي ،
والمعنى هذا زيد وان اباك خويلا ، وقالهن رباح ومنه قول الشماخ : ونفيت عنه
مقام الذئب.

وقال ابن يعيش (1) هذا الفصل فيه إضافة المسمى الى الاسم فقول ليبيد : الى
الحول ثم اسم السلام عليكما..

فإن المراد ثم اسم معنى السلام عليكما فحذف المضاف واسم معنى السلام هو
السلام ، فكأنه قال : ثم السلام عليكما فكذا قولنا باسم الله المراد باسمعنى الله او
اسم معناه الله فكانه قال بالله ومثله ثول ذي الرمة :

لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبعوم
المراد باسم معنى الماء فحذف المضاف اسم معنى الماء وهو الماء وماء حكاية
ضوت الشاة ، قال الشاعر ك

ونادى بها اذا ثار ثورة أصيبح نوام إذا قام يخرق
وإذا كان أصل الصوت ماء فألف واللام فيه زائدة لأنها لا تعلق بهذا القبيل وانهم
لم يعلقوا بها غاق وصه ونحوه ، وقال سيبويه : في لو وليت اذا جعل اسمين
جعلوه بمنزلة ابن عرس وجعلوه بمنزلة العباس ويجوز ان يشبه احدهما بالآخر
فيدخل عليه الالف واللام لأنه كثر دولها فيه ومنه قول الاخر :

يدعوني بالماء ماء اسودا ... أي يدعوني بالماء أي يلقن لي بهذا الصوت الذي
هو ماء اسودا ، وما قول ذي الرمة :

تداعبن باسم الشيب في متلّم جوانبه من بصره وسلام
قال سيب حكاية صوت جذبها الماء ورشفها عند الشرب قال الشاعر :

فلما دعت سيباً بجنبي عنيزة مشافرها في ماء مرّن وبائل
أسماء الأصوات مبنية مثل غاق ماء وشيب لمشابهتها الحروف ، ولكنهم يقولون
بإعرابها اذا ركبت او وقعت موقع متمكن ، لذلك في قول القائل :

تداعبن باسم الشيب في متلّم جوانبه من بصره وسلام
لا ينعش الطرف الا ما تخونه داع يناديه باسم الماء مبعوم

(1) ابن يعيش : شرح المفصل 14/3 - 84/4 - 85.

وقول لبيد :

الى الحول ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولاً كاملاً فقد اعتذر
ان المراد في قول ذي الرمة هي نفس الصوت وليس حكاية الصوت لذلك الالف
واللام زائدتان لان الفاظهما غير موجودة في صوت الابل ، وكلمة اسم مفحمة
دخولها وخروجها سواء فقوله : ثم اسم السلام عليكما ، معناه السلام عليكما .
اما تداعين باسم الشيب ، وباسم الماء ، أي احداث هذا الصوت شيب عند الشرب
وماء عند النداء .

ومما يلزم الجر من الأسماء في قول ذي الرمة :

24- وقفنا فقلنا أية عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع (1) -

يقول المالقي (2) : التتوين في الاسم المبني دلالة على التتكير نحو سيبويه وعمرويه
واية وايتها ومه وصه ونحو ذلك من الالفاظ ان كانت بغير تتوين فهي معارف
اما أسماء الأشخاص واما لمعان معلومة ، فاذا انكرت واحداً منها ولم ترده لمعلوم
نونت دلالة على ذلك ، فاذا قلت : رأيت سيبويه بغير تتوين فهو المعروف واذا
قلت سيبويه بالتتوين فهو لغير معلوم ، وكذلك عمرويه ونفطويه ، واذا قلت ايه
ومه و صه بغير تتوين فهو معنى معروف من حديث معلوم او كف معلوم او
سكوت معلوم ، واذا نون ذلك اريد به غير معلوم ، وكف غير معلوم ، وسكوت
غير معلوم ، فهذا التتوين في هذه الأسماء تتوين تتكير ولا يكون الا في المبنيات
ويكسر الحرف الذي قبله وان كان مبنياً على السكون مه وصه لالتقاء الساكنين
وان كان قبله متحرك بقى على صورته نحو غاق وايه .

(1) الديوان 778 .

الاعراب : وقفنا ماض بني على السكون والضمير نا في محل رفع فاعل فقلنا الفاء للعطف قلنا فعل وفاعل ايه اسم
فعل امر مبني بمعنى زد او حدث عن ام سالم عن جار وام مجرور ومضاف وسالم مضاف اليه مجرور الواو
للعطف ما للاستفهام في محل رفع مبتدأ بال خبر المبتدأ مرفوع بال مضاف تكليم مضاف اليه مجرور مضاف
الديار مضاف اليه مجرور البلاقع نعت مرفوع .

(2) رصف المباني في حروف المعاني : للامام احمد عبد العزيز المالقي ، تحقيق احمد محد الخراط ، مجمع اللغة
العربية ، دمشق .

قال ابن يعيش⁽¹⁾: "ايه كحاصل صه ومه في البناء وكان القياس ان تكون سكانه الآخر كصه ومه الا انه التقى في آخرها ساكنان الهاء والياء فكسرت الهاء لالتقاء الساكنين ، وهي نائبة عن الفعل زد او حدث ، وذكرها مع الأفعال اللازمة نظر للاستعمال اذا لا يكادون يقولون ايه الحديث وان كان القياس لا يأباه بل يقضيه لأنه اسم ناب عن فعل متعد نحو : حدث أورد وكل واحد من هذين الفعلين متعد موجب ان يكون كذلك لأنه عبارة عنهما قال ذو الرمة :

وقفنا فقلنا إيه عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع
وكان الاصمعي⁽²⁾ ينكر على ذي الرمة هذا البيت ، ويزعم ان العرب لم تقل الا ايه بالتونين ، وان جميع النحويين صوبوا ذا الرمة وقسموا ايه الى قسمين معرفة ونكرة فاذا استزادوا معرفة قالوا ايه من غير تنوين واذا استزادوا منكورا قالوا ايه بالتونين واقوال فيه ان الاصمعي انكره من جهة الاستعمال ، والنحويون اجازوه قياساً ولا خلاف بينهم في قلة استعماله.

أما ابن جني⁽³⁾ فيقول : اذا كان التنوين دليلاً على التنكير ولا يوجد هذا القسم في معرفة البتة ولا يكون الا تابعاً لحركات البناء ، دون حركات الاعراب وذلك نحو قولك : أيه وغاق وصه و مه ، وايها وواهاً وحيهلاً فاذا نون تفكانك قلت في ايه استزادة واذا قلت ايه فأنك قلت الاستزادة فصار التنوين علم التنكير وتركه علم التعريف قال ذو الرمة :

وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم .. فكأنه قال الاستزادة واما من انكر هذا البيت على ذي الرمة فقد خفى عليه هذا الموضع ، حيث قال الاصمعي : (اساء في ايه بلا تنوين كان ينبغي ان يقول ايه).

(1) شرح المفصل : موفق الدين بن يعي تقديم وشرح اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 3/9-31/4.

(2) شرح المفصل 30/9.

(3) سر صناعة الاعراب ك أبو الفتح عثمان بن جني 394/2.

وقال ثعلب (1) : فإنه ترك التتوين وبنى على الوقف وذكر الجوهري انه لم ينون ، وقد وصل لأنه أراد التتوين فتركه ضرورة.

وقال الزجاجي (2) : ولا يجوز حذف التتوين كما انك اذا قلت أيها تريد اكفف عنا ، لم حذف التتوين وزعم الاصمعي ان قولك ايه تريد حدثنا لا يجوز فيه حذف التتوين في الوصل وزعم ان قول ذي الرمة شاذ لأنه ترك التتوين .

اما ابن السكيت (3) فيقول : وتقول للرجل اذا استزدته من حديث او عمل أي فاذا وصلت قلت اية حدثنا (وقول ذي لرمة) فلم ينون وقد وصل لانه نوى الوقف ، فاذا اسكته وكففته قلت أيها عنا فاذا اغويته الشيء وبيها يا فلان ، فاذا تعجبت من طيب شيء قلت واهأ له ما اطيبه ، قال أبو النجم :

واهاً لـدياً ثم واهأً واهأً يا ليت عيناها لنا وفاها
اما المبرد (4) فيقول : اما ايه يا فتى فحركت الهاء لالتقاء الساكنين وترك التتوين ولان الأصوات اذا كانت معرفة لم تتون ، قال الشاعر :

وقفنا فقلنا ايه عن ام سالم ... ولو جعله نكره لقال ايه يا فتى ، كما يقول أيها الفتى امرته بالكف وويها اذا اغريته ، قال الشاعر :

ويها فداء لكم أمي .. وكذلك قولهم ، قال الغراب غاق يا فتى ، فإن جعلته نكرة نونت ، وكذلك ما كان مثله.

أما ابن سيده فيقول : وكان الاصمعي يخطئ ذا الرمة في هذا البيت ويزعم ان العرب لا تقول الا ايه بالتتوين ، والنحويون صوبوا ذا الرمة.

ويقول ثعلب : والعرب تقول ايه بمعنى حدثنا ، وايها كف ، وواهاً تعجباً وويها اغراء وانشد : واهأً لريا..

أما قول ذي الرمة فإنه ترك التتوين وبنى على الوقف ومعناه ايه حدثنا عن ام سالم.

(1) مجالس ثعلب ، ص 228.

(2) ما ينصرف وما لا ينصرف ، أبو إسحاق الزجاجي ، تحقيق هدى محمد قراعة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، 1994م ، ط 2 ، 142.

(3) اصلاح المنطق لابن السكيت : تحقيق احمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر ، ص 291 – 301.

(4) المقتضب : أبو العباس محمد بنالمبرد محمد عبد الخالق ، القاهرة 1386 ، ج 3 ، ص 179.

لما كان التتوين علم التتكير وتركه علم التعريف كان قول ذي الرمة ايه بغير تتوين صحيحاً لأنها تعني حينئذ الاستزادة من كلام معروف ، واذا قلنا ايه فكأنه قال : استزادة وهذا ما اتفقوا عليه غير الاصمعي .

والتتوين اللاحق هذه الأسماء انما للتتكير وليس للتتكير الفعل الذي ذلك الاسم المنون بمعناه ، اذا الفعل لا يكون منكراً ولا معرفة والتتكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل صيرورته اسما كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت قام مقام المصدر اولاً فينقل الى باب اسم الفعل نائباً ، ويرى الاصمعي ان العرب لا تستعمل ايه الا منوناً وقد تبدل الهمزة هاء فيقال هيه وهيتها (1).
ومن شواهدة :

25- وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الأثافي والديار البلاقع (2)
قال الزمخشري (3): (قضية الإضافة المعنوية ان يجرد لها المضاف من التعريف وما تقبله الكوفيون من قولهم : الثلاثة الاثواب والخمسة الدراهم ، فبمعزل عند اصحابنا عن القياس واستعمال الفصحاء ، قال الفرزدق :
ما زال من عقدت يـداه ازاره قسماً فأذرك خمسة الأشبار
وقال ذو الرمة :

وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار البلاقع
وقال ابن يعيش (4): اعلم انك لا تضيف الا نكرة ، نحو قولك : غلام زيد وصاحب عمرو ، لان الإضافة يبتغي بها التعريف او التخصيص ، لان المضاف يكتسب من المضاف اليه ، التعريف ان كان معرفة وتخصيصاً ان كان نكرة ، فاذا قلت غلام زيد فالغلام كان نكرة شاملاً كل غلام ، فلما اضفته صار معرفة وخص واحداً بعينه فاذا قلت غلام رجل ، فان المضاف اليه وان كان نكرة الا انه حصل للمضاف بإضافته اليه نوع تخصيص ، فخرج عن شياعه وتميز من ان يكون غلام امرأة.

(1) نحو الخليل من خلال الكتاب : هادي نهر دار البازورني ، الأردن ، ص32.

(2) الديوان 1274.

الاعراب : وهل الواو حرف عطف وهل الاستفهام يرجع مضارع مرفوع التسليم مفعول به منصوب ، او للعطف يدفع مضارع مرفوع البكاء مفعول به منصوب والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها ثلاث فاعل مرفوع للفعل يرجع الاثافي مضاف اليه مجرور ، الواو للعطف الديار معطوف على الفاعل مرفوع البلاقع نعت مرفوع للديار .
(3) المفصل في صيغة الاعراب للزمخشري.

(4) شرح المفصل 122/2.

فعلى هذا لا يجوز إضافة المعرفة مع بقاء تعريفها فيها فاذا اريد إضافة المعرفة سلب تعريفها عنها حتى تصير شائعة في التقدير كرجل وفرس ، ثم تكتسب تعريفاً اضافياً غير التعريف الذي كان فيها ولذلك لا يجمع بين الالف واللام والاضافة لان ما فيه الالف واللام ولا يكون الا معرفة ولم يكن اعتقاد التتكير مع وجودهما. فأما الخمسة الاشبار والاربعة الغلمات فهو شيء صار الى جوازه الكوفيون. اما على اصل اصحابنا فاذا قلت : ثلاثة دراهم و اردت تعريف الأول منها عرفت الثاني ، لان الأول يكون معرفة بما اصفته اليه ، الا ترى انك تقول : هذا غلام رجل فتكون نكرة ، فاذا اردت تعريفه قلت : هذا غلام الرجل ، وصاحب المال ، وكذلك ثلاثة الدراهم ، وخمسة الاثواب ، وقول الشاعر : قسماً فادرك خمسة الاشبار.

فالشاهد فيه تعريف الثاني بالألف واللام والاكتفاء بذلك عن تعريف الأول. وبيت ذي الرمة ، والشاهد فيه تعريف الاثافي حين أراد تعريف ما اضيف اليه وهو الثالث ولم يحتج مع ذلك الى الالف واللام . اما المبرد ⁽¹⁾ فيقول : واعلم ان قوماً يقولون ، أخذت الثلاثة الدراهم والخمسة عشر الدرهم ، وبعهم يقول : أخذت الخمسة العشر الدرهم ، واخذت العشرين الدرهم التي تعرف وهذا كله خطأ فاحش.

وعلة من يقول هذا اعتلال بالرواية لا انه يصيب له في قاس العربية نظيراً ، ومما يبطل هذا القول ان الرواية عن العرب الفصحاء خلافه ، فرواية برواية والقياس حاكم ، بيد انه لا يضاف ما فيه الالف واللام من غير الأسماء المشتقة من الأفعال ، لا يجوز ان تقول : جاءني الغلام زيد ، لان الغلام معرف بالإضافة وكذلك لا تقول هذه الدار عبد الله ، ولا أخذت الثوب زيد.

وقد جمع النحويون على ان هذا لا يجوز واجماعهم حجة على من خالفهم منهم فعلى هذا نقول : هذه ثلاثة اثواب كما تقول : هذا صاحب ثوب ، واذا اردت التعريف قلت : هذه ثلاثة الاثواب ، كما تقول : هذا صاحب الصوب ، ولان المضاف انما يعرفه المضاف اليه فيستحيل هذه الثلاثة الاثواب كما يستحيل هذا

(1) المقتضب 174/2.

الصاحب الاثواب ، الا ترى ان ذا الرمة لما أراد التعريف قال : ثلاث الاثافي ،
والفرزدق : خمسة الاشبار ، فهذا لا يجوز غيره.

اما السيوطي (1) فيقول : ويعرف العدد المفرد وهو من واحد الى عشرة اذا لم
تضف ثلاثة وما بعدها ، والعقود عشرون واخوته ومائة والالف ، اذا قصد تعريفه
كسائر الأسماء المفردة ، فيقال الواحد والاثنين والعشرة والعشرين والمائة والالف
(ويدخل في المتعاطفين) :

اذا الخمس والخمسين جاوزت فارتقب قدوماً على الأموات غير بعيد
وتدخل في ثاني المضاف دون اوله نحو: ثلاثة الاثواب ومائة الدايم وألف دينار
وقال : ثلاث الاثافي وخمسة الاشبار.

قال الكسائي (2): اذا أدخلت في العدد الالف واللام فادخلها في العدد كله ، فتقول
ما فعلت الاحد عشر الالف الدراهم ، والبصريون الالف واللام في اوله فيقولون :
ما فعلت الاحد عشر الف درهم ، ويقولون : خمسة اثواب فاذا أدخلت الالف
واللام قلت : الخمسة اثواب وان شئت قلت خمسة الاثواب ، وان شئت قلت :
الخمسة الاثواب واجريتها مجرى النعت ، قال ذو الرمة :

وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الأثافي والديار البلاقع
وقال الفرزدق :

ما زال من عقدت يده ازاره قسما فأدرك خمسة الأشبار
أما في الدرر (3) فاستشهد به على ان التدخل على ثاني العدد المضاف دون اوله.
وفي المخصص (4) : اختلف النحويون في تعريف العدد ، قال البصريون ما كان
من ذلك مضافاً أدخلنا الالف واللام في آخره فقط فصار آخره معرفة بالألف واللام
ويتعرف ما قبل الالف واللام بإضافته الى ما فيه الالف واللام ، فإن زاد على
واحد واكثر أضفت بعضا الى بعض وجعلت آخره الالف واللام ، على واحد واكثر
اضفت بعضا الى بعض وجعلت آخره الالف واللام ، فتقول في تعريف : ثلاثة

(1) همع الهوامع 150/2.

(2) اصلاح المنطق ، ص 303.

(3) الدرر اللوامع للشنقيطي 201/6.

(4) الدرر اللوامع 201/6.

اثواب : ثلاثة الاثواب ، وفي مائة درهم : مائة الدرهم ، وفي مائة الف درهم :
مائة الف الدرهم ، وليس خلاف في ان هذا صحيح وانه من كلام العرب قول ذي
الرمة:

وهل يرجع التسليم او يدفع البكا ثلاث الاثافي والديار البلاقع
واجاز الكوفيون (1) ادخال الالف واللام على الأول والثاني وشبهوا ذلك بالحسن
الوجه ، فقالوا : الثلاثة الاثواب ، والخمسة الدراهم ، كما قالوا : هذا الحسن الوجه
وقاسوا : هذا بما طال أيضا فقالوا : الثلاث المائة الالف الدرهم .

وإذا كان العدد منصوباً فالبصريون يدخلون الالف اللام على الأول فتقول في أحد
عشر درهماً : الاحد عشر درهماً ، والعشرون درهماً والتسعون رجلاً ، وما جرى
مجراه وان طال .

ويقولون في عشرين الف درهم : العشرون الف درهم ، ولا يزيدون غير الالف
واللام في أوله .

والكوفيون يدخلون الالف واللام فيهما جميعاً فيقولون العشرون الدرهم والأحد عشر
الدرهم .

واختلفوا أيضا في ما كان من أجزاء الدراهم كنصف وثلث وربيع اذا عرفوا ، واهل
البصرة يقولون : نصف الدرهم وثلث الدرهم وربيع الدرهم ، يدخلون الالف واللام
في الأخيرة ، والكوفيون اجروه مجرى العدد فقالوا النصف الدرهم شبهوها بالحسن
الوجه ، وقال أهل البصرة اذا جعلت الجميع نفسا للمقدار جاز ، واتبعت الجميع
اعراب المقدار ، كقولك الخمسة الدراهم ، ورأيت الخمسة الدراهم ، ومررت بالخمسة
الدراهم ، ولا يختلفون في هذا .

فأما الفارسي (2) فيقول : روى أبو زيد فيما حكاه عنه ان قوماً من العرب غير
فصحاء يقولون ك ولم يقولوا النصف الدرهم ولا الثلث الدرهم فامتتاعه من الاطراد
يدل على ضعفه ، فاذا بلغ المائة اضيف الى المفرد فقل : مائة درهم ، فاجتمع
في المائة ما افترق وعشر وعشرون من حيث كان عشر عشرات ، وكان العقد

(1) المصدر نفسه 201/6.

(2) المصدر نفسه 201/6.

الذي به التسعين ولذلك مائتا درهم وما بعده الى الالف ، فإذا عرف قيل مائة درهم وثلاثمائة درهم ، عرف المضاف اليه لما تقدم والبيت من شواهد سيبويه في الجموع.

ويقول الاشموني (1) : اذا كان العدد مضافاً وادرت تعريفه عرفت الآخر وهو المضاف اليه فيصير الأول مضافاً الى معرفة فتقول ثلاثة الاثواب ، ومائة الدرهم والذو الدينار وفيه قول الفرزدق ، وقول ذي الرمة.

واجاز الكوفيون : الثلاثة الاثواب تشبيهاً بالحسن الوجه والشاهد قوله : ثلاث الاثافي حيث عرف المعدود بالألف واللام واكتفى بذلك عن تعريف العدد.

ومجمل القول انه في الإضافة المعنوية لا بد من ان يكون المضاف نكرة يعرف بالمضاف اليه فاذا كان المضاف اليه نكرة وادرت التعريف لا التخصيص دخلت الـ على المضاف اليه دون المضاف ويجوز ذلك في الإضافة اللفظية كالحسن الوجه.

ومن أبياته :

26- وشوہاء تعدو بي الى صارخ الوغى بمستلثم مثل الفنيق المرجل (2)

والاستشهاد (3) فيه في وقله بمستلثم فإن الاخفش والكوفيون استدلوا به على جواز ابدال الظاهر من ضمير الحاضر فإن قوله بمستلثم ظاهر ابدال من قوله بي وهو ضمير الحاضر.

1. شرح الاشموني .

2. ديوان ذي الرمة 1274.

الاعراب : الواو واو رب شوہاء مجرور برب محذوفة بالفتحة تعدو مضارع مرفوع بضمه مقدره فاعل ضمير مستتر تقديره هي بي جار ومجرور الى صارخ الوغى جار ومجرور ومضاف ومضاف اليه مجرور بمستلثم الباء حرف جر مستلثم ومجرور وهو بدل من الضمير في بي مثل مضاف الفنيق مضاف الجملة مجرور المرجل نعت مجرور .

3. المقاصد النحوية 195/4.

فعلى هذا يجوز ان يقال : قمت زيد بان يكون زيد بل من الضمير الذي في قمت ولا دليل فيه لجواز ان يكون هذا من باب التجريد كقوله تعالى ((لهم فيها دار الخلد))⁽¹⁾ فإن جهنم دار الخلد ولكن جرد منها داراً أخرى وجعلت النار هي دار الخلد مبالغة فكذلك الياء في قوله بي هي نفس المستلئم ولكنه جرد من نفسه ذاتاً ووصفها بذلك ، فإن قلت اذا كان الامر كذلك فما يكون محل مستلئم من الاعراب قلت : الحال من الضمير في بي.

والتجريد هو ان تنتزع من أمر ذي صفة امراً مثله في تلك الصفة مبالغة في كمالها وهو على أنواع ، منها قولهم : لي من فلان صديق حميم أي بلغ ان يستخلص منه صديقاً آخر ، ومنها قولهم لئن سألت لتسألن به البحر ، ومنها قوله تعالى ((لهم فيها دار الخلد)) فإن جهنم هي دار الخلد ولكن انتزع منها مثلها وجعلها محلاً للكفار تهويلاً لأمرها ، ومنها مخاطبة الانسان غيره وهو يريد نفسه كقوله الأعشى :

ودع هريرة ان الركب مرتحل وهل تطيق وداعاً أيها الرجل
البيت شاهد على أنه يجوز ان يجيء الاسم الظاهر بدلاً من الضمير ضمير الحاضر لكن الشاهد ليس موجوداً في كتب النحو فقط في المقاصد النحوية.

1. سورة فصلت الآية 28.

المبحث الاول

شواهد التصريف

وأول الشواهد في هذه المادة في النسب وذلك قوله :

27- وكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد (1) والاستشهاد في قوله (2) : لحنوي فإنها نسبة الى الحانية تقديراً وقلبت الياء واواً ، كما يقال في النسبة الى القاضي قاضوي ، والاصل فيه ان الياء اذا وقعت رابعة تحذف وقد تقلب واواً ويفتح م قبلها .

قال النحاس : قال سيبويه : الحاني ، وانما صار الوجه ما قال سيبويه لانه منسوب الى الحانة ن والحانة بيت الخمار ، وانما جاز ان يقال ، حانوي لانه بني وحده على فاعل من حنا يحنو اذا عطف.

وقال الشيخ أثير الدين : قياس كل منقوص زائد على ثلاثة احرف حذف يائه اذا كان رباعياً ، نحو : قاض ومفزر اسم رجل فإنه قيل : يجوز فيه الحذف وهو القياس ، واختير وجه ثان وهو ان يقال قاضوي ومغزوي .

اما صاحب شرح التصريح (3) فيقول : جعل اسم الموضع حانية ونسب اليه ، ويقول : اما ياء المنقوص الرابعة كألف المقصور الرابعة من نحو مسعى وملهى مما ثاني ما هي فيه ساكن ، والفة منقلبة عن ياء او واو فيجوز فيهما القلب واو والحذف ولكن الحذف ارجح من القلب ، بل قال بعضهم : ان القلب عند سيبويه من شذوذ تغيرات النسب حتى لم يسمع الا قوله :

وكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد جعل اسم الموضع حانية .

أما الاشموني (4) فيقول : جعل اسم الموضع حانية والمعروف في الموضع الذي يباع فيه الخمر حانة بلا ياء ، والقلب في هذا ونحوه مطرد ، وذكر غيره ان القلب عند سيبويه من شواذ النسب ولم يسمع غير هذا البيت ، والشاهد في قوله الحانوي فإنه نسب الى الحانية تقديراً وقلبت الواو ياء كما في النسبة الى القاضي.

(1) الديوان 1862.

(2) المقاصد النحوية 238/4.

(3) شرح التصريح 329/2.

(4) شرح الاشموني 216/4.

الديوان :

الاعراب : الواو للعطف كيف للاستفهام في محل نصب حال لنا جار ومجرور بالشرب جار ومجرور في محل نصب خبر يكون مقدر ، دوانيق : اسم يكن مرفوع عند ظرف منصوب مضاف والحانوي مضاف اليه مجرور الواو للعطف ونقد معطوف ، لا نافية ونقد معطوف على اسم كان .

وقول الزمخشري ⁽¹⁾ : والياء المكسور ما قبلها في الآخر لا تخلوا من ان تكون ثلاثة او رابعة او خامسة فصاعداً ، فالثالثة تقلب واواً وفي الرابعة وجهان : الحذف وهو احسنها ، والقلب واو ، كقولك : قاضي وحاني وقاضي وحانوي ، وقال :

وكيف لنا بالشرب ان لم يكن لنا دراهم عند الحانوي ولا نقد وابن يعيش يقول ⁽²⁾ : عن الياء في آخر الأسماء المنسوبة فأما اذا كانت رابعة ، فإن الباب عند سيبويه الحذف لالتقاء الساكنين ، تقول في قاضي ورامي ورجل يسمى يرمى : قاضي ورامي ويرمي وكان الأصل ان تقول : قاضي ورامي ويرمي غير أنهم استنقلوا السكره على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها ثم حذفوا الياء لكسونها وسكون الياء الأولى من ياء النسب.

أيضا في القاضي ويرمي القاصوي ويرموي فيفتح المكسور وتقلب الياء الفأ ثم ينسب اليه ويقلب الالف واواً ولا يحذف منه شيء ، وحكى سيبويه حانوي في النسب الى حانة وحاني : وهو الموضع الذي يباع فيه الخمر وأصل حانة حانية لأنه من الحنو كأنها تحنو على من فيها لاجتماعهم فيها على اللذادة.

وفي المحتسب ⁽³⁾ وهو منسوب الى عمارة :

وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد وفيه يقول : ومثل الطاغوت الحانوت وهي فعلوت من حنوت وذلك ان الحانوت تشتمل على من فيه فكأنه يحنو عليه ، فهي من الواو ، وقلبت لامها الى موضع

(1) المفصل في صنعة الاعراب .

(2) شرح المفصل 151/5.

(3) المحتسب 134/1.

العين فصارت حونوت ثم قلبت الواو الفأ لتحركها وانفتاح ما قبلها فصارت حانوت
وقول علقمة :

كأس عزيز من الاعناب عنقها لبعض اربابها حانية حوم
منسوب الى حانية فاعليه من هذا اللفظ والمعنى وذلك في قوله :

وكيف لنا بالشرب فيها وما لنا دوانيق عند الحانوي ولا نقد
فأما الحانة فمحذوفة من الحانية ومثالها قاعة ومثلها الباله من قولهم ما باليت
بهم أصلها بالية فاعلة من هذا الموضع ثم حذفت اللام تخفيفاً والى مثل ذلك
ذهب الكسائي في آية أنها محذوفة من فاعلة آية.

وعليه فالمنسوب اليه هو حانية فيقول في النسب اليها حانوي كما في الشاهد
وحاني وهو المختار في النسب الى المنقوص الذي ياءه رابعة ولا يكون ثانياً الا
ساكناً والحانية والبيت الذي يباع فيه الخمر واصله حانة لكنهم اجمعوا على انه
اسم فاعل من حنا يحنوا اذا عطف لذا كانت الحانة او الحانية فكان من يجتمعون
فيه فيشملهم كأنما يحنوا عليهم لذلك كانت حانية.

ومن الشواهد :

28- لقد بهرت فما تخفى على احد الا على احد لا يعرف القمر (1)

قال السيوطي : او تسكن ما احد عشر استتقلاً لتولي الحركات ، وهمزتها أي
احد بدل عن واو والاصل وحد والف احدى تأنيث ولذا منعت من الصرف وقيل
إلحاق.

وواحد وواحدة لا تستعملان غالباً دون تنييف مع العشرة والعشرين واخوته
المضافين لغير علم ، نحو ((إنها لإحدى الكبر)) (2) ((إحدى ابنتي)) (3)

(1) الديوان 1163 :

الاعراب : لقد اللام للقسم وقد للتحقيق وكلاهما كتوكيد الكلام ، بهرت ماضي مبني على السكون تاء المخاطبة في
محل رفع فاعل ، الفاء للعطف وما للنفي تخفي مضارع مرفوع فاعله الضمير المستتر الذي تقديره انت على احد
جار ومجرور لا للاستثناء على احد جار ومجرور ، ولا نافية يعرف مضارع مرفوع فاعله الضمير المستتر الذي
تقديره هو ، القمر مفعول به منصوب ، همه الهوامع 150/2.

(2) سورة المدثر الآية 35.

(3) سورة القصص الآية 27.

((قالت احدهما))⁽¹⁾ ((فتذكر إحدهما الأخرى))⁽²⁾ ((احد الامرين)). واستعمالها بلا تنييف ولا إضافة قليل نحو : ((وان أحد من المشركين))⁽³⁾ قوله : لقد بهرت فلا تخفى على أحد الا على احد لا يعرف القمر واضيفت الى العلم كقول النابغة :
احدى بلى وما هام الفؤاد بها ..
اما في الدرر اللوامع فقد ذكر انه استشهد به على ان استعمال احد بلا تنييف ولا إضافة قليل كالمثال في البيت ، أي بإفراد احد اللفظين .
وفي شرح شواهد الرضى : وقد سمع في إحدى قطعها عن الإضافة سؤال ابن عباس رضي الله عنه رجل تتابع عليه رمضانان ، فسكت ثم سأله آخر فقال : احدى سبع ، يصوم شهرين او يطعم .
قال ابن الاثير في النهاية : يريد احدى سني يوسف عليه السلام المجدبة ، فشبه حاله بها في الشدة (ومن الليالي السبع التي أرسل الله فيها العذاب على عاد ، وهذا يرد على ابن مالك قوله في التسهيل : ولا تستعمل احدى في غير تنييف جون إضافة ، فإن احدى استعملت دون إضافة الا ان يزعم ان الأصل انها احدى الاحد من سبع فحذف المضاف اليه.
في شرح المفصل⁽⁴⁾ : الشاهد فيه المصادر من نوع دخراً وبهراً وأفة وويحك ووي وويلك ، وغير ذلك متصرفة بان يكون مرفوعة او مجرورة او بالألف او باللام وانها منصوبة بأفعال غير مستعملة ، بل لا يؤخذ منها فعل البتة.
فاذا سألت عنها مثلت بقولك نتناً لقرب معناهما وليس من أفة وثقة وبهراً ودخراً فعل ، وانما تردها الى نتناً لأنه مصدر لفعل معروف وهو نتن نتناً وقد قالوا بهر القمر الكواكب اذا غطاها ومنه قول ذي الرمة :
حتى بهرت فما تخفي على احد الا على احد لا يعرف القمر
ويقال بهراً في معنى عجباً .

(1) سورة البقرة الآية 282.

(2) سورة التوبة الآية 6.

(3) الدرر اللوامع 37/5.

(4) شرح المفصل 121/1.

في البيت شاهدان اثنان :

الأول : ان احد لا تأتي غالباً دون تنييف او إضافة ومجيئها دون ذلك قليل ، كما في قول ذي الرمة ، ويميلون الى إسكان جاء احد استثقالا لتوالي الحركات.
الثاني : فقوله لقد بهرت فان بعض المصادر من نوع بهراً غير متصرفة وانه لا يؤخذ منها فعل البتة وانما يعبر بالمصدر ، الا في قول ذي الرمة.
ومن الشواهد :

29- ومية احسن الثقلين جيداً وسالفة واحسنهم قذالاً (1)

من الوجوه الجائزة في اسم التفضيل ، ويجوز فيه وجهان : اذا اضيف الى معرفة فنقول : زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم الزيدون افضل القوم وهند افضل النساء والهندان افضل النساء والهندات افضل النساء ، وان شئت قلت الزيدان افضل القوم وهند فضلى النساء والهندات فضليا النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة أولى قال تعالى ((ولتجدنهم احرص الناس على حياة)) (2) وقول ذي الرمة :

ومية أحسن الثقلين جيداً وسالفه واحسنهم قذالاً

ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسناهم . وعن ابن السراج ايجاب ترك المطابقة ، ورد بقوله سبحانه وتعالى : ((الا الذين ارادلنا)) (3) وكذلك : ((جعلنا في كل قرية اكابر مجرميها)) (4).

وفي الدرر (5) استشهد به على ان ضمير المثني والجمع بعد افعل التفضيل يجوز إفرادة .

(1) الديوان 1521.

الاعراب : الواو للعطف مية مبتدأ مرفوع أحسن خبر مرفوع مضاف الثقلين مضاف اليه مجرور جيداً تمييز وسالفة معطوف على ما قبله واحسنهم معطوف على الخبر مرفوع مضاف والضمير اليه قذالاً تمييز منصوب .

(2) سورة البقرة الآية 96.

(3) سورة هود الآية 27.

(4) سورة الانعام الآية 123.

(5) الدرر اللوامع 183/1.

وفي شرح أبي حبان (1) عند قول التسهيل : ويعامل بذلك ضمير الاثنين وضمير الاناث بعد افعال التفضيل كثيرا ودونه قليلاً أي يفرد ، مثل ذلك في ضمير الاثنين ما أنشده :

ومية احسن الثقلين جيداً وسالفة واحسنهم قذالاً
وقول الآخر :

شر يوميهها واغواه لها ركبت عنز بحجج جملا
وهذا لا دليل فيه على ما ذكر ، لأنه قال ضمير الاثنين بعد افعال التفضيل كثيراً ولا يدل البيتان على ما ادعاه من ان المثنى يعود على الضمير كثيراً على الاطلاق لان هذا المثنى الواقع في البيتين ليس معناه على التنثية لان معنى احسن الثقلين جمع اذ معناه الخلائق ، وكذلك شر يوميهها يريد ايامها ، ولا يريد حقيقة يومين اثنين فهو من المثنى الذي يراد به الجمع ولا يراد به شفع الواحد ، فلا يجوز هذا احسن ولديك وانبله اذ ثد منع.

وقال الدماميني (2) في شرح هذا المتن المتقدم بعدما وارد البيت وقد يتوهم ان هذا البيت مما يرد به على تأويل الفرسي اذ لا يصح ان يقع واحد الثقلين هنا لأنه لا يفرد فلا يقال أحسن ثقل ولا احسن الثقل الا ان اه ان يقول : يصح (أحسن شيء جيداً وليس شرط الواحد ان يكون من لفظ المذكور.

واستشهد به العيني (3) على انه لا يعود على جمع المذكر السالم ضمير الا الواو نحو : الزيدون خرجوا ولا يجوز ان يعود عليه التاء الا على التأويل لجماعة ، وأما جمع التكسير المذكر فيعود عليه الواو نحو الرجال خرجوا ، و التاء على التأويل بجماعة نحو الرجال خرجت ومنه ((وإذا الرسل أقتت)) (4) واسم الجمع يعود خرج والركب سافر ، وقد تأتي النون موضع الواو للمشاكلة لحديث : (اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين وما أقللن ورب الشياطين ومن اضللن) والاصل اضلوا وانما عدل عنه لمشاكلة اظللن واقللن . كما في لا دريت ولا تليت

(1) الدرر اللوامع 183/1.

(2) الدرر اللوامع 183/1.

(3) المقاصد النحوية.

(4) سورة المرسلات الآية 111.

ومأزوات غير مأجورات . وضمير المثنى والجمع المؤنث يعد افعال التفضيل كغيره نحو : احسن الرجلين واجملهما واحسن النساء واجملهن ، وقيل يجوز فيه حينئذ الافراد والتذكير لحديث خير النساء صوالح قريش احناه على ولد في صغره وارعاه على زوج في ذات يده . وقول الشاعر :

ومية احسن الثقلين جيداً وسالفة واحسنهم قــــذالاً
وهذا رأي ابن مالك ورده ابن حيان بان سيبويه نص على ان ذلك شاذ اقتصر فيه على السماع ولا يقاس عليه ، والاحسن في جمع المؤنث غير العاقل وان كان لكثرة ان يؤتى بالنون وحدها في الرفع وهاء مع التاء في غيره ، وان كان للقلة ان يؤتى بالنون ، فالجنوع انكسرت وكسرتها او من انكسرت وكسرتها والاجذاع بالعكس وقد قال تعالى : ((اثنا عشر شهراً في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم))⁽¹⁾ الى ان قال : ((فلا تظلموا فيهن))⁽²⁾ أي في الأربعة . الاحسن في جمع المؤنث السالم العاقل النون مطلقاً ، سواء كان جمع كثرة او قلة ، تكسير او تصحيح فالهندات خرجن اولى من خرجت وضربتها . قال تعالى : ((والوالدات يرضعن))⁽³⁾ ((والمطلقات يتربصن))⁽⁴⁾ ((فطلقوهن لعدتهن))⁽⁵⁾ ومن الوجه الآخر قال تعالى : ((ازواج مطهرة))⁽⁶⁾ فهو على طهرت ولو كان على طهرن لقليل : مطهرات ، وقول الشاعر :

واذا العذارى بالدخان تلتفعت .

وعند ابن هشام⁽⁷⁾ : ما يجوز فيه الوجهان لأنه مضاف الى معرفة تقول الزيدان افضل القوم ، والزيدون افضل القوم ، وهند افضل النساء والهندان او الهندات افضل النساء وان شئت قلت : الزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم ، وهند فضلى النساء والهندان فضليا النساء والهندات فضليات النساء وترك المطابقة

(1) سورة التوبة الآية 36.

(2) سورة التوبة الآية 36.

(3) سورة البقرة الآية 233.

(4) سورة البقرة الآية 228.

(5) سورة الطلاق الآية 1.

(6) سورة البقرة الآية 25 آل عمران الآية 15 ، النساء الآية 57.

(7) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، جمال الدين بن هشام الانصاري ، دار احياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي ، ص 95.

أولى : قال تعالى : ((ولتجدنهم أحرص الناس على حياة)) ولم يقل احرصني
الناس ، وقال الشاعر :

ومية احسن الثقلين جيداً وسالفة وأحسنهم قذالاً
ولم يقل حسنى الثقلين ولا حسناهم ، وعند ابن السراج ايجاب ترك المطابقة ، رد
بقوله سبحانه وتعالى : ((الا الذين هم أراذلنا)) وكذلك : ((جعلنا في كل قرية
أكابر مجرميها)) .

وعليه فإن اسم التفضيل اذا اضيف الى معرفة يجوز فيه ان يكون مفرداً مذكر او
ان يكون مطابقاً للمفضل تذكيراً وتأنيثاً افراداً وتثنية وجمعاً .
وفي قول ذي الرمة شاهد على ترك المطابقة فلم يقل : مية حسنى الثقلين . لكنهم
ردوا بأن المثني هنا لا يدل على التثنية لان الثقلين بمعنى الخلائق .
وبكل الوجوه فقول ذي الرمة صحيح .

ومن شواهدة :

30- الا هل الى مي سبيل وساعة تلكنمي فيها من الدهر خاليا (1)

يقول السيوطي (2) : اما اسم المصدر المأخوذ من حدث لغيره كالثواب والكلام
والعطاء اخذت من مراد الاحداث ووضعت لما يثاب به ، وللجملة من القول ولما
يعطى فمنع اعماله البصريون الا في الضرورة ، وجوزه قياساً أهل الكوفة وبغداد
ألحاقاً له بالمصدر كقوله : وبعد عطائك المئة الرتاعا ، وقوله : فإن ثواب الله
كل موحد ، وقوله : فإن كلاميها شفاء لما بيا .
وعند الشنقيطي (3) :

الا هل الى مي سبيل وساعة تلكنمي فيها شفاء لما بيا

(1) ديوان ذي الرمة .
الاعراب : الأداة استثناء واستفتاح هل للاستفهام الى مي جار ومجرور في محل رفع خبر ، سبيل مبتدأ مرفوع
مؤخر الواو للعطف وساعة معطوف على المبتدأ تلكنمي مضارع مرفوع فاعل ضمير مستتر تقديره هي الضمير
ياء المتكلم في محل نصب مفعول به فيها جار ومجرور من الدهر جار خاليا حال منصوب الفاء للعطف اشفي
مضارع مرفوع فاعله ضمير مستتر نفسي مفعول به منصوب مضاف والضمير اليه من تباريح جار ومجرور مضاف
ما موصولة في محل جر مضاف اليه بها جار ومجرور صلة الموصول الفاء للعطف ان للتوكيد والنصب كلاميها
اسم ان منصوب مضاف والهاء مضاف اليه شفاء خير ان مرفوع اللام حرف جر وما مجرور بي جار ومجرور
صلة الموصول .

(2) همع الهوامع 95/2 .

(3) الدر اللوامع 263/5 .

والبيت بهذه الرواية لا شاهد فيه ، ولكن روى كلاميها شفاء واستشهد به على اعمال المصدر المأخوذة من الاحداث لغيره يعني انه مأخوذ من مادة كلم تكليما ثم صار لنفس نطقها :

اكفراً بعد رد الموت عني وبعد عطائك المئة الرتاعا اسم المصدر المأخوذ من الحدث وهو الاعطاء ثم استعمل لما يعطي قال البغدادي⁽¹⁾: على ان العطاء هنا بمعنى الاعطاء ولهذا عمل عمله ، والمفعول الثاني محذوف ، أي : بعد اعطائك المئة الرتاعا اي اي ، وقال الآخر فإن ثواب الله كل موحد جناب من الفردوس فيه يخلد ثواب اسم مصدر اثاره ثم صار اسماً لما يصيب الله به الموحد.

وعند ابن يعيش⁽²⁾: ذهب الاكثرون الى انه اسم للمصدر وذلك ان فعله الجاري عليه لا يخلو من ان يكون كلم مضاعف العين مثل سلم او تكلم ، فكلم فعل يأتي مصدره على التفعيل وتكلم مثل تفعيل يأتي مصدره على التفعيل فثبت ان الكلام اسم للمصدر والمصدر الحقيقي التكلم والتسليم ، قال تعالى : ((وكلم الله موسى تكليماً))⁽³⁾ وقال : ((صلوا عليه وسلموا تسليماً))⁽⁴⁾ والكلام والسلام اسم للمصدر ولا يمتنع ان يفيد اسم الشيء ما يفيد مسماه قال تعالى : ((ويعبدون من دون الله ما لا يملك لهم زرقاً من السموات والارض شيئاً))⁽⁵⁾.

وقد يطلق الكلام بإزاء المعنى القائم بال نفس ، قال الشاعر :

ان الكلام لفي الفؤاد وانما جعل اللسان على الفؤاد دليلاً فإذا كان اسم المعنى ، كان عبارة عما يتكلم به من المعنى ، واذا كان مصدرًا كان عبارة عن فعل جارحة اللسان ، وهو المحصل المعنى المتكلم به ، واذا كان اسماً للمصدر كان عبارة عن التكليم الذي هو عبارة عن فعل جارحة اللسان.

(1) خزانة الادب .

(2) شرح المفصل 21/1.

(3) سورة النساء الآية 164.

(4) سورة الأحزاب الآية 56.

(5) سورة النحل الآية 73.

وعليه فقول ذي الرمة اذا أراد فعل جارحة اللسان وانها كلمته وحادثته كان ينبغي ان يأتي بالمصدر تكليم وهذا لا يمنع ان يؤدي اسم المصدر الكلام معنى مسماه (التكليم).

ومن شواهدة :

31- امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع (1) قال الاعلم (2) في جمع زمن على ا زمن ، البيت قبله منزلتي وباب فعل المطرد فيه القياس في الجمع على أفعال الا شبه بفعل في إخراجها الى فعل كما شبه به فعل في اخرجها الى أفعال.

وعند ابن يعيش (3) استدل به على ن فعل يأتي جمعة في القلة على أفعال كجمل واجمال ، وفي كثير فعال وفعال ، نحو : جبال وجمال واسود وذكور وقد جاء على غير المنهاج المذكور في القليل زمن وازمن قال ذو الرمة :

امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وحكى سيبويه : جبل واجبل . وقال في المعتل عصا واعص ، كأدل واحق فان قيل فمن اين زعمتم ان افعل لا يكون الا في جم فعل وقد قالوا : زمن وازمن وان كان القياس يوجب ان يقال ا زمان الا انه لما كان زمن في معنى دهر ودهر يجمع ادهر فكذلك أيضا جمع زمن على ا زمن لأنه في معناه لقوله :

امنزلتي مي سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وقد تتداخل أيضا جموع الثلاثي من حيث كان هذا العدد منتظماً لجمعها ، وذلك نحو فرخ وافراخ وزند وازناد وجبل واجبال وزمن وازمن ، قال ذو الرمة :

امنزلتي مي سلام ليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع وقول الاخر :

في ليلة من جمادي ذات اندية.

(1) الديوان 1273.

الاعراب : امنزلتي الهمزة للنداء منزلة منادى منصوب مضاف والضمير مضاف اليه مي مضاف اليه مجرور ، سلام مبتدأ مرفوع عليكما جار ومجرور محل رف خبر هل للاستفهام الازمن مبتدأ مرفوع اول اللائي في محل رفع بجل من المبتدأ مضين فعل ماضي بدل على السكون ، نون النسوة في محل رفع فاعل والجملة صلة الموصول رواجع خير مرفوع.

(2) شرح ابيات سيبويه 363/2.

(3) شرح المفصل 17/5.

قال عنه ابن جني : لا يريد افعله نحو احمره وأقفره كما ذهب اليه الكافة ، ولكن يجوز انه يريد افعله بضم العين ، تأنيث افعال وجمع فعلا ، كما قال ذو الرمة :
هل الازمن اللائي مضين رواجع ، كما قال رسن وارسن وجبل واجبل.

وما كان من الصحيح على فعل ، فإنه بابه أفعال وقد يجيء على افعال نحو اجبل وازمن ، قال الشاعر :

أني لأكني بأجبال عن اجبلها وباسم أودية عن ذكر واديها
وقال ذو الرمة :

امنزاتي مي سلام عليكما هل الازمن اللائي مضين رواجع
وربما كسرو⁽¹⁾ فعلا على افعال ، كما كسروا فعل على أفعال ، وذلك قولك زمن وازمن ، وبلغنا ان بعضهم يقول جبل واجبل ، وقال الشاعر وهو ذو الرمة : هل الازمن اللائي مضين رواجع.

البيت شاهد على ان من اوزان جموع القلة وزن افعال وهو وزن مطرد لكل ثلاثي ساكن العين صحيحها ليس مضعفاً ولا فائوه واو اما الثلاثي المفتوح العين فالقياس فيه ان يجمع على أفعال لذلك جاء زمن على ازمن شذوذاً على غير القياس .
ومن الشواهد :

32- تطيلين لياني وانت مليئةً واحسن باذات الوشاح التقاضيا⁽²⁾
ومما سمى به الفعل في حال الخبر شتان وسمه افترق وتباعد وهو مبني على الفتح وربما كسروا نونه والفتح مشهور وانما بني لوقوعه موقع الفعل المبني وهو الماضي.

وقال الزجاج انما بني لأنه على زنة فعلان فهو مخالف لإخوانه اذ ليس من المصادر ما هو على هذه الزنة فبني لذلك ، وهذا ضعيف لأنه جاء عنهم لواه ليان⁽³⁾.

(1) الكتاب 571/3.

(2) الديوان 1306.

الاعراب : تطيلين فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ضمير المخاطبة في محل رفع فاعل لياني مفعول به منصوب مضاف والمضاف مضاف اليه الواو للحال ، وانت في محل رفع مبتدأ مليئة خبر المبتدأ مرفوع ، والجملة في محل نصب حال الواو للعطف احسن مضارع مرفوع الفاعل ضمير مستتر تقديره انا الياء للنداءات ذات منادى منصوب مضاف الوشاح مضاف اليه مجرور التقاضيا مفعول به منصوب.

(3) شرح المفصل 36/4.

تطليين لياني وانت مليئة وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا
والمصادر المتصلة بالفعل منها ما جاء على فعلا ن قالوا حرمة حرمان ، ووجد
الشيء وجداناً وعرفته عرفاناً وقد جاء أيضا على فعلا ن مضموم الفاء ، وقالوا
عفر الله ذنبه غفراناً وقد جاء على فعلا ن يفتح الفاء وقالوا لويته لياناً قال الشاعر:
تطليين لياني وانت مليئة وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا
قال أبو العباس فعلا ن بفتح الفاء لا يكون مصدراً انما يجيء على فعلا ن وفعلا ن
وهذا كثير في المصادر نحو العرفان والوجدان فكان اصله ليان او ليان فاستثقلوا
الكسرة والضمة مع الياء المشددة فعدلوا الى الفتحة ، وقد حكى أبو زيد عن بعض
العرب لويته لياناً بالكسرة (1).

واشتقاق لؤي من أشياء ، اما تصغير لواء الجيش وهو ممدود او تصغير لؤي
الرمل وهو مقصور مهموز ، واللؤي اعوجاج ظهر القوس ، واللوي الوجع الذي
يعتري البطن مقصور غير مهموز ، وتقول لويت الرجل دينه الوية لياً اذا مطلته
وفي الحديث (لي الواجد ظلم) أي مطلة ، قال الشاعر :

تطليين لياني وانت مليئة وأحسن يا ذات الوشاح التقاضيا
وتقول لويت الحبل وغيره ألوية لياً واللوي : العشب اذا هاج واصفر ويبس ، واللوية
تحفة تذخرها المرأة لزوجها او ولدها (2).

من المصادر ما يكون بوزن فعلا ن وفعلا ن اما وزن فعلا ن فالأكثر هو وزن اسم
الفعل مثل شتان ونحوه.

لكن جاء المصدر بوزن فعلا ن كقول ذي الرمة ليان.

ومن الشواهد :

33- اشبهن من بقر الخلاء اعنيها وهن احسن من صيرانه صيدا (3)
استشهد على قراءة عياض ((يَوْمٌ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ)) بفتح الواو.

(1). شرح المفصل 45/6.

(2) كتاب الاشتقاق : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الانصاري ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة بغداد ،
العراق ، ج 1 ، ص 25.

(3) ديوان ذي الرمة 1651.

الاعراب : اشبهن ماضي مبني على السكون نون النسوة في محل رفع فاعل من بقر الخلاء جار ومجرور ومضاف
ومضاف اليه اعنيها مفعول به منصوب مضاف والضمير مضاف اليه ، الواو للعطف هن في محل رفع مبتدأ أحسن
خير المبتدأ مرفوع من صيرانه جار ومجرور ومضاف اليه صيرا تمييز منصوب.

قال أبو الفتح (1): هذا جمع صورة وقد يقال صير واصلها صور فقلبت الواو ياء للكسرة قبلها استحساناً وقد قال ذو الرمة :

اشبهن من بقر الخلاء اعينها وهن احسن من صيرانه صيرا
وصورا ، قال أبو عبيدة : الصور جمع صورة كصوف وصوفة ، ويقال الصور :
القرن ، ويقال فيه ثقب بعدد انفس البشر ، فاذا نفخ فيه قام الناس بالأرماس .
البيت شاهد على ان صورة يمكن ان تجمع على صور وتعل الواو فتصير صير .
ومن الشواهد :

34- وردت اعتسافاً والثريا كأنها على قمة الرأس ابن ماء ملحق (2)
ما كان معرفة بجنسية لا بواحدة (3) ، وذلك قولك للأسد لك أبو الحارث ، واسامة
وللدويبة ام حبين وكذلك للثعلب أبو الحصين ، وللذئب أبو جعدة غير مصروف .
لأنه معرفة ، ومن ذلك قولهم لضرب من الكمأة بنات اوبر ولضرب من الحيات
بان قتره ، ومن هذا قولهم حمار قيان وابن عرس وسام ابرص وابن آوى فهذه
كلها معارف فأما ما كان منها مضافاً فقد تبين أنه معرفة بترك صرف ما اضيف
اليه مما لا ينصرف في المعرفة .

فأما غير ذلك فبيين انها معارف امتناعها من الالف واللام التي للتعريف .
فإن قال قائل كيف صارت معارف واسم الواحد منها يخلق كل ما كان مثله ،
فالجواب ان هذه أشياء ليست مقيمة مع الناس ولا مما يتخذون ويقتنون كالخيل
والشاء ، ونحو ذلك فيحتاجوا الى الفصل بين بعضها وبعض وانما يريدون ان
يفصلوا بين جنس وجنس ولو كان مما يقيم مع الناس لفصلوا بين بعضها وبعض
وكان مجراه كمجرى الناس .

الا ترى ان ابن مخاض وابن لبون وابن ماء نكرات وانك اذا اردت ان تعرف شيئاً منها
أدخلت في ما اضيفت اليه الفاً ولأماً ، قال جرير :

وابن اللبون اذا مالز في قرن كفضل ابن المخاض على الفصيل

(1) المحتسب 59/2.

(2) الديوان 49.

الأعراب : وردت فعل وفاعل اعتسافاً مفعول لأجله منصوب والثريا الواو واو الحال الثريا في محل رفع مبتدأ كأنها
للتشبيه والنصب ، الضمير في محل نصب اسم كان على قمة الرأس جار ومجرور ومضاف ومضاف اليه ابن ماء
خبر كان مرفوع ومضاف ومضاف اليه ملحق نعت مرفوع (ابن ماء).

(3) المقتضب 47/4.

وقول آخر :

مقدمة قزاً كأن رقابها بنان الماء افزعها الرعد
وقول ذي الرمة :

وردت اعتسافاً والثريا كأنها على قيمة الرأس ابن ماء ملحق
فجعل ملحق نعتاً له لأنه نكرة.

وعن الاشموني (1) : وعلى هذا الحد يقول : هذا زيد منطلق كأنك قلت : هذا رجل
منطلق فإنما دخلت النكرة على هذا العلم الذي انما وضع للمعرفة ، ولها جيء به
فالمعرفة هنا أولى.

واما ابن لبون وابن مخاض فنكرة لأنها تدخلها الالف واللام

وابن اللبون اذا ما لز في قرن لم يستطع صوله البذل القناعيس
وقال أبو عطاء السندي :

مقدمة قزاً رقابها رقاب بنات الماء افزعها الرعد
وقال الفرزدق :

وجدتاً نهشلاً فضلت فقيماً كفضل ابن المخاض على الفصيل
وإذا أخرجت الالف واللام صار الاسم نكرة قال ذو الرمة :

وردت اعتسافاً والثريا كأنها على قمة الرأس ابن ماء ملحق
وكذلك ابن فاعل اذا افعل ليس باسم شيء وقال ناس : كل ابن أفعل معرفة لأنه
لا ينصرف ، وهذا خطأ لان افعل لا ينصرف وهو نكرة ، الا ترى انك تقول :
هذا أحمر قدم ، فترفعه اذا جعلته صفة للأحمر ، ولو كان معرفة كان نصباً
فالمضاف اليه بمنزل ، قول ذو الرمة :

كانا على أولاد احفت لامها ورمى السفا أنفاسها بسهام
35- جنوب ذوت عنها التناهي وانزلت بها يوم ذبات السيب ضيام (2)

(1) شرح الاشموني 219/3.

(2) ديوان ذي الرمة : 610 ، تحقيق كاريل مكارنتي ، عالم الكتب.

الاعراب : كأننا كان للتشبيه والنصب والضمير في محل نصب اسمها على أولاد أحقب ومجرور ومضاف ومضاف
اليه في محل رفع خبر كان لامها ماضي مبني على الفتح الضمير في محل نصب مفعول به الواو للعطف ورمي
معطوف على الفاعل المرفوع مضاف والسفا مضاف اليه مجرور أنفاسها مفعول به منصوب للمصدر رمي ومضاف
والضمير مضاف اليه بسهام جار ومجرور جنوب فاعل مرفوع للفعل لام زوت ماضي مبني على الفتح . صيام نعت
مجرور أولاد أحقب.

قال سيبويه في باب من المعرفة يكون الاسم الخاص شائعاً في الامة ، وليس واحداً منها أولى به من الآخر ، فإذا أخرجت الالف واللام صار الاسم نكرة. يعني اذا أخرجت من ابن اللبون وابن المخاض وما اشبه ذلك لأنه صار معرفة بالألف واللام فإذا نزعنا منه تنكر ، ثم قال وكذلك كل ابن افعل اذا كان ليس باسم لشيء ، ولم يمثله سيبويه بشيء ، وهو مثل قولك : وردت بابن اشقر ، وبطائر ابن طائر اخضر ، فاخضر واشقر ليسا باسمين وهما صفتان. وقال سيبويه : وقال ناس كل ابن افعل معرفة لأنه لا ينصرف وهو ما مثلت من قولهم ابن اشقر وابن اخضر وزعم هؤلاء ان اخضر واشقر وما اشبههما اذا اضفت الى واحد منهما ابن فهو معرفة لأنه لا ينصرف وقال سيبويه : وهذا خطأ لان افعل لا ينصرف وهو نكرة ، الا ترى انك تقول : أحمر قدم يريد ان احمر نكرة ولو لم يكن نكرة لم يوصف بقدم وقدم نكرة ، قال ذو الرمة :

كانا على أولاد أحقب لامها ورمى السفا انفسها بسهام
جنوب نوت عنها التناهي وانزلت بها يوم ذباب السبب ضيام
والشاهد فيه ان صيام نكرة وهو وصف لأولاد أحقب لو كان أولاد أحقب معرفة كما زعم كان المضاف اليه معرفة واذا صار معرفة لم يجز ان وصف بنكرة ، وقد وقع في البيت ضرورة قبيحة وهي تقديم المعطوف على المعطوف عليه ، لان قوله : رمى السفا معطوف على جنوب ، وهذا كما نقول قام وعبد الله زيد ، ومثله عليك ورحمة الله السلام ، ومثله جمعت وبخلاً ذميمة ، يريد ان لاحتها جنوب ورمى السفا.

وقد يقع (1) المعطوف قبل المعطوف عليه ان لم يخرج التقديم الى التصدير او الى مباشرة فاعل لا يتصرف او يتقدم ، عليه فلا يجوز : وعمرو زيد قائمان لتصدر المعطوف وفوات توسطه ، ولا ما أحسن وعمراً زيدا لعدم تصرف العامل ومثال التقديم الجائز :

كأنا على أولاد أحقت لامها ورمى السفا أنفاسها بسهام
جنوب ذوات عنها التناهي وأنزلت بها يوم ذباب السبب ضيام

(1) شرح الاشموني 219/3.

والابيات شواهد على ان هذه المضافات رغم اضافتها الا انها ليست معارف بدليل انها تدخل عليها الالف واللام وانها توصف بالنكرات. وهناك شاهد آخر في ثاني النموذجين على جواز وقوع المعطوف قبل المعطوف عليه في ضرورة الشعر. ومن الشواهد :

36- فيالك من دار تحمل أهلها ايادي سبأ بعدي وطال احتيالها (1)- فأما ما (2) منتهى اوائله الياءات في الإضافة فان حكمه ان تسكن ياءاته في الرفع والخفض كما ان ذلك جائز في غير هذا الموضع ، وتسكن الياءات في النصب أيضا لأنه منقول عن موضع كان يجب هذا فيه ، لما قلت في جمع ارض ارضون فحركت لتدل على انها جمع بالالف والتاء فلزمها الحركة لأنها اسم غير نعت ، بمنزلة ثمرات وحصيات.

فتقول : قالي قلا على هذا ولو حرك محرك في الشعر مضطراً لجاز فيه فيمن رأي ان يجعلها اسماً واحداً وانشد هذا البيت : سيصبح فوق أقم الريش واقفاً بقالو قلا او من وراء ابيل ومن أضاف يجعل قالي قلا اسماً لمذكر ، قال قالي قلاً وان جعل قلا اسماً للمؤنثة لم يصرفه وكان موضعه موضع خفض ، وكذلك ايادي سبأ الا ان هذه مثله ، وينشد هذا البيت على وجهين : أما من أضاف فيقول :

فيالك من دار تحمل أهلها أيادي سبأ بعدي وطال احتيالها ومن لم يصف اورد المعرفة لم ينون.

والشاهد فيه (3) انه ضاف ايادي الى سبا ونون سبأ فعلم انه مضاف اليه ، فاذا قال قائل : لم لا يكون غير مضاف ويكون الاسمان اسماً واحداً ، ويكون بمنزلة قولك : هذا معدي كرب ومعدي كرب آخر ، فينون وهو مجعول مع الاسم الأول

(1) ديوان 501 .
الأعراب : الفاء للعطف يالك لنداء المتعجب منه من دار جار ومجرور تحمل ماضي مبني على الفتح أهلها فاعل مرفوع مضاف الضمير مضاف اليه ايادي سبا مفعول به منصوب والجملة في محل جر نعت . بعدي ظرف منصوب مضاف والضمير مضاف اليه الواو للعطف طال مبني على الفتح احتيالها فاعل مرفوع مضاف والضمير مضاف اليه.

(2) المقتضب 26/4.

(3) شرح أبيات سيبويه 252/2.

اسماً واحداً ، قيل له : هذا غلط ليس هذا من ذلك لان ايادي سبا وخمسة عشر وما أشبهها جعل الاسمان فيهما اسماً واحداً وبيننا جميعاً في حال التثنية ، فالتثنية يتمتع منه وهو نكرة ، ومعدي كرب وما اشبه أسماء مركبة معربة تمنع من الصرف فإذا زالت العلة التي تمنع الصرف نون وجرى بوجهه في الاعراب.

ومن الشواهد :

37- أبت ذكر عودون أحشاء قلبه خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل (1)-
استشهد ابن جني (2) على قراءة الحسن وابي شمال ((وتركهم في ظلمات لا يبصرون)) (3) ساكنة اللام ، وقال : ذلك في ظلمات وكسرات ثلاث لغات ، اتباع اتباع الضم والضم والكسر الكسر ، ومن استثقل اجتماع الثقيلين فتارة يعدل الى الفتح في التالي فيقول : ظلمات وكسرات وأخرى يسكن ظلمات وكسرات ، وكل ذلك جائز حسن فأما وقد اسكنوا المفتوح وهو ضرورة قول ذي الرمة :

ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل
وقول لبيد :

رحلن لشقة ونصبين نصباً لو غرات الهواجر والسموم
قال الزمخشري (4): (والمؤنث الساكن الحشو لا يخلو من ان يكون اسماً او صفة فإذا كان اسماً تحركت عينه في الجمع اذا صحت بالفتح في المفتوح الفاء كحمرات وبه وبالكسر في المكسورها كسدرات ، وبه وبالضم في المضمومها كغرفات وقد تسكن العين في الضرورة في الأول ، وفي السعة في الباقيين في لغة تميم).

وابن يعيش (5) يقول : (وأعلم ان ما كان من هذه الأسماء الثلاثة المؤنثة بوزن فعله كقطعة وجفنة فإنك تفتح العين في الجمع ابدأً اذا كان اسماً نحو حفنات وقصعات كأنهم فرقوا بذلك بين الاسم والصفة فيفتحون عن الاسم ويقولون تمرات

(1) الديوان 1337.

الاعراب : ابت ماضي مبني على الفتح ذكر فاعل مرفوع عدون ماضي مبني على السكون الضمير في محل رفع فاعل احشاء قلبه مفعول به منصوب مضاف ومضاف اليه ومضاف ومضاف اليه خفوقاً مفعول ثاني منصوب الواو للعطف رفضات مضاف الهوى مضاف اليه مجرور في المفاصل جار ومجرور.

(2) المحتسب 65/1.

(3) سورة البقرة الآية 17.

(4) شرح المفصل 28/5.

(5) شرح المفصل 28/5.

ويسكنون الصفة فيقولون : جارية خدلة وجوار خدلات ، وحالة سهلة وحالات سهلات.

وانما فتحوا الاسم وسكنوا النعت لخفة الاسم وقوته وثقل الصفة وضعفها ، لان الصفة جارية مجرى الفعل اثقل من الاسم لأنه لا يقتضي فاعلاً فصار كالمركب منهما ، فلذلك كان اثقل من الاسم ولا يجوز اسكانه الا في ضرورة الشعر نحو قول ذي الرمة :

ابت ذكر عودن احشاء قلبه خفوقاً ورفضات الهوى في المفاصل
وقال الآخر :

او تستريح النفس من زفراتها.

وقيل انها لفة ، ومنه قول لبيد :

رحلن لشقة ونصب نصباً لوغرات الهواجر والسموم
فسكن كما سكن ذو الرمة.

والمبرد⁽¹⁾ يقول : اما النعوت فلا تكون إلا ساكنة للفصل بين الاسم والنعت وذلك قولك : ضخمة وضخمت وعلبة وعبلات وخدلة وخدلات ، واما قولهم العبلات فلما قصدوا الى علبة وهو اسم ، واما قولهم في جمع ربعة ربعات فلانه جرى عندهم مجرى الاسم اذ صار يقع للمؤنث والمذكر على لفظ واحد بمنزلة قولك : فرس للذكر والانثى وكذلك انسان وبعير يقع على المذكر والمؤنث ، وان كان في اللفظ مذكراً كما ان ربعة في اللفظ مؤنث وهو يقع على المذكر والمؤنث فبعير يقع عليها.

واما قولهم شاة لجة وشاء لجات فزعم سيبويه انهم يقولون : لجة ولجة ، وانما قالوا لجات على قولهم لجة ، وقال قوم : بل حرك لأنه لا يلتبس بالمذكر لأنه لا يكون الا في الاناث ، ولو اسكنه مسكن على انه صفة كان مصيباً وقد جاء في الأسماء بالإسكان في فعله وانشدوا لذي الرمة ورفضات الهوى في المفاصل وهو جمه رفضة.

(1) المقتضب 195/2.

جمع المؤنث السالم الذي على وزن فعله ان كان اسماً تحرك عينه في الجمع وان كان صفة تسكن العين في الجمع وقد يحدث ان تسكن عين الاسم او تحرك عين الصفة في ضرورة الشعر .

ومن اغلاطهم (1) وما يتعابون به من الالفاظ والمعاني من نحو قول ذي الرمة :
والجيد من ادمانه عنود (2) . وقوله وكان يعاب ذي الرمة بقوله :

38- حتى اذا دومت في الأرض راجعة كبر ولو شاء نجى نفسه الهرب (3)
فقيل : انما يقال دوى في الأرض ودوم في السماء وعيب أيضا قوله : والجيد من ادمانه فقيل : انما يقال ادماء وادم والادمان جمع كأحمر وحمران وانت لا تقول احمر حمرانه ولا صفرانه ، وكان أبو على يقول : بني من هذا الأصل فعلاؤه كخمصانة ، وهذا ونحوه مما يعتد به في اغلاط العرب .
ومن الشواهد أيضا :

39- هجوم عليها نفسه غير انه متى يرم في عينيه بالشبح ينهض (4)
وفي الكتاب (5) : واجروا اسم الفاعل اذا أرادوا ان يببالغوا في الامر مجراه اذ كان على بناء فاعل ، لأنه يريد به ما أراد بفاعل من إيقاع الفعل ، الا انه يريد ان يحدث عن المبالغة فما هو الأصل الذي عليه اكثر هذا المعنى ؟ فعول ، وفعيال وفعال ، ومفعال وفعل ، وقد جاء فعيل كرحيم وعليم وقدير وسميع وبصير ، يجوز فيهن ما جاز في فاعل من التقديم والتأخير والاضمار والاظهار ، لو قلت : هذا ضروب رؤوس الرجال وسوق الابل /، على : وضروب سوق الابل جاز كما نقول : هذا ضارب زيد وعمراً تضمراً ضارب عمراً .

ومما جاز فيه مقدماً ومؤخراً على نحو ما جاء في فاعل قول ذي الرمة :

هجوم عليها نفسه غير انه متى يرم في عينيه بالشبح ينهض

(1) الخصائص ابن جنى 281/3 - 196 .

(2) ديوان ذي الرمة .

(3) ديوان ذي الرمة 103 .

(4) ديوان ذي الرمة 1832 .

الاعراب : هجوم خبر مرفوع لمبتدأ تقديره هو عليها جار ومجرور نفسه مفعول به منصوب لهجوم مضاف ومضاف اليه غير للاستثناء انه ان للتوكيد والنصب والضمير في محل نصب اسم ان منى أداة شرط جازمة تفيد الظرفية يرم مضارع مجزوم في عينيه جار ومجرور ومضاف ومضاف اليه بالشبح جار ومجرور ينهض مضارع مجزوم في جواب الشرط وجملة الشرط وجاوبه في محل رفع خبر ان .

(5) كتاب سيبويه 13/1 .

وقال أبو ذؤيب الهذلي :

قلبي دينه واهتاج للشوق انها على الشوق اخوان الغراء هيج
وقال القلاح :

أخا الحرب لباساً اليها جلالها وليس بولاج الخوالف اعقلا
وسمعنا من يقول والحديث لسيبويه (اما العسل فانا شراب) وقال :

بكيت أخا اللاواء يحمديومه كريم رؤوس الدار عين ضروب
وقال أبو طالب بن عيد المطلب :

ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زاداً فإنك عاقر
هذا في اعمال اسم الفاعل وصيغة المبالغة وانها تعمل على فعلها فترفع الفاعل
وتنصب المفعول به كما في النماذج.

ومن الشواهد :

الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا سلامها (1)-
قال ابن هشام (2) في ابدال الواو ياء ، اذا كنت عين لفعل جمعاً صحيح اللام
كصيم ونيم ، والأكثر فيه التصحيح تقول : صوم ونوم ويجب ان اعتلت اللام لثلاث
يتوالى اعلالان ، او فصلت من العين نحو : صوام ونوام لبعدها حينئذ من الطرف
وشذ قوله :

فما ارق النيام الا كلامها .

1. ديوان ذي الرمة 1003.

الاعراب : الا للاستفتاح والتنبيه ماضي مبني على الفتح ، تاء التأنيث الساكنة لا محل لها من الاعراب الضمير نا
في محل نصب مفعول به ، مية فاعل مرفوع مضاف بدل مرفوع ومضاف منذر مضاف اليه مجرور الفاء للعطف
ما للنفي ارق مبني على الفتح النيام مفعول به منصوب الا للاستثناء سلامها فاعل مرفوع مضاف والضمير
مضاف اليه.

2. أوضح المسالك الى الفية ابن مالك : جمال الدين عبد الله بن هشام ، تحقيق بركات يوسف هبود - دار الفكر
بيروت - لبنان 391/3.

قال أبو الفتح ⁽¹⁾ : تصحيح لهذا يدلّك على ان صيماً مشبه بعتي ، لما قربت العين من اللام ولم يفصل بينهما شيء الا ترى ان الف فعال لما حجرت بين العين واللام بعدم ولم يجز قلبها ، وهذا هو القياس ، لأنه لما كان صوم مع قرب الواو من الطرف ، الوجه فيه التصحيح ، كان التصحيح اذا تباعدت الواو عن الطرف لا يجوز غيره ، وقد جاء حرف شاذ وهو قولهم فلان في صيابة قومه . يريدون في صوابة أي في صممهم وخالصهم ، وهو من صاب يصوب اذا نزل كان عرقه قد ساخ وتمكن وقياسه التصحيح ولكن هذا مما هرب فيه من الواو والياء لثقل الواو ، وليس ذلك بعلّة قاطعة ، وانشد ابن الاعرابي لذي الرمة :
اذا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا كلامها
وقال أنشدني أبو القمر هكذا بالياء وهو شاذ وحكى ان له وجهاً من القياس .
وفي موضع آخر يقول أبو الفتح : بين هذا الباب وباب صيم فرق وذلك ان لك ان تقول صوم وصيم جميعاً فاذا جاءت الالف لم يجز الا صوام على ان ابن الاعرابي قد انشد لذي الرمة :
الا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا سلامها
قال انشدني أبو القمر بالياء ⁽²⁾ :
وعند الاشموني ⁽³⁾ : وشاع الاعلام بقلب الواو ياء اذا كانت عيناً لفعل جمعاً صحیح اللام نحو : نيم جمع نائم ، وصيم جمع صائم وجيع جمع جائع في جوع ومعرض تغلي المراحل تحته عجلت طبته لقوم جيع .
ووجه ذلك ان العين اشبهت اللام لقربها من الطرف فاعلت كما تعل اللام فقلبت الواو الأخيرة ياء ثم قلبت الواو الأولى ياء وادغمت الياء في الياء .
ومع كثرته التصحيح اكثر منه نحو : نوم صوم ويجب التصحيح ان عتلت اللام لئلا يتوالى اعلالان وذلك كشوي وغوي جمع شاو او فصلت من العين لنوام وصوام لبعد العين حينئذ من الطرف ، او نحوه نيام شنوذ روى في قوله :

(1) المنصف ابن جني ج 5/2 ، 49 والممتع في التصريف لابن عصفور الاشبيلي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ك 1987 م ، 498/2 .

(2) المصنف ج 5/2 ، 49 .

(3) شرح الاشموني ج 4 ، ص 546 .

إذا طرقتنا مية ابنة منذر فما ارق النيام الا كلامها
وعليه فقول ذي الرمة نيام بإعلان الواو شاذ والاجود التصحيح ان نقول صوام لان
الواو تقلب ياء اذا تطرفت ولمام لم تغل في صوم مع قريبا من الطرف فكان الأجور
ان تصح في صيام لبعدها بعد دخول الالف عن الطرف ، لكنها اعتلت شذوذاً.
ومن الشواهد :

40- تكاد اواليها تغري جلودها ويكتحل التالي بمور وحاصب (1)
استشهد به الشنقيطي (2) على ان الحذف المجفف من اقبح الضرورات والاصل اوائلها
فانه زاد ونقص وكلا الامرين قليل في مثله.

وعند ابن جني (3): ان اللام لما قدمت في موضع الهمزة العارضة في الجمع اشبهتها
فجرى عليها حكمها فغيرت كما تغير العارضة في الجمع ، كما تقول : في جمع قوس
(قسي) واصله قؤوس ثم تقدم السين وتؤخر الواو فكان يجب ان تصح لأنها عين
الفعل فيقال قسؤ ولكنهم لما أخرجوا العين الى موضع اللام اعلت كما تغل اللام ، فجرت
قسي مجرى عصي.

يقول : وكان الخليل ذهب الى القلب في هذا لأنه قدر رأهم قبلوا نظيرة مما لامة
صحيحة نحو قول الشاعر : انشده سيبيويه :

تكاد اواليها تغري جلودها ويكتحل التالي بمور وحاصب
يريد اوائلها ، وقول الآخر :

وكان اولها كعاب مقامر ضربت على شزن فهن شواعي
قالوا : يريد شوائع

وعند السيوطي (4) في حديثه عن الضرائر قال : واقبح الضرائب الزيادة المؤدية الى ما
ليس من كلامهم ، والنقص المجفف ، والعدل عن ضيغة الى أخرى وأيضا نقل حركة
وحرف الغير محلة كقوله : تكاد اوليها تغري جلودها ، أي اوائلها.

(1) الديوان 1848.

الاعراب : تكاد مضارع اواليها اسم تكاد مرفوع بضمه مقدرة تغري مضارع مرفوع فاعل مستتر تقديره هي جولدها
مفعول به منصوب مضاف ومضاف اليه الواو للعطف يكحتل مضارع مرفوع التالي فاعل مرفوع بمور جار
ومجرور الواو للعطف حاصب معطوف على مور.

(2) الدرر اللوامع 213/6.

(3) المنصف 7/2.

(4) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين بن ابي بكر السيوطي ، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب
العلمية ، بيروت ، لبنان ج3 ، 238.

وعند ابن جني قال : انشد سيبويه :

لها اشارير من لحم تثمره من الثعالي ووخز من أرانيها
قال أراد الثعالب والارنب⁽¹⁾ فلم يمكنه ان يقف على الباء فابدل منها حرف يمكن
ان يقفه في موضع الجر ، وهو الياء قال : انه حذف من الكلمة شيئاً ثم عوض
منه الياء .

ويحتمل ان تكون الثعالي جمع ثعالة وهو الثعلب واراد ان يقول : ثعائل فقلب ،
فقال : ثعالي كما قال :

وكان اولها كعاب مقامر ضربت على شزن فهن شواعي
أراد شوائع . ومن ابيات الكتاب قول ذي الرمة :
تكاد اوليها تغري جلودها ويكتحل التالي بمور وحاصب
يريد اولها .

البيت شاهد على انه قد تبدل الحروف او يحل بعضها محل بعض في ما يعرف
بالقلب المكاني .

لكنه كما ذكر من اقبح الضرورات التي يلجأ اليها الشاعر .
ومن الشواهد :

41- يا ما أميلح غزلاًناً شذن لنا من هؤلئانكن الضال والسمر⁽²⁾
أورد سيبويه⁽³⁾ على ان التصغير في فعل التعجب راجع الى المفعول المتعجب
منه ، أي هن مليحات ، والتصغير للشفقة ، وانشدهن في باب التعجب أيضاً
على ان الكوفيين غير الكسائي زعموا اسميته وستدلوا عليها بتصغيره .
وعلل ذلك سيبويه بانهم أرادوا تصغير الموصوف بالملاحة كأنك قلت مليح لكنهم
عدلوا عن ذلك وهم يعنون الأول ومن عاداتهم ان يلفظوا بالشيء ويريدون شيئاً
آخر .

(1) سر صناعة العرب : أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق ج 2 ، ص 742 .

(2) ليس في ديوان ذي الرمة :

الاعراب : يا لنداء المتعجب منه ما التعجبية في محل رفع مبتدأ ملح فعل ماضي مبني على الفتح فاعله ضمير
مستتر تقديره هن ، غزلاًناً مفعول به منصوب ، شذن ماضي مبني على السكون نون النسوة في محل رفع فاعل لنا
جار ومجرور من هؤلئانكن جار ومجرور ومضاف اليه شبه الجملة ي محل رفع خير الضال مبتدأ مرفوع الواو
للعطف والسمر معطوف على الضال .

(3) كتاب سيبويه 73/1 .

وعند ابن الانباري (1) في مسائل الخلاف بين الكوفة والبصرة انهم استدلوا به على اسمية افعال التفضيل بتصغيره وأجيب عنهم بثلاثة أوجه :

أحدها : ان التصغير في هذا الفعل ليس على حد التصغير في الأسماء وانه على اختلاف ضرورية من التحقير والتقليل والتقريب والتحزن والتعطف كقوله صلى اله عليه وسلم (.... اصحابي) والتعظيم كقوله : دويهية تصغر منها الانامل والتمدح كقوله (أنا جذيلها المحكك) فإنه يتناول الاسم لفظاً ومعنى والتصغير اللاحق فعل التعجب انما يتناوله لفظاً لا معنى.

وأيضاً في البيت شاهد آخر على تصغير اسم الإشارة شنوذاً ، قال الجوهري في الصحاح : ولم يصغروا من الفعل غير هذا وغير ما أحسنه.

(1) الانصاف في مسائل الخلاف 127/1.

المبحث الثاني شواهد الأفعال

وأول شواهد الأفعال من قول ذي الرمة :

42- حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلداً قفراً⁽¹⁾
اثبت الكوفيون والاخفش ، معنى ثالثاً وهو الا العطف كالواو ، وخرجوا عليه
(لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا)⁽²⁾ و ((لا يخاف لدي المرسلون
الا من ظلم))⁽³⁾ أي : ولا الذين ظلموا ولا من ظلم.
وتأولها الجمهور على الاستثناء المنقطع ، واثبت الاصمعي وابن جني لها معنى
رابعاً وهو الزيادة ، وخرجوا عليه قوله :
حراجيج لا تنفك الا مناخة . وخرج عليه ابن مالك :
أرى الدهر الا مجنوناً باهلة واجيب بتقدير لا في الثاني ، بان تنفك تامة ففيها
نفي ، ومناخة حال.

وان قيل لم جاز⁽⁴⁾ ((ما كان زيداً الا قائماً)) ولم يجز ما زال زيد الا قائماً ، قيل:
لان الا اذا دخلت في الكلام ابطلت معنى النفي فاذا قلت : ما كان زيد الا قائماً
كان التقدير فيه : كان زيد قائماً واذا قلت : ما زال زيد الا قائماً صار التقدير زال
زيد قائماً ، وزال لا تستعمل الا بحرف النفي ، فلما كان ادخال حرف الاستثناء
يوجب ابطال معنى النفي ، وكان يجوز استعمالها من غير حرف نفس وزال لا
يجوز استعمالها الا بإدخال حرف النفي ، جاز ما كان زيداً الا قائماً ولم يجز ما
زال زيد الا قائماً ، اما قول الشاعر :

حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلد قفراً
فالخبر قوله على الخسف وتقديره ما تنفك على الخسف الا ان تناخ او نرمي بها
بلداً قفراً.

(1). الديوان 1419.

الأعراب : حراجيج خير مرفوع مبتداه محذوف والتقدير هي حراجيج ما نفية تنفك فعل مضارع مرفوع فاعله مستتر ، الا ملغاة مناخة حال منصوب من فاعل تنفك على الخسف جار ومجرور متعلق بقوله مناخة او بمعنى الى نرمي مضارع منصوب بان المضمر بعد او بها جار ومجرور متعلق بقوله نرمي مفعول به منصوب قفراً صفة .

(2) سورة البقرة 150 ، سورة العنكبوت الآية 46.

(3) سورة النمل الآية 10-11.

(4) اسرار العربية لابن الانباري 142.

على انه خطئ⁽¹⁾ ذو الرمة لان ما تتفك واخواته بمعنى الاجياب من حيث المعنى لا يتصل الاستثناء بخبرها ، وذكر عن ذلك جوابين احدهما : ان تتفك تامة ، ومناخة حال ، وعلى الخسف متعلق بمناخة ، ونرمي معطوف على مناخة ، وثانيها : أنها ناقصة وعلى الخسف خبرها ، ومناخة حال.

والمخطئ هو أبو عمرو بن العلاء ، قال المزرباني⁽²⁾ في الموشح : حدثنا الاصمعي سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول : اخطا ذو الرمة في قوله حراجيج ما تتفك الا مناخة ، البيت في إدخاله الابدع قوله ما تتفك ، قال كان الصولي ينشده.

حراجيج ما تتفك الا مناخة ، والال هو الشخص ويحتج ببيته الذي ذكر فيه الال: فلم تهبط على سفوان حتى طرحن سخالهن وصرن آلاً وان قصد ايجاب خبر (ما) قرن بالا ان قيل وان قرن بتنفيس او قد او لم خلافاً للقراء لا زال واخوته ولا تكون اسم هذه نكرة.

اذا قصد ايجاب خبر منفي أياً كان وقرن بالا ان قبل ذلك نحو : ما كان زيد الا قائماً ، وليس زيد الا قائم ، وسواء هذا الباب او غيره نحو : ما ظننت زيد الا قائماً ، فإن لم يقبل ذلك بان كان الخبر لا يستعمل الا منفياً لم يجز دخول الا عليه ، نحو : ما كان مثلك الا احد وما كان زيد الا زائلاً ضاحكاً وكذلك لا تدخل على خبر زال واخوته لان نفيها ايجاب فان قولك ما زال زيد عالماً فيه اثبات العلم لزيد فهو كقولك كان زيداً عالماً وهذا لا يدخل عليه الا فكذلك ذاك اما قول ذي الرمة :

حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلداً قفراً فقيل خطأ منه ولهذا لم يحتج الاصمعي بشعره لكثرة ملازمته الحاضرة ففسد كلامه وقيل مؤول على زيادة الا وتمام تتفك ومناخة حال.

(1) خزانة الادب 491/4.

(2) همع الهوامع 230/1.

اما الاشموني (1) فيقول : أما ما زال واخواتها فنفياها ايجاب فلا يقترن بها خبر كان الخالية من نفي لتساويهن في اقتضاء ثبوت الخبر وما اوهم خلاف ذلك فقول كقوله : حراجيج ما تنفك الا مناخة.

أي ما تنفك عن الانصاب الا في حال اناختها على الخسف او نرمي بها بلدا قفراً .

فتنفك هنا تامة ويجوز ان تكون ناقصة وخبرها على الخسف ومناخة منصوب على الحال ، أي لا تنفك على الخسف الا في حال اناختها .

والشاهد انه وقع ما ظاهرة ان خبر تنفك الناقصة قد اقترن بأداة الاستثناء ، وهو لا يجوز من ناحية ان ما تنفك ومثل ذلك اخوات تنفك ايجاب والاستثناء المقرع لا يقع بعد ايجاب.

اما رأي الاشموني معنى الأفعال الناقصة التي اوائلها الحرف النافي فهي في معنى واحد وهو استمرار الفعل بفاعله في زمانه ولدخول النفي فيها على النفي جرت مجرى كان في كونها للإيجاب ومن ثم لم يجر : ما زال زيد الا مقيماً ، وخطأ ذو الرمة في قوله :

حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمي بها بلداً قفراً وفي حاشية الجمل (2) : الوجهان منفكين من انفك الذي يعمل عمل كان واسمها مستكن فيها والخبر محذوف عما هم عليه ، وقيل انها تامة فلا تحتاج لتقدير خبر .

وقال ابن هشام (3) : أ ، الا تكون بمنزلة غير فيوصف بها لكنها تفارقها من وجوه منها : ان تكون الا زائدة ، قاله الاصمعي وابن جني وحملوا عليه قوله : حراجيج ما تنفك الا مناخة.

وقيل في البيت غلط منه وقيل من الرواة وان الرواية الا بالتثوين أي شخصاً ، وقيل تامة بمعنى ما تنفصل عن التعب ، او ما تخلص عنه ، فنفيها نفي ومناخة حال .

(1) شرح الاشموني 121/1 - 349.

(2) شرح الاشموني 121/1.

(3) معنى اللبيب 73/1.

وقال جماعة (1): "كثيرة هي ناقصة والخبر على الخسف ومناخة حال وهذا فاسد لبقاء الاشكال اذ لا يقال جاء زيد الا راكباً.

قال ابن الشجري (2): فيا مالىه وليس دخول الا في هذا البيت خطأ كما يتوهم بعضهم ، لان بعض النجاة قدر في تنفك التمام ونصب مناخة على الحال. فتنفك هنا مثل ((منفكين حتى تأتيهم البينة)) (3) فالمعنى ما ينفصل عن جهد ومشقة الا في حال ناختها على الخسف ورمى البلد القفر بها أي تنفك من شديد الى شدة.

وعند المرادي (4) : وفي اقسام الا : الا التي هي زائدة هذا قسم غريب قال به الاصمعي وابن جني في قول الشاعر : حراجيج ما تنفك الا مناخة . أي ما تنفك مناخة والا زائدة لان ما زال واخوتها لا تدخل (إلا) على خبرها ، لان نفيها ايجاب ، فلا وجه لدخول الا وهذا قول ضعيف ، فان الألم تثبت زيادتها ، وقد خرج البيت على وجهين احدهما : ان تنفك تامة وهي مطاوع فكه اذا خلصه او فصله ومناخة حال ، والثاني : انها ناقصة والخبر في قوله على الخسف ومناخه حال من الضمير المستكن في الجار وهذا قول الفراء . وابن جني في المحتسب يجعلها زائدة أي ما تنفك مناخة (5). وعليه فالقول في ما انفك على وجوه :

1. أنها فعل ناقص لا يأتي الا منفيماً ملازماً له النفي ودخول أداة الاستثناء يبطل النفي لذلك خطأوا اذا الرمة في قوله ما تنفك الا مناخة وجعلوا خبرها على الخسف ومناخة حال.

2. وقيل بل تنفك تامة وهي مطاوع فكه اذا خلصه وفصله ومناخة حال.

3. وقيل بل ناقصة والا زائدة أي ما تنفك لان ما زال واخواتها لا تدخل الا على خبرها.

(1) مغنى اللبيب 73/1.

(2) مغنى اللبيب 73/1.

(3) سورة البينة الآية 1.

(4) الجني الداني في حروف المعاني : الحسن بن قاسم المرادي ، تحقيق قمر الدين قباوة محمد نديم فاضل ، دار

الكتب العلمية بيروت 1992.

(5) المحتسب ، ابن جني 329/1

والكوفيون جعلوا لها معنى العطف كالواو وخرجوا عليه قوله تعالى : ((لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين ظلموا)) أي لا الذين ظلموا و ((لا يخف لدي المرسلون الا من ظلم)) أي ولا من ظلم. وبعضهم انشد البيت :
حراجيج ما تنفك الا مناخة ، والآل هو الشخص.
ومن شواهد قوله :

طوى النخر والاحراز ما في غروضها فما بقيت الا الضلوع الجراشع⁽¹⁾
عند العينيني⁽²⁾ ان الاستشهاد فيه قوله : فما بقيت حيث انث الفعل على ان المختار كان حذف التاء لوجود الفصل بـ إلا.
كذا قال ابن مالك : لكن التانيث خاص بالشعر نص عليه الاخفش واشند على التانيث :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم
اما الاشموني⁽³⁾ فيقول : يضعف اثبات التاء مع المضمرة المنفصلة وقد يبيح الفصل بين الفعل وفاعله الظاهر الحقيقي التانيث على ترك التاء ، قال : والحذف مع الفصل بالا افضل ، ك(ما زكا الا فتاة ابن العلا) ويجوز ما زكت .
كقوله :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم
وقوله :

ما بقيت الا الضلوع الجراشع ، في كل منها المختار هو حذف التاء لوجود الفصل وعند ابن عقيل⁽⁴⁾ : اذا فصل بين الفعل والفاعل المؤنث بـ (إلا) لم يجز اثبات

(1) الديوان 1269.

الاعراب : طوى فعل ماضي مبني على الفتح النحر فاعل مرفوع الواو للعطف والاحراز معطوف على الفاعل مرفوع ما اسم موصول في محل نصب مفعول به في غرضها جار ومجرور مضاف ومضاف اليه وشبه الجملة صلة الموصول ، الفاء للعطف ما نافية ، بقيت ماضي مبني على الفتح تاء التانيث لا محل لها من الاعراب لا للاستثناء الضلوع فاعل بقيت مرفوع الجراشع نعت مرفوع.

(2) المقاصد النحوية 477/2.

(3) شرح الاشموني 258/2.

(4) شرح ابن عقيل ج 1 ، ص 377.

التاء عند الجمهور فتقول : ما قام الا هند ، وما طلع الا الشمس ولا يجوز ما قامت الا هند ، وما طلعت الا الشمس ، وقد جاء في الشعر كقوله :
فما بقيت الا الضلوع الجراشع .

وشهادته في قوله وما بقيت الا الضلوع بتأنيث الفعل مع كونه قد فصل عن فاعل بالا وهو ان جاز في الشعر مقبول في غيره.

قال أبو الفتح في قراءة من قرأ ((فاصبحوا لا يرى الا مساكنهم))⁽¹⁾ قال :
اما ترى بالتاء ورفع المساكن فضعيف في العربية والشعر أولى ، بجوازه من القرآن وذلك انه من مواضع العموم في التذكير ، فكأنه في المعنى لا يرى شيء الا مساكنهم واذا كان المعنى هذا كان التذكير ، لإرادته في الكلام.

اما ترى فإنه على معاملة الظاهر ، والمساكن مؤنثة فأنت على ذلك ، وانها الصواب ما ضرب الا هند ولسنا نريد بقولنا انه على اضمار احد وان هنداً يدل من احد المقدر هنا وانما المراد ان المعنى هذا فلذلك قدم امر التذكير ، وعلى التأنيث قال ذو الرمة : يرى النحر والاجرال ما في فروضها فما بقيت الا الضلوع الجراشع وهو ضعيف.

اجمعوا على ان الفاعل المؤنث لا يجوز ان تحلق تاء التأنيث فعله ، اذا فصلت (إلا) بين الفاعل وفعله نحو ما قام الا هند ، فإنه لا يجوز ما قامت الا هند لكنهم اجازوا ذلك في ضرورة الشعر.
وقوله :

43- او حرة عيطل ثلجاء مجقرة دعائم الزور نعمت زورق البلد⁽²⁾
عند الزمخشري⁽³⁾ ويؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان نحو قولك : نعمت المرأة هند وان شئت قلت : نعم المرأة هند ، وقالوا هذه الدار نعمت البلد لما كان البلد الدار كقولهم من كانت امك وقال ذو الرمة :

(1) سورة الاحقاف الآية 25.

(2) الديوان 174.

الاعراب : او للعطف بحسب ما قبلها حرة خبر مرفوع لمبتدأ محذوف تقديره هي ، عيطل ثجاء ومجقرة نعت مرفوع في كل مرة دعائم قيل منصوب على عل التشبيه بالمفعول به مضاف والزور مضاف اليه مجرور ، ونعت ماضي مبني على الفتح ، تاء التأنيث لا محل لها من الاعراب ، زورق فاعل نعم مرفوع مضاف البلد مضاف اليه مجرور المخصوص بالمدح محذوف وهو الناقة .

(3) شرح المفصل 7-136.

أو حرة عيطل تلجاء مجقرة دعائم الزور نعمت زورق البلد
وتقول نعم الرجلان اخواك ونعم الرجال اخوتك ونعمت المرأتان هند ودعج ونعمت
النساء بنات عمك.

ويقول ابن يعيش⁽¹⁾: واعلم ان نعم وبئس اذا وليهما منث كنت مخيراً في الحاق
علامة التأنيث بهما وتركهما فتقول نعمت الجارية هند وبئست الامة جاريتك وان
شئت قلت نعم الجارية هند ، وبس الامة جارتك ، فإن قيل فمن اين حسن اسقاط
علامة التأنيث من نعم وبئس اذا وليهما مؤنث ولم يحسن ذلك في غيرهما ؟
قيل : اما من الحق علامة التأنيث فأمره ظاهر وهو لا يذان بانه مسند الى مؤنث
قبل الوصول اليه كما يكون في سائر الأفعال كذلك ، من نحو : قامت هند ومن
اسقطها فعله ذلك ان الفاعل هنا جنس ، والجنس مذكر ، فاذا انث اعتبر اللفظ ،
واذا ذكر حمل على المعنى وعلى هذا نقول : هذه الدار نعمت البلد فتؤنث لأنك
تعني داراً فهو من الحمل على المعنى ، ومثله قولهم من كانت امك ، فتؤنث من
لأنه في معنى الأم.

وقول ذي الرمة ، الشاهد فيه (نعمت زورق البلد) انث الفعل مع انه مسند الى
مذكر وهو زورق البلد لأنه يريد الناقة ، فأنت على المعنى كما انث مع البلد.
ويقول الازهري⁽²⁾: على انه قد يؤنث نعم لكون المخصوص بالمدح مؤنثاً وان
كان الفاعل مذكراً ، فانه انث مع نعم مع انه مسند الى مذكر وهو زورق البلد
لأنه يريد الناقة ، فأنت على المعنى كما انث مع البلد في قولهم هذه الدار نعمت
البلد حيث أراد الدار ، كقول القائل :

نعمت جزاء المتقين الجنة دار الأمانى والمنى والمنى
وابن عصفور⁽³⁾ يقول عن نعم وبئس : اذا كان فاعلها مذكراً لم يكن به مؤنث
لم تحلقها علامة التأنيث ، و اذا كان مؤنثاً لم يكن به عن مذكر جاز الحاق
علامة التأنيث واسقاطها ، فتقول : نعمت المرأة هند ونعم المرأة هند لان الفاعل
انما يراد به الجنس ، وكأنك جعلت الممدوح او المذموم جميع الجنس فاذا قلت

(1) شرح المفصل 7 - 137.

(2) شرح التصريح على التوضيح .

(3) المقرب 68/1.

زيد نعم الرجل جعلت زيدا جمع جنس الرجال الممدوحين كما تقول : قام النساء وقامت النساء وكذلك تقول نعم المرأة ونعمت المرأة ، فصار قولك المرأة بمنزلة النساء ، فان كان المذكر كني به عن مؤنث الحقتها علامة التأنيث ان شئت ، نحو قولك هذه الدار نعمت البلد ، لان البلد هنا كناية عن الدار وعلى ذلك قول ذي الرمة : نعمت زروق البلد فالزورق مذكر ، ولكن الحقت علامة التأنيث لما كني به عن الحرة.

البيت شاهد على ان تاء التأنيث تلحق نعم وبئس اذا كان المخصوص بالمدح والذم مؤنثاً ، وان كان الفاعل في نعم وبئس مذكر ، فيؤنث الفعل وهو مسند الى مذكر يون المعنى مؤنث ، وهذا الامر على الجواز فلك ان تلحق تاء التأنيث على المعنى ولك ان تحذفها حملاً على اللفظ.
ومن وشاهده :

44- مشين كما اهتزت رماح تسفهت اعاليتها مر الرياح النواسم (1)
ايضاً عند العيني الاستشهاد فيه قوله : تسفهت حيث انث الشاعر مع ان فاعلها مذكر وهو لفظ (مر) وذلك انه اكتسب التأنيث من المضاف اليه وهو الرياح (2).
وزعم يونس انه سمع رؤية يقول : ما جاءت حاجتك فيرفع

ومثل قولهم ما جاءت حاجتك اذا صارت تقع على مؤنث قراءة بعض القراء ((ثم لم تكن فتنتهم الا ان قالوا)) (3) و ((يلتقطه بعض السيارة)) (4) وربما قالوا في بعض الكلام : ذهب بعض أصابعه وانما انث البعض لأنه إضافة الى مؤنث هو منه ولو لم تكن منه لم يؤنثه لأنه ان قال : ذهب عبد امك لم يحسن ، ومما جاء مثله في الشعر :

وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

(1) الديوان 754.

الاعراب : مشيت ماضي مبني على السكون نون النسوة في محل رفع فاعل الكاف للتشبيه وما مصدرية اهتزت ماضي مبني على الفتح رماح فاعل مرفوع والتقدير كاهتزاز الرماح قوله تسفهت فعل ماضي وفاعله قوله مر الرياح مضاف والرياح مضاف اليه مجرور واعاليها مفعول به منصوب مضاف والضمير مضاف اليه النواسم نعت مجرور للرياح والجملة في محل رفع نعت للرياح .

(2) المقاصد النحوية 367/3.

(3) سورة الانعام الآية 23.

(4) سورة يوسف الآية 10.

لان صدر القناة مؤنث ، ومثله قول جرير :

اذا بعض السنين تعرقتنا كف الأيتام فقد ابي اليتيم

لان بعض هنا سنون ، ومثله قول جرير :

لما أتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال الخشع

ومقلة قول ذي الرمة :

مشين كما هتزت رياح تسفحت اعاليها مر الرياح النواسم

وقول الحجاج : طول الليالي اسرعت في نقضي

وسمعت⁽¹⁾ عن العرب من يقول ممن يوثق به اجتمعت اهل اليمامة ، لأنه يقول

في كلامه اجتمعت اليمامة يعني اهل اليمامة ، فأنت الفعل في اللفظ اذا جعله

في اللفظ لليمامة .

يقول ابن جني : وربما اكسب ثاني المتضيفين وهو المضاف اليه اولاً منهما وهو

المضاف تأنيثاً او تذكيراً ، وان كان الأول لحذف مؤهلاً أي صالحاً للحذف

والاستغناء عنه بالثاني ، فمن الأول : ((يوم تجد كل نفس))⁽²⁾.

مشين كما اهتزت رياح تسفحت اعاليها مر الرياح النواسم

وجادت عليه كل عين ، وقطعت بعض اصابعه ، طول الليالي اسرعت وكما

شرفت صدر القناة ، واتى الفواحش عندهم معروفة.

والشاهد قوله تسفحت مر الرياح حيث الحق بالفعل علامة تأنيث مع ان الفاعل

مذكر وسر ذلك انما هو المضاف اليه الرياح اما قوله :

مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن بعضي وتركب بعضي

على ان مر اكتسب التأنيث من المضاف اليه ولهذا قال : اخذن.

وسيبيويه⁽³⁾ : جعل محل الشاهد اسرعت ، ففي البيت قد اكتسب المذكر فيه التأنيث

بوجهين احدهما : التأنيث فقط ، وهو بالنظر الى قوله اسرعت ، وثانيها : التأنيث

والجمعية وهو النظر الى قوله اخذن ويروي طول الليالي .

(1) الكتاب 52/1.

(2) سورة آل عمران الآية 30.

(3) كتاب سيبويه 52/1.

قال بن خلف (1) : الشاهد انه قال : اسرعت فأنت الضمير الذي هو فاعل اسرعت ويجب ان يكون مذكراً لأنه ينبغي ان يعود الى المبتدأ والمبتدأ مذكر وهو الطول وانما انت لأنه أضاف الطول الى الليلي وليس الطول شيئاً غيرها ، فخلص الخبر لليالي دون الطول فقد بان ان معنى طول الليلي اسرعت ، والليالي اسرعت سواء .

وقال أبو (2) على الفارسي : قول ذي الرمة : مشين كما اهتزت ..

مشين كما اهتزت رياح تسفهمت أعاليها مر الرياح النواسم احسن منه من قوله طول الليلي اسرعت في نقضي ولان الرياح لا تكون ريحاً الا بمرورها ومدافعه الهواء بعضه بعضا فحسن ان تجعل هي هو وليس طول الليلي كذلك لان الليل قد يكون ليلاً وان لم يكن طويلاً .

وفيه نظر فانه ليس مراد الشاعر ان الليلي الطوال دون القصار اسرعت نقضه وانما يريد تكرار الزمان لياليه وايامه ، طالت ام قصرت ، والزمان لا ينفك عن التكرار كما لا تنفك الرياح عن الهبوب والمرور .

وعند ابن جني (3) وفي قراءة العالية : ((لا تنفع نفساً ايمانها)) بالتاء فيما يروى عنه قال ابن مجاهد وهذا غلط .

قال أبو الفتح (4) : ليس ينبغي ان يطلق على شيء له وجه من العربية قائم ، وان كان غيره اقوى منه ، انه غلط ، وعمل الجملة فقد كثر عندهم تأنيث فعل المضاف المذكر اذا كانت اضافته الى مؤنث وكان المضاف بعض المضاف اليه او منه او به ، وقد انشدنا أبو على لابن مقبل :

قد صرح السيد عن كتمان وابتدلت وقع المحاجن بالمهريّة الذقن فأنت الوقع وان كان مذكراً لما كان مضافاً الى المحاجن وهي مؤنثة اذا كان الوقع منها ، وكذلك قول ذي الرمة :

مشين كما اهتزت رياح تسفهمت اعاليها مر الرياح النواسم فأنت المر لإضافته الى الرياح وهي مؤنث وان كان المر من الرياح .

(1) كتاب سيبويه 52/1.

(2) كتاب سيبويه 52/1.

(3) المحتسب 237/1.

(3) المحتسب 237/1.

قد يكتسب (1) المضاف المذكر من المؤنث المضاف اليه التأنيث ، بشرط ان يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف اليه مقامه ويفهم من ذلك المعنى نحو قطعت بعض أصابعه ، فصح تأنيث بعض لإضافته الى أصابع وهو مؤنث لصحة الاستغناء بأصبح عنه فنقول : قطعت أصابعه ومنه قوله :

مشين كما اهتزت رياح تسفهمت اعاليها مر الرياح النواسم
فأنث المر لإضافته الى الرياح وجاز ذلك لصحة الاستغناء عن المر بالريح نحو تسفهمت الرياح.

اتفقوا اجماعاً على ان الفعل قد تحلقه تاء التأنيث وان كان مسنداً الى مذكر وذلك ان يكتسب هذا المذكر التأنيث من غيره كأن يكون مضافاً الى مؤنث فاذا كان المضاف مذكر والمضاف اليه مؤنث اكتسب المضاف تأنيثاً فأنت فعله والعكس. لكن بشرط ان يكون المضاف صالحاً للحذف وإقامة المضاف اليه مقامة.

المستشهد به من شعر ذي الرمة قوله :

45- اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح (2)
قال المرزباني في الموشح (3) : حدثني احمد بن محمد الجوهرى قال : حدثنا عبد الصمد بن المعزل عن ابيه عن جده غيلان بن الحكم قال : قدم علينا ذو الرمة الكوفة فوقف على راحته بالكناسة ينشد قصيدته الحائية فلما بلغ الى هذا البيت اذا غير النأي المحبين ، فقال له عبد الله بن شبرمة : يا ذا الرمة اراه قد برح ففكر ساعة ثم قال : اذ غير النأي المحبين لم أجد ، قال : فرجعت الى أبي الحكم بن البختري بن مختار فأخبرته الخبر ، فقال : اخطأ ابن شبرمة حيث انكر عليه واخطأ ذو الرمة حيث رجع الى قوله ، انما هذا كقول الله تعالى : ((اذا اخرج يده لم يكد يراها)) أي لم يرها ولم يكد.

(1) شرح ابن عقيل ، ص50.

(2) الديوان 1192.

الاعراب : اذا ظرفية مفيدة للشرط غير ماضي مبني على الفتح النأي فاعل مرفوع المحبين مفعول به منصوب لم نافية جازمة يكد مضارع مجزوم رسيس اسم كاد مرفوع مضاف والهوى مضاف اليه مجرور ، من حب جار ومجرور مضاف ومية مضاف اليه مجرور ، يبرح مضارع مرفوع فاعله مستر تقديره هو والجملة في محل نصب خبر يكد .

(3) شرح الموشح 376.

يقول الاشموني (1):- قد اشتهر القول بأن كاد اثباتها نفي ، ونفيها اثبات حتى جعل هذا المعنى لغزاً.

وحكم كاد حكم سائر الأفعال ، وان معناها منفي اذا صحبها حرف نفي ، وثابت اذا لم يصحبها ، فاذا قال قائل : كاد زيد يبكي فمعناه قارب زيد البكاء فمقاربة البكاء ثابتة ونفس البكاء منتف واذا قال : لم يكد زيد يبكي فمعناه لم يقارب البكاء فمقاربة البكاء منتقية ونفس البكاء منتف انتفاء ابعده من انتفائه عند ثبوت المقاربة ولهذا كان قول ذي الرمة صحيحاً بليغاً ، لان معناه اذا تغير حب كل محب لم يقارب حبي التغيير واذا لم يقاربه فهو بعيد عنه ، فهذا ابلغ من ان يقول لم يبرح لأنه قد يكون غير بارح وهو قريب من البراح ، بخلاف المخبر عنه بنفي مقاربة البراح.

وكذا قوله تعالى ((اذا أخرج يده لم يكده يراها)) (2) هو ابلغ في نفي الرؤية من ان يقال : لم يرها لان من لم ير ، قد يقارب الرؤية ، بخلاف من لم يقارب ، اما قوله تعالى : ((فذبوها وما كادوا يفعلون)) (3) فكلا تضمن كلامين مضمون كل واحد منهما في وقت غير وقت الآخر والتقدير فذبوها بعد ان كانوا بعداء من ذبحها غير مقاربين له.

أما صاحب الخزانة (4) فيقول : اذا دخل النفي على كاد فهو كسائر الأفعال على الصحيح وقيل يكون للإثبات ، وقيل يكون في الماضي دون المستقبل تمسكاً بقوله تعالى ((وما كادوا يفعلون)) ويقول ذي الرمة : والجواب انه لنفي مقاربة الذبح وحصول الذبح بعد لا ينافيها ، ولم يؤخذ من لفظ وما كادوا بل من لفظ ذبحوها.

قال شارحه القالي (5): قوله واذا دخل النفي .. الخ معناه نفي ما دخل عليه ادراجاً له في الامر العام المعلوم من اللغة ، وهو ان اذا دخل النفي على فعل افاد نفي مضمونه ، وقيل يكون للإثبات أي لإثبات الفعل الذي دخل عليه كاد في الماضي

(1) شرح الاشموني 378/1.

(2) سورة النور الآية 40.

(3) سورة البقرة الآية 71.

(4) خزانة الادب ، البغدادي 74/4.

(5) خزانة الادب ، البغدادي 74/4.

وفي المستقبل ، اما في الماضي فلقوله تعالى : ((وما كادوا يفعلون)) والمراد انهم فعلوا الذبح ، اما المضارع فلان الشعراء خطأوا ذي الرمة في قوله : لم يكد ، وهو انه يؤدي الى ان المعنى : ان رسيس الهوى يبرح ويزول وان كان بعد طول عهد ، فلولا انهم فهموا في اللغة ان النفي اذا دخل على المضارع من كاد افاد اثبات الفعل الواقع بعده ، لم يكن لتخطئهم وجه ، وقيل يكون في الماضي للاثبات دون المستقبل تمسكاً بقوله تعالى : ((وما كادوا يفعلون)) اذ المعنى قد فعلوا ، وفي قول ذي الرمة اذا المعنى وما برح حبها من قلبي ، فهذا القائل تمسك بقول ذي الرمة والقائل الأول تمسك بتخطئة الشعراء ذا الرمة.

والجواب انه لنفي مقارنة الذبح وحصول الذبح بعد أي ان نفي مقارنة الذبح لا ينافيها ، ولم يؤخذ من لفظ كادوا بل من لفظ فذبحوها ، وهذا جواب عن القولين المذكورين ، على ان لا نسلم ان النفي الداخل على كاد يفيد الاثبات لا في الماضي ولا في المستقبل بل هو باق على وضعه وهو نفي المقاربة ، وليس ما تمسكوا به بشيء اما في الآية فهو ان معناه ان بني اسرائيل ما قاربوا ان يفعلوا للإطراب في السؤالات ، ولما سبق في قولهم ((أنتخذنا هزواً))⁽¹⁾ وهذا التعتن دليل على انهم كانوا لا يقاربون فعله فضلاً عن نفس الفعل ، ونفي المقاربة قد يترتب عليه الفعل وقد لا يترتب وهو قوله وحصول الذبح بعد لا ينافيها ، اما اثبات الذبح فمأخوذ من الخارج وهو قوله فذبحوها ، واما البيت فكذلك معناه ان حبها لم يقارب ان يزول فضلاً عن ان يزول ، وهو مبالغة في نفي الزوال ، فانك اذا قلت : ما كاد زيد يسافر فمعناه ابلغ من م يسافر زيد أي لم يسافر ولم يقرب من ان يسافر أيضاً فالبيت مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء إياه.

اما في شرح المفصل⁽²⁾ فيقول : وقوله تعالى : ((اذا اخرج يده لم يكد يراها)) على نفي مقارنة الرؤية هو ابلغ من نفي نفس الرؤية ، ونظيره قول ذي الرمة . وقد اضطربت اراء الجامعة في هذه الآية فمنهم من نظر الى المعنى واعرض من اللفظ ، وذلك انه حمل الكلام على نفي المقاربة لان كاد معناها قارب فصار

1. سورة البقرة الآية 67.

2. شرح المفصل 134/4

التقدير لم يقارب رؤيتها وهو اختيار الزمخشري ، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله ((ظلمات بعضها فوق بعض)⁽¹⁾).

ومنهم من قال التقدير لم يرها ولم يكد ، وهو ضعيف لان لم يكد ان كانت على بابها فقد نقض اول كلامه بأخره وذلك ان قوله لم يرها يتضمن نفي الرؤية وقوله ولم يكد فيه دليل على حصول الرؤية وهما متناقضان.

ومنهم من قال : ان يكد زائدة والمراد لم يرها وعليه اكثر الكوفيين.

والذي اراه ان المعنى يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها ، والذي يدل على ذلك قول تأبط شراً فأبّت الى فهم وما كدت آبيا والمراد ما كدت اعوب كما يقال سلمت وما كدت اسلم ، الا ترى ان المعنى انه آب الى فهم ثم اخبر ان ذلك بعد ان كاد لا يؤوب.

وعلة ذلك ان كاد دخلت لإفادة معنى المقاربة في الخبر كما دخلت كان لإفادة الزمان في الخبر ، فاذا دخل النفي على كاد قبلها كان او بعدها ، ولم يكن الا لنفي لخبر كأنك قلت اذا أخرجت يده يكاد لا يراها ، فكاد هذه اذا استعملت بلفظ الايجاب كان الفعل غير واقع ، واذا اقترن بها حرف نفي كان الفعل الذي بعدها قد وقع ، وهذا مقتضى اللفظ فيها وعليه المعنى ، و القاطع في هذا قوله تعالى : ((فذبوها وما كادوا يفعلون)) وقد فعلوا الضبح بلا ريب.

اما قول ذي الرمة فقد قيل انه لما انشده تكرر عليه وقيل له برح حبها فغيره الى قوله : لم أجد رسيس وعليه اكثر الرواة ، وان صحت الرواية الأولى فصحتها محملا على زيادة يكاد والمعنى لم يبرح رسيس الهوى فهذا عليه اكثر الكوفيين ، والشاعر لا ينتقد بمذهب دون مذهب ، ومثله قوله وتكاد تكسل ان تجئ فرشها تكاد فيه زائدة.

وقد اختلف العلماء في كاد اذا سبقها نفي على ثلاثة اقوال احدها : ان مثلها في ذلك مثل عامة الأفعال فنفيها نفي لما تدل هي عليه وهو المقاربة ، واثباتها اثبات للمقاربة أيضا ، فاذا قلت كاد محمد ينجح كان معناه ثبوت مقاربة محد للنجاح

(1) سورة النور الآية 40.

وإذا قلت ما كاد محمد يحضر فإن معناه انتقاء مقاربتة الحضور ودلالة هذا على انتقاء الحضور نفسه ابلغ من دلالة قولك ما حضر محمد.

والقول الثاني : وهو ما ذهب اليه بن شبرمة وملحسه ان كاد اذا لم يتقدمها نفي دلت العبارة على نفي الفعل الواقع خبراً عن الاسم ، واذا سبقها نفي دلت العبارة على ثبوت الفعل الواقع خبراً للاسم سواء في ذلك الماضي والمضارع منها ، فاذا قلت ما كاد محمد يسافر او قلت لم يكد محمد يسافر فمعنى هاتين العبارتين ثبوت السفر لمحمد واذا قلت كاد محمد يحضر او قلت يكد محمد يحضر فمعناها انتقاء حضور محمد لان الثابت لع مقارنة الحضور ومقاربة الحضور غيره.

واستدل نم ذهب الى هذا بان الشعراء وهم العارفون بالأساليب ومعانيها قد خطأوا ذو الرمة في هذا البيت حيث سمعوه منه حتى قالوا له : نراه قد برح ، سلم لهم ذو الرمة بفساد معنى البيت حتى انه اضطر الى تغييره فقال : لم اجد.

واستدلوا على ما ذهبوا اليه أيضا بقوله : ((وما كادوا يفعلون)) فزعموا ان المعنى قد فعلوا ، لئلا يتناقض مع قوله تعالى فذبحوها ، فدل استتكار الشعراء على ان نفي المضارع من كاد اثبات ، ودلت الآية على ان نفي الماضي اثبات.

وما ذهبوا اليه فاسد لا يصح ويدل على فساد امران : الأول : ان الآية تدل على نفي مقارنة بني اسرائيل لذبح البقرة بقوله تعالى ((وما كادوا يفعلون)) فالمراد بهذا النص انهم لم يقاربوا الذبح ، وثبوت الذبح ليس بهذه العبارة بل بدليل آخر وهو قوله سبحانه ((فذبحوها)) .

الامر الثاني : ان كثيراً من العلماء الذين سمعوا بتخطئة الشعراء لدي الرمة وان ذا الرمة اذعن لهم وغير البيت قد خطأوا المنكرين عليه وخطأوه في الإذعان لهم ومنهم أبو الحكم البخاري بن المختار فإنه قال : اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حيث رج الى قوله وانما هذا كقول الله عزل وجل : ((اذا أخرج يده لم يكذب يراها)) أي لم يرها ولم يكذب.

والقول الثالث : ان كاد نفيها اثبات واثباتها نفي اذا كانت بلفظ الماضي فان كانت بلفظ المضارع فهي كسائر الأفعال ، واثباتها اثبات ونفيها نفي ، والقائلون بهذا

القول وافقوا السابقين في الاستدلال بالآية ، ووافقوا الجامعة في الاستدلال بمن وجه بيت ذي الرمة وانكر عليه رجوعه وعلى من انكر عليه.

وخلاصة القول في كاد انها من أفعال المقاربة فمعناها اللغوي : قارب : فاذا قلنا ما كاد او لم يكد فمعناها : لم يقارب اما اذا قلنا كاد ويكد فمعناها قارب.

وللعلماء اقوال في كاد اذا سبقها نفي هل هي لإثبات مضمون الفعل بعدها ام لنفية ام انها احياناً للإثبات و احياناً للنفي ، واما اقوالهم في ذلك :

فالأول : ان كاد نفيها اثبات واثباتها نفي مستدلين باستتكار الشعراء لقول ذي الرمة وبالآية الكريمة ((فذبوها وما كادوا يفعلون)).

الثاني : ان نفيها اثبات في الماضي ، وكسائر الأفعال أي نفيها نفي واثباتها اثبات في المضارع ، مستدلين بالآية ((فذبوها وما كادوا يفعلون)) وبيت ذي الرمة والآية ((اذا اخرج يده لم يكد يراها)).

والثالث : ان اثباتها ونفيها نفي مستدلين بالآيات ((اذا اخرج يده لم يكد يراها)) ((فذبوها وما كادوا)) وبيت ذي الرمة : اذا غير النأي المحبين.

والراجح عندي هو القول الثالث أي كاد بمعنى قارب وان اثباتها اثبات ونفيها نفي ماضياً ومضارعاً بدليل الآية الكريمة ((اذا اخرج يده لم يكد يراها)) أي لم يقارب رؤيتها لما تضمنته الآية من المبالغة في قوله تعالى : ((ظلمات بعضها فوق بعض اذا اخرج يده لم يكد يراها))

وأيضاً قوله تعالى : ((فذبوها وما كادوا يفعلون)) هو النفي مقارنة الضبح لما في الآيات أيضاً من تعنت بني إسرائيل وقولهم لموسى ((أتخذنا هزواً)) وأيضاً لسوقهم الأسئلة والاطناب في ذلك ، فهذا دليل على انهم لما يقاربوا الضبح اما اثبات الضبح فمأخوذ من قوله تعالى ((فذبوها)) وأيضاً الدليل على ذلك قول ذي الرمة ولا وجه للشعراء ي تخطئته بعد ما ذكر ، اما قول تأبط شراً فيحتمل انه آب ولم يكد يؤوب أي ان فكرة الاوبة والرجوع لم تساوره قط وما خطرت بباله على الاطلاق.

ومن شواهدده :

46- وانسان عيني يحسر الماء تارة فييدوا وتارات بجم فيغرق (1)

(1) الديوان : 456.

الاعراب : وانسان عيني الواو بحسب ما قبلها ، انسان مبتدأ مرفوع مضاف وعيني مضاف اليه مجرور عين مضاف والضمير مضاف اليه ، يحسر مضارع مرفوع الماء فاعل مرفوع ، تارة ظرف منصوب فييدو الفاء للعطف ييدو مضارع مرفوع فاعله ضمير مستتر تارات ظرف ظرف منصوب بجم مضارع مرفوع وفاعله مستتر فيغرق الفاء للعطف يغرق مضارع مرفوع وفاعله مستتر .

يقول العيني⁽¹⁾ والاستشهاد فيه ههنا في قوله يحسر الماء حيث حذف منه ان ، اذا اصله ان يحسر الماء فلما حذف ارتفع الفعل ونما قدروا فيه ان محذوفة ، وان تقديرها : انسان عيني ان يحسر الماء تارة فيبدو ، لان قوله وانسان عيني مبتدأ ويحسر جملة في موضع الخبر والخبر لا رابط فيه لهذه الجملة بالمبتدأ فلما عدم الرابط ، ذهب من ذهب الى ان اصلها جملة شرطية ، لأنه لا يشترط في الشرط اذا وقع خبراً ان يكون لرابط في جملة الشرط بل قد يكون في جملة جواب الشرط (الجزء) نحو زيد ان تقم هند يغضب.

وقال أبو حيان : ولا ضرورة الى تكلف اضمار أداة الشرط لان في الروابط ما تقع الجملة خالية من الرابط فيعطف عليها بالفاء وحدها من بين سائر حروف العطف جملة فيها رابط فيكتفي به لانتظام الجملتين من حيث العطف بالفاء في نظم جملة واحدة ، ومن هذا القبيل بين ذي الرمة.

وعلى هذا يحتمل البيت ان يخرج على تخريجين آخرين⁽²⁾ احدهما : ان تكون الالف واللام اغنت عن الرابط وقامت مقام الضمير على مذهب من يرى ذلك ، فيكون المعنى : وانسان عيني يحسر مأوه تارة فيبدو ، ولا يريد الماء مطلق الماء ولا عموم الماء وانما يريد ماء انسان عينه ، والثاني : ان يكون الضمير محذوفاً لدلالة المعنى عليه ، أي يحسر الماء عنه تارة فيبدو.

وفي موضع آخر يقول : الاستشهاد فيه على كون المبتدأ له خبران جملتان وليس للمبتدأ رابط الا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منها وهو الضمير المستتر في قوله فيبدو ، والتحقق في هذا المقام ان الجملتين اذا عطفت احدهما على الأخرى بالفاء التي هي للسببية ، تنزلت منزلة الشرط والجزاء واكتفى بضمير واحد في احدهما ، كما يكتفي بضمير واحد في جملتي الشرط والجزاء ، فاذا قلت : زيد جاء عمرو فاكرمه ، فالارتباط وقع في الضمير الذي في الثانية.

فاذا كان كذلك فقوله : انسان عيني مبتدأ ولا رابط له من الجملتين الواقعتين له خبراً الا الضمير الذي في الجملة الأخيرة منهما وهو الضمير المستتر في قوله

(1) المقاصد النحوية 578/1 – 449/4.

(2) المقاصد النحوية 578/1 – 449/4.

فيبدو، وإذا كانت إحدى الجملتين معطوفة على الأخرى بالواو نحو: زيد يقوم بكر ويغضب ، أجاز ذلك ابن هشام ومنعه البصريون.

أما السيوطي⁽¹⁾ فيقول : الأصل في رابط الجملة الخبرية الضمير ولهذا لا يربط به مذكوراً ومحذوفاً ، ويغني عنه أشياء أحدها: الإشارة نحو: (ولباس التقوى ذلك خير)⁽²⁾ ، والثاني: تكرار المبتدأ بلفظه: (وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين)⁽³⁾ ، والثالث : عموم يشمل المبتدأ نحو : زيد نعم الرجل. والرابع : عطف جملة فيها ضمير المبتدأ بفاء السببية على الجملة المخبر بها الخالية منه نحو: وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يجم فيغرق ، ففي يبدو ضمير عائد على إنسان المبتدأ وهي معطوفة بالفاء على يحسر الماء الخبر.

أما صاحب الدرر⁽⁴⁾ فيقول : وجملة الخبر التي تخلو من الرابط إذا عطفت عليها أخرى بفاء السببية فإنسان عيني مبتدأ وجملة يحسر الماء خبره، ولا عائد فيها لأن الفاء السببية. نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة فاكتفى منهما بضمير واحد. نزلت الجملتين منزلة جملة واحدة، فاكتفى منهما بضمير واحد، فالخبر مجموعهما ، وهذا مذهب ابن هشام.

وقال غيره: إن الرابط محذوف : أي يحسر الماء عنه ، قيل ، هو آل من الماء لنيابتها عن الضمير، والأصل مأؤه. وقيل هو على تقدير الشرط، وقدره ابن حبيب (إذا) وقدره غيره (إن). وهو الصحيح لأنها أم الباب فلما حذف ارتفع الفعل، والجملة الشرطية إذا وقعت خبراً لم يشترط كمون الرابط في الشرط بل في أيهما من الشرط والجزاء كفى.

وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلة ما لا يصح كونه صلة لخلوه من العائد، نحو اللذان يقومان فيغضب زيد أخواك وعكسه، نحو: الذي يقوم أخواك فيغضب هو زيد، ومثل ذلك جاء في الخبر والصفة والحال، نحو: (الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة⁽⁵⁾ وقوله: إنسان عيني يحسر الماء فيبدو وتارات يجم فيغرق.

(1) همع الهوامع 98/1.

(2) الأعراف 36.

(3) الواقعة 27.

(4) الدور اللوامع 171/2.

(5) الحج 63.

والشاهد أنه عطف الجملة التي تصح لأن تكون خبراً للمبتدأ وهي قوله (فيبدو) لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذي هو انسان عيني عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير وهي جملة يحسر الماء.

أما الاشموني (1) فيشترط في الجملة التي تقع خبراً أن تكون حاوية معنى الابتداء الذي سيقف خبراً له ليحصل الربط وذلك بأن تقع بعدها جملة مشتملة على ضميره، بشرط كونها معطوفة بالفاء ، نحو : زيد مات أبوه فورثه، وقوله: إنسان عيني يحسر الماء فيبدو وتارات يجم فيغرق.

والشاهد في قوله: (وإنسان عيني يجم فيغرق) حيث خلت جملة الخبر من الضمير العائد إلى المبتدأ اكتفاء بالضمير الذي يعود على المبتدأ من الجملة المعطوفة على جملة الخبر بالفاء.

وتحدث عن ذلك ابن هشام (2) عن روابط الجملة بما هي خبر عنه، وقال : هي عشرة منها:

أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه ، والعكس نحو : (الم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة) وقوله : إنسان عيني يحسر الماء فيبدو وتارات يجم فيغرق.

كذا قالوا. والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه ، والشاهد وانسان عيني يحسر الماء فيبدو ، حيث عطف الجملة التي تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ وهي فيبدو لاشتمالها على ضمير يعود على المبتدأ انسان، عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً لخلوها من ذلك الضمير وهي يحسر الماء.

كذلك استشهد به ابن جني في المحتسب (3) وفي كلامه يقول : إن الفوائد أكثر ما تجتني من الإلحاق والفضلات نعم، وأكثر ما تصلح الجمل وتتمها ، ولولا

(1) شرح الأشموني 262/1.

(2) معنى اللبيب 648/2 ، تحقيق صلاح عبد العزيز وعلي السيد ، طبعة دار السلام.

(3) المحتسب 150/1. الشاهد في رفع ما بعد إذا على ما يجب لها لأنها تدل على وقت د

يجب الشاهد في رفع الدعوى من العام

الشاهد في رفع ما بعد إذا على ما يجب لها لأنها تدل على وقت بعينه و حرف بعينه و حرة الشرط مبنى على إبهام في الأوقات وغيرها .

مكانها لو هت فلم تستمسك ، إلا ترك لو قلت : زيد قامت هند لم تتم الجملة فلو وصلت بها فضلة ما لمت وذلك كأن تقول : زيد قامت هند في داره ، أو معه أو بسببه ، أو لتكرمه ، أو فأكرمته أو نحو ذلك لصحت المسألة ، لعود الضمير على المبتدأ من الجملة وعليه قول ذي الرمة : وانسان عيني يحسر الماء فيبدو فبالمعطوف على يحسر الماء تمت الجملة .

وعلى لذلك فالجملة التي تقع خبراً لأبد لها من رابط يربطها بالمبتدأ فإن عدم الرابط قدر الشرط ، لأنه لا يشترط في جملة الشرط التي تقع خبراً لا يشترط فيها وجود رابط.

وبعضهم ذكر انه لا ضرورة إلى تكلف وتقدير الشرط لأن الجملة التي تقع خبراً إن خلت من الرابط يعطف عليها جملة تحوي رابطاً تعطف عليها بالفاء وحدها من سائر الحروف العاطفة.

وبعضهم ذكر ان الألف واللام اغنت عن الرابط لأنها في مقام الضمير وبعضهم ذكر أن البيت محتمل ان يكون يحسر الماء عنه اي ان الضمير محذوف لدلالة ما قبله عليه.

المبحث الاول شواهد الحروف

47- غضبت على وقد شربت بجزءة فلاذ غضبت لاشرين بخروف (1)
استشهد به الشنقيطي (2) على أن بعض العرب شبه إذ بان فأدخل اللام عليها.
قال ابن جني في سر صناعة الإعراب : وقد شبه بعضهم إذ بان وقد اولها اللام
فقال :

غضبت على وقد شربت بجزءة فلابد غضبت لاشرين بخروف
ووجه الشبه إن إذ ترد للتعليل وإن للشرط وهما متقاربتان وقال ابن هشام واعرب
من دخلت عليه اللام (إذ) وهو نظير دخول الفاء في ((فإذا لم يأتوا بالشهداء
فأولئك عند الله هم الكاذبون)) شبهت (إذ) ب (إن) فدخلت الفاء بعدها كما تدخل
في جواب الشرط.

والمالقي (3) يقول : اللام التي تكون موطئة لجواب القسم وتوكيد ونيابة عنه في
ذلك . وذلك إذا تقدم حرف الشرط الذي هو ان المخففة المسكورة نحو: لئن قمت
لأكرمك ود تشبه إذ بان فتدخل عليها اللام المذكورة ، كما قال الشاعر ذو الرمة:

غضبت على وقد شربت بجزءة فلاب غضبت لاشرين بخروف
إذ مفيدة للظروف لذلك في قول ذي الرمة قالوا إن اغرب ما دخلت عليه اللام
وهي الموطئة للقسم هو إذ لذلك قالوا عنها اشبهت إن في دخول اللام عليها ولي
في أدائها معنى الشرط ان إن مفيدة للشرط.

(1) الديوان 1891.

الإعراب : غضبت : ماضي مبني على الفتح ، تاء التانيث الساكنة لا محل لها من الإعراب، الفاعل الضمير المستتر الذي تقديره
، على جار ومجرور ، وقد مفيدة للتحقيق ، شربت ماضي مبني على السكون والتاء في محل رفع فاعل بجزءة جار ومجرور ،
الفاء للعطف اللام الموطئة للقسم إذ ظرفية مفيدة للشرط ، غضبت فعل وفاعل لاشرين اللام لام القسم اشرين مضارع مبني على
الفتح النون للتوكيد بخروف جار ومجرور.

(2) الدرر اللوامع 241/4.

(3) رصف المباني 243.

48- تصغي إذا شدها بالرحل جانحه حتى إذا ما استوى في غرزها تثب (1)
وفي الكتاب (2) : وسألته عن إذا ما منعهم أن يجازوا بها ؟ فقال : الفعل في إذ بمنزلة في إذا فإذا قلت اتذكر إذا تقول فإذا فيها تستقبل بمنزلة إذ فيما مضى ،
ويبين هذا أن إذا تجيء وقتاً معلوماً ، ألا ترى أنك لو قلت آتتك إذا احمر البسر
كان حسناً ولو قلت آتتك إن احمر البسر، كان قبيحاً . و(إن) مبهمة وكذلك
حروف الجزاء .

(وإذا) توصل بالفعل ، فالفعل في إذا بمنزلة في حين ، كأنك قلت : الحين
الذي تأتيني فيه آتتك فيه ، قال ذو الرمة:

تصغي إذا شدها بالرحل حانجة حتى إذا ما استوى في غرزها تثب
وقال الآخر:

إذا ما الخبز تأدمه بلحم فذاك أمانة الله الثريد
وقد جازوا بها في الشعر مضطرين شبهوها بإن حيث رأوها لما يستقبل ، وأنه
لا بد لها من جواب.

وفي شرح المفصل (3) : (وفي إذا معنى المجازة دون إذ ، إلا إذا كفت كقول
العباس بن مرداس:

إذ ما دخلت على الرسول فقل له حقاً عليك إذا أطمأن المجلس
وقد تقعان للمفاجأة كقولك بينا زيد قائم إذ رأني عمراً وبينما نحن بمكان كذا إذ
فلان قد طلع علينا ، وخرجت فإذا زيد بالباب ، وقال:

وكنت أرى زيدا كما قال سيلاً إذا أنه عبد القفا واللهازم
وكان الاصمعي (4) لا يستصح إلا طرحهما في جواب بينا وبينما وأنشد:

بيننا نحن نرقيه أتانا معلق وفضة وزناد راع

(1) الديون 48.

الإعراب تصغي مضارع مرفوع فاعله ضمير مستتر تقديره هي وهي جملة جواب الشرط ، إذا : ظرفية مفيدة للشرط ، شدها فعل وفاعل ومفعول به ، بالرحل جار ومجرور ، جانحه حال منصوب ، حتى غائية ، إذا شرطية ما زائدة استوى ماضي مبني على الفتح ، في غرزها جار ومجرور مضاف ومضاف إليه وهي جملة الشرط لا محل لها من الإعراب تثب مضارع وفاعل الضمير المستتر الذي تقديره هي وهي جملة جواب الشرط.

(2) كتاب سيبويه ج 3 ص 60.

(3) شرح المفصل 47/7-97/4.

(4) شرح المفصل 47/7/97/4.

وأمثالاً له ويجاب الشرط بإذا كما يجاب بالفاء قال تعالى : ((وإن تصيبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون))⁽¹⁾.

وعند ابن يعيش⁽²⁾ إذا كان في إذا معنى المجازة لأن جوابها يقع عند الوقت الواقع كما تقع المجازة عند وقوع الشرط ومثله قولك:

الذي يأتيني فله درهم ، فيه معنى المجازة لأنه بالإتيان يستحق الدرهم ولا يجازي بها فيجزم ما بعدها لما تقدم من توقيتها وتعيين زمانها فلذلك كان ما بعدها من الفعل مرفوعاً نحو قوله:

تصغي إذا شدها بالرحل حانجة حتى إذا ما استوى في غرزها تثب ولا يجزم بها إلا في الشعر نحو قوله:

إذا قصرت اسيفنا كان وصلها خطانا إلى أعدائنا فتضارب فجزم ما عطف على الجواب دليل على جزم الجواب.

إذاً أحياناً تكون مفيدة للشرط، وأنها تجيء معينة لوقت معلوم ، وقوله : ما منعهم أن يجازوا بها ، كأن المعنى أن أداة الشرط لا بد أن تجزم فعلها ، وإذا ليست كذلك.

والأصمعي لا يحبذ مجيئها... هي وإذ... إلا في جواب بينا وبينما أي مفيدتان للمفاجأة .

وكما تأتي مفيدة للشرط تأتي مكان الفاء الرابطة للجواب في جواب الشرط قال تعالى : (وإن تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم إذا هم يقنطون)

وهي أداة شرط كما ذكر غير جازمة وقد جزموا بها في الشعر ومن شواهد

49- قد احتملت مي فهاتيك دارها بها السحم تردي والحمام المطوق⁽³⁾

(1) سورة الروم الآية 36.

(2) شرح المفصل .

(3) الديوان 159.

الاعراب : قد تفيد التحقيق احتملت ماضي مبني على الفتح ، تاء التأنيث لا محل لها من الاعراب ، مي فاعل مرفوع فهاتيك الفاء للعطف ها للتنبيه تي اسم إشارة في محل رفع مبتدأ الكاف تلحق باسم الإشارة في بعض احواله دارها خبر مرفوع مضاف والهاء مضاف اليه بها جار ومجرور في محل رفع خبر مبتدأ مرفوع تردي مضارع مرفوع فاعله مستتر تقديره هي في محل نصب حال الواو للعطف الحمام معطوف السحم والمطوق نعت مرفوع .

يقول السيوطي ⁽¹⁾ : وتصحبها التنبيه المجرد وتقل مع الكاف وتمنع مع اللام. وتصحبها التنبيه المجرد من الكاف كثيراً نحو هذه وهذا ، والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً كقوله:

لا اهل هناك الطفا الممدد .. وقوله

قد احتملت مي فهاتيك دارها .. ولا تدخل مع اللام بحال فلا يقال هنالك وعله ان مالك بن العرب كرهت كثرة الزوائد وقال غيره : الهاء تنبيه واللام تنبيه فلا يجتمعان وقال السهيلي اللام تدل على بعد المشار اليه واكثر ما يقال للغائب وما ليس بحضوره ، وها لتنبيه المخاطب ، فلينظر وإنما ينظر إلى ما بحضوره لا إلى غائب عن نظره فلذلك لم يجتمعا .

وفي الدرر ⁽²⁾ : استشهد به على مصاحبةها التنبيه المقترن بالكاف دون اللام قليلاً .

قال السيوطي ⁽³⁾ إن الهاء على هنا وهنا تقول : ههنا وههنا ولم اعلم جواز دخولها على ثم .

وقال الدماميني ⁽⁴⁾ : عند قول السهيلي : (وتصحبها التنبيه المجرد كثيراً والمقرون بالكاف دون اللام قليلاً) نحو هناك وقيده بان لا يكون مثني ولا مجموعاً فلا يجوز هنالك ولا هؤلاء ليا تكن الضال والسمر .

من هو ؟ وزعم بعضهم ان (تي) لا تستعمل إلا ب (ها) قبلها وبالكاف بعدها كقوله :

وقد احتملت مي فهاتيك دارها فعلى هذا لا تكون (تي) للقريبة كما أن ثم في المكان كذلك ، لكن تلك بذاتها ، وهاتيك بغيرها وإن صح ما قال فيسأل في أي موطن يلزم حرف التنبيه الإشارة.

(1) همع الهوامع 76/1 .

(2) الدرر اللوامع 236/1 .

(3) الدرر اللوامع 236/1 .

(4) الدرر اللوامع 236/1 .

هناك حروف تلزم اسماء الإشارة كلها التنبيه في أولها والكاف في الآخر واللام ، لكن أحياناً وبعض الاسماء لا تجتمع فيها هذه الحروف أو لا يجتمع فيها حرفان وعللوا ذلك بأن العرب تكره كثرة الزوائد.

وفي قول ذي الرمة شاهد على ان ها التنبيه تلحق المجرد - من اللام والكاف كثيراً والمقترن بالكاف دون اللام قليلاً، كأنما لا تجتمع هذه الحروف على اسم واحد.

ومن الشواهد :

50- فاضحت مغانيها قفاراً كأن لم سوى اهل من الوحش تؤهل⁽¹⁾

عن لم وهي حرف نفي⁽²⁾ (تختص بمصاحبة أدوات الشرط) إن تقم لم أقم بخلاف لما فلا تصاحبها ، (فصلها من الفعل بمعمول مجزومها ، وحذفه كلاهما ضرورة كقوله :

فأضحت مغانيها قفاراً كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل
وقوله :

أحفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم
ولا يجوز في الاختيار وقد تهمل فلا يجزم بها حملاً على (ما) وقبل (لا) كقوله:

لولا فوارس من نعم وأسرتهم يوم الضليعاء لم يوفون بالجار

(1) الديوان 146.

الإعراب : فاضحت الفاء بحسب ما قبلها اضحت ماضي مبني على الفعل ، تاء التانيث لا محل لها من الإعراب مغانيها اسم اضحت مرفوع مضاف والهاء مضاف اليه قفاراً خبر اضحي منصوب رسوم فاعل مرفوع كأن للتنبيه لم أداة جزم سوى للاستثناء أهل مستثنى من الوحش جار مجرور تؤهل مضارع مجزوم بلم فاعله ضمير مستتر تقديره هي

(2) همع الهوامع 56/2.

وفي الدرر⁽¹⁾ : استشهد به السيوطي على أن فصل (لم) بمعمول مجزومها ضرورة.

واستشهد به الرضى والاشموني⁽²⁾ على هذه المسألة ، قال البغدادي : علي أن لم قد فصلت في الضرورة ، من مجزومها ، فإن الأصل : كأن لم تؤهل سوى أهل من الوحش . وقيد ابن عصفور الفصل في الضرورة بالمجرور والظرف وأنشد:

نؤائب من لدن ابن آدم لم تزل تباكر من لم بالحوادث تطرق
وأنشد بعده:

فأضحت مغانيها قفاراً سوقها كأن لم سوى أهل من الوحش تؤهل
وقد فصل في الأول بين لم ومجزومها وتطرق بالمجرور ، وفصل في الثاني بالظرف بينهما.

وكذلك صنع ابن هشام⁽³⁾ في المغنى قال : قد تفصل من مجزومها في الضرورة بالظرف كقوله:

فذاك ولم إذ نحن امترينا تكن في الناس يدركك المرء
وقوله : فأضحت مغانيها.

وذكره أيضاً العيني⁽⁴⁾ فقال : والشاهد فيه فصل بين لم وبين مجزومها بالظرف للضرورة ، فإن لم جازمة وقوله : تؤهل مجزومها وقد فصل بينهما بقوله سوى أهل من الوحش ، ومن هذه بيانية.

الصحيح في التركيب ألا يفصل بين الحروف العاملة ومعمولاتها لكن البيت شاهد على فصل لم الجازمة عن مجزومها الفعل المضارع، وذلك في ضرورة الشعر أي ممنوع في الاختيار.

(1) الدرر اللوامع 63/5 .

(2) شرح الاشموني 576/3.

(3) مغني اللبيب 278/1.

(4) المقاصد النحوية 445/4.

ومن الشواهد :

37- إذا هلت عيني لما قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام (1)

يجوز حذف حرف النداء اختصاراً ، وفي التنزيل : (يوسف اعرض عن هذا..)(2)

(ربنا لا تزغ قلوبنا) (3) (ايها المؤمنون) (4) ويستثنى صور لا يجوز فيها

الحذف. أحدها اسم الله تعالى إذا لم تلحقه الميم ، والثاني : المستغاث ، والثالث

: المتعجب منه ، الرابع : المندوب ، الخامس : اسم الجنس ، السادس : اسم

الإشارة ، والسابع : النكرة غير المقصودة ، وهذا مذهب البصريين.

وذهبت طائفة إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة وعليه ابن مالك ، لحديث :

ثوبي حجر ، واشتدى أزمة تنفجني ، وقول ذي الرمة: بمثلك هذا لوعة وغرام

وقوله تعالى : (ثم أنتم هؤلاء تقتلون) (5) ولتحس سيداً ضبعاً يبول اي يا ضبعاً.

والأولون جعلوا ذلك على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخير ولا

نداء . أما الحديث فلم يثبت كونه بلفظ الرسول صلى الله عليه وسلم كما تقرر

غير مرة ، ويؤيده وروده في بعض الطرق بلفظ يا حجر.

واستشهد به السيوطي (6) على جواز حذف النداء من اسم الإشارة عند قوم

(الكوفيون).

اشتدى أزمة تنفجني قد أذن ليالك بالبلج

(1) الديوان 1592.

الإعراب : إذا ظرفية تفيد الشرط هملت ماضي مبني على الفتح تاء التانيث لا محل لها من الإعراب عيني فاعل مرفوع مضاف والضمير ياء المتكلم مضاف إليه ، لها جار ومجرور (جملة الشرط) قال ماضي مبني على الفتح صاحبي فاعل مرفوع مضاف والضمير مضاف إليه، بمثلك جار ومجرور ومضاف ومضاف إليه في محل رفع خبر هذا منادي محذوف حرف النداء لوعة مبتدأ مرفوع الواو للعطف غرام معطوف.

(2) يوسف 29.

(3) ال عمران 8.

(4) النور 31.

(5) البقرة 85.

(6) همع الهوامع 174/1.

استشهد به على جواز حذف حرف النداء من اسم الجنس عند قوم ولم يقيده
وقيده في التصريح بالمعين أي الذي لا يجوز حذفه . قال : لأن حرف النداء
في اسم الجنس كالعوض من أداء التعريف، فحقه ألا يحذف كما لا تحذف الأداة
واسم الإشارة في معناه فأجرى مجراه خلافاً للكوفيين فيهما ، أي : يا هؤلاء
ويقول ذي الرمة:

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام
وفي شرح التسهيل لأبي حيان قوله: واسم الجنس للنداء هذا أيضاً عند اصحابنا
لا يأتي إلا شذوذاً أو ضرورة . واستدلوا للجواز بما روى عنه صلى الله عليه
وسلم : (اشتد ازمة تفرجي) (وثوبي حجر).

وقيل هذا افصح الكلام إذا ثبت كونه لفظ رسول الله صلى الله عليه وسلم فإن
صح هذا فإن الشطر الأول حديث واقتبس منه الشيخ يوسف التوزي فجعله
مطلعاً لقصيدته المنفرجة.

ولا يعترض بان النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز في حقه نظم الشعر لأن
وقوع الكلام الموزون من غير إرادة الشعر المعروف وقع في كلامه صلى الله
عليه وسلم.

وقال فيه العيني (1) : الاستشهاد فيه في قوله هذا حيث حذف حرف النداء
والمنادى اسم الإشارة ، واستدل به الكوفيون على جواز حذف حرف النداء من
اسم الإشارة.

وذكره ابن هشام الانصاري (2) في حذف حرف النداء نحو (ايها الثقلان)
(ويوسف اعرض عن هذا) (أن أدوا إلى عباد الله) وقال : وشذ من هذا اسمي
الجنس والإشارة ، في نحو اصبح ليل ، وقوله.

(1) المقاصد النحوية 235/4.

(2) مغني اللبيب 805/2.

إذا هملت عيني لها قال صاحبي بمثلك هذا لوعة وغرام
الشاهد : حذف حرف النداء من اسم الإشارة أي يا هذا وذلك ضرورة .
البيت شاهد على انه يجوز حذف حرف النداء من المنادى أحياناً إذا كان المنادى
اسم اشارة .
ومن الشواهد :

51- بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين املح⁽¹⁾

الاستشهاد فيه على ان (أو) حرف استئناف للإضراب ولا يحتمل أن تكون عاطفة
إذ لا يصح قيام الجملة بعدها مقام قوله: مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف.
قال الفراء في تفسير سورة البقرة العرب تجعل (أو) نسفاً مفرقة لمعنى ما صلحت
فيه (أحد) كقولك : اضرب احدهما زيداً او عمراً فإذا وقعت في كلام لا يراد به
احد، وإن صلحت جعلوها على جهة (بل) كقولك في الكلام : اذهب لي فلان أو
دع فلا تبرح اليوم ، فقد ذلك هذا على ان الرجل قد رجع عن امره الاول وجعل
او في معنى بل ومنه قوله تعالى : ((وارسلناه إلى مائة الف او يزيدون))⁽²⁾.
وانشد بعض العرب :

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين املح
قال ابن جني في المحتسب : أو هذه التي بمعنى ام المنقطعة وكلتاها بمعنى
بل موجودة في كلام العرب كثيراً ، أو إلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي
الرمة: بدت مثل قرن الشمس.

قال معناه بل أنت في العين املح. وكذلك في وقوله تعالى : (وارسلناه إلى مائة
الف أو يزيدون) قال معناه بل يزيدون.

وذكر بعضهم أن أو في البيت والآية محضة للاضطراب لا يتصور معنى العطف
فيها لما ذكره...وفيه رد على ابن عصفور في غفلته عن صحة العطف فزعم

(1) ديوان الأشموني 149/3.

الأعراب : بدت ماضي مبني على الفتح التاء للتأنيث الفاعل مستتر تقديره هي مثل مفعول به منصوب مضاف قرن مضاف
إليه مجرور مضاف الشمس مضاف إليه مجرور في رونق جار ومجرور ومضاف والضحى مضاف إليه مجرور والواو
للعطف صورتها مبتدأ مرفوع مضاف للضمير مضاف إليه او للاستدراك أنت معطوف املح خبر المبتدأ مرفوع .

(2) سورة الصافات الآية 147.

انها للشك . وقال وزاد الكوفيون في معاني أو أن تكون بمعنى بل واستدلوا عليه بقوله : بدت مثل قرن الشمس ، قالوا : المعنى بل انت ولا مدخل للشك هنا . والصحيح انها فيه للشك ، ويكون المعنى ابداع كانه قال لإفراط شبهها بقرن الشمس: لا ادري هل هي مثلها او املح . وإذا خرج التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه فيكون كقول ذي الرمة:

أيا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا أنت ام ام سالم
فقوله أنت أم أم سلم أبلغ من أن يقول هي كأم سالم لأن الشك يقتضي إفراط الشبه حتى يتلبس أحد الشئيين الآخر .

وكذلك أيضاً استدلوا بقوله تعالى (وأرسلناه إلى مائة الف او يزيدون)قالوا معناه بل يزيدون ولا يتصور ان تكون هنا للشك ، لأن الشك من الله تعالى مستحيل والجواب ان الشك قد يرد من الله بالنظر إلى المخاطبين لا انه يشك فكانه قال : وأرسلناه إلى جمع تشكون في مبلغه فيكون من مقتضى حالكم ان تقولوا : هم مئة الف او يزيدون ويحتمل ايضاً أن تكون (أو) في الآية الكريمة للإبهام .

وقال ابن الانباري (1) : ذهب الكوفيون إلى أن أو تكون بمعنى الواو وبمعنى بل وذهب البصريون إلى أنها لا تكون بمعنى الواو ولا بمعنى بل . أما الكوفيون فاحتجوا بما جاء في كتاب الله وكلام العرب (وأرسلناه إلى مائة الف او يزيدون) اي بل يزيدون ، وقيل : ويزيدون .

ثم قول الشاعر :

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملح

أراد بل ، وقال تعالى : (ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً) (2) أي وكفوراً . أما البصريون فاحتجوا بان قالوا : الأصل في أن تكون لأحد الشئيين على الإبهام بخلاف الواو وبل ، لأن الواو معناه الجمع بين الشئيين ، وبل معناه الاضراب وكلاهما مخالف لمعنى أو . والأصل في حرف الا يدل إلا على ما وضع له ، ولا

(1) الانصاف في شمائل الخلف 478 .

(2) سورة الأنسان الآية 24 .

يدل على معنى حرف آخر فنحن تمسكنا بالأصل ومن تمسك بالأصل استغنى عن اقامة الدليل ومن عاد عن الاصل بقي مرتهاً بإقامة الدليل.

وقال ابو الفتح⁽¹⁾ : (أو) هذه التي بمعنى ام المنقطعة وكلتاها بمعنى بل موجودة في الكلام كثيراً يقول الرجل لمن يتهدده : والله لا فعلن بك كذا فيقول له صاحبه: أو يحسب الله رأيك، أو يغير الله ما في نفسك ، معناه : بل يحسن الله رأيك ، بل يغير الله ما في نفسك، وإلى نحو هذا ذهب الفراء في قول ذي الرمة:

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو انت في العين املح
قال معناه بل انت في العين املح، وكذلك قال في قوله تعالى (وأرسلناه إلى مائة
الف او يزيدون) قال : معناه بل يزيدون.

عن حرف العطف (أو) وأنها في الأصل للاستئناف لكنها أتت للاضراب والاستدراك اي بمعنى بل .

وزعم بعضهم انها للشك ولو كانت كذلك فالمعنى في كل النماذج يكون موحياً بالجمال والإبداع.

ومن شواهد الحروف قوله:

52- انيخت فالفت بلدة بعد بلدة قليل بها الاصوات إلا بغامها⁽²⁾

يقول السيوطي⁽³⁾ الأصل في إلا أن تكون للاستثناء وفي غير أن تكون وصفاً. ثم قد تحمل احدهما على الأخرى فيوصف بالا . ويستثنى بغير والمفهوم من كلام الأكثرين أن المراد الوصف الصناعي وقال بعضهم قول النحويين انه يوصف بالإيعنون بذلك انه عطف بيان وعلى الاول الوصف بها وبتاليها لأنها وحدها وبالتالي . وحكمه كالوصف بالجار والمجرور وشرط الموصوف ان يكون جمعاً منكراً ، نحو : جاءني رجال قرشيون إلا زيداً، ومنه ((لو كان فيهما الهة إلا الله لفسدتا))⁽⁴⁾ أو مشبه لجمع نحو: ما جاءني أحد إلا زيد .

(1) المحتسب .

(2) الديوان 104.

الإعراب : انيخت ماضي مبني على الفتح التاء للتأنيث لا محل لها من الإعراب نائب الفاعل الضمير المستتر الذي تقديره هي ، فألفت الفاء للعطف الفت فعل ماضي مبني على الفتح والتاء للتأنيث فاعله الضمير المستتر الذي تقديرها هي ، بلدة مفعول به منصوب بعد ظرف منصوب ، بلدة مضاف إليه مجرور قليل خبر مقدم مرفوع بها جار ومجرور الأصوات مبتدأ مؤخر إلا للاستثناء بغامها مستثنى

(3) همع الهوامع 229/1.

(4) سورة الأنبياء الآية 22.

وزاد ابن الحاجب في الكافية بعد قوله جمع منكور غير محصور وقال غيره : هو احتراز من العدد نحو : له على عشرة إلا درهماً فإنه يتعين فيه الاستثناء ، أو ذا أو آل الجنسية ، لأنه في نحو النكرة ، نحو : قليل بها الاصوات إلا بغامها . وفي الدرر⁽¹⁾ يقول الشنقيطي : استشهد به على أن من شرط النعت ب إلا أن يكون منعوتها جمعاً أو معرفاً بال الجنسية (كالبيت) وهو من شواهد سيبويه، قال الأعلم : الشاهد في وصف الاصوات بقوله : إلا بغامها، على تأويل غير والمعنى قليل بها الاصوات غير بغامها ، أي الأصوات التي غير صوت الناقلة واصل البغام للظبي واستعارة للناقلة.

ويجوز أن يكون البغام بدلاً من الأصوات على أن يكون قليل بمعنى النفي فكانه قال : ليس بها صوت إلا بغامها .

ويقول البغدادي⁽²⁾ : على ان (إلا) صفة للاصوات وهي ان كانت معرفة بلام الجنس فهي شبيه بالمنكر ولما كانت (إلا) الوصفية في صورة الحرف الاستثنائي نقل اعرابها الذي تستحقه الى ما بعدها ، فرفع بغامها انما هو بطريق ، كنقل من الا اليه والمعنى ان صوتاً غير بغام الناقلة قليل في تلك البلدة ام بغامها فهو كثير . ويجوز في هذا البيت ان تكون الا للاستثناء وما بعدها بدلاً من الأصوات ، لان في قليل معنى النفي ، والمعنى على هذا : ما في تلك البلدة من جنس الأصوات الا بغامها ، بخلاف المعنى الأول فإنه يقتضي ان يكون بها صوت غير البغام لكنه قليل بالنسبة الى البغام.

قال : ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء نسب ابن هشام⁽³⁾ المعنى في هذا الجواز الى جماعات النحويين ثم قال : وقد يقال : أنه مخالف لمثال سيبويه : لو كان معنا رجل الا زيد لغلبنا ولقوله تعالى : ((لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)) قال : فلا يجوز في الا هذه ان تكون للاستثناء من جهة المعنى ، اذ التقدير حينئذ لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله لفسدتا وذلك يقتضي بمفهومه انه لو كان فيهما آلهة فيهم الله لم يفسدا ، وليس ذلك المراد.

(1) الدرر اللوامع 186/3.

(1) خزانة الادب 418/3.

(2) مغنى اللبيب 72/1.

ولا من جهة اللفظ ، لان آلهة جمع المنكر في الاثبات فلا عموم له فلا يصح الاستثناء ، لو قلت : قام رجل الا زيد لم يصح اتفاقاً.

اما المبرد ⁽¹⁾ فيقول : ما تقع فيه الا وما بعدها نعتاً بمنزلة غير وما أضيفت اليه. وذلك قولك : لو كان معنا رجل الا زيد لهلكننا ، قال الله عزل وجل : ((لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا)) والمعنى والله أعلم : لو كان فيهما آلهة غير الله ، لو كان معنا رجل غير زيد ، وقال ذو الرمة :

أنـيـخـت فـالـفـت بـلـدـة بـعـد بـلـدـة قـلـيـل بـهـا الأـصـوات الا بـغـامـهـا

كأنه قال: قليل بها الأصوات غير بغامها ، وإلا في موضع غير، وقوله:

وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أبيك إلا الفرقـدان
كأنه قال : وكل أخ غير الفرقدين مفارقه أخوه.

ويقول الأشموني ⁽²⁾ : أصل غير أن يوصف بها إما نكرة أو شبهها وقد تحمل إلا عليها فيوصف بها بشرط أن يكون الموصوف جمعاً أو شبهه أو نكرة أو شبهها ، ومثال شبه النكرة:

أنـيـخـت فـألـفـت بـلـدـة بـعـد بـلـدـة قـلـيـل بـهـا الأـصـوات إـلا بـغـامـهـا

فالأصوات شبيهة بالنكرة لأن تعريفها بال الجنسية ، والشاهد إلا بغامها ، حيث وقع فيه إلا اسماً بمعنى غير صفة لما قبلها وقد استوفى الموصوف شرطي الوصف ب إلا فهو جمع وهو شبيه بالنكرة لكونه معرفاً بال الجنسية.

الأصل في إلا أنها تفيد الاستثناء أي أن المستثنى خارج عن المستثنى منه ولما كان البغام صوت وهو اثبت وجود الأصوات مع قلتها واستثنى البغام أي بغامها كثير لذا وقع الإشكال والتأويل لأن إلا هذه لا تكون للاستثناء من جهة المعنى في هذا النموذج ، لذلك جعلوها وصفاً حملاً على غير لكن شرط الموصوف أن يكون جمعاً منكراً او مشبه الجمع.

والأصوات هنا في حكم النكرة لكونها معرفة بأل الجنسية

(1) المقتضب 409/4.

(2) شرح الأشموني 1/ 234.

ومن الشواهد :

53- تهاض بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها⁽¹⁾
يقول العيني⁽²⁾: والاستشهاد فيه في قوله : بدار وأصله إما بدار قد تقادم عهدها
وإما بأموات ، فحذفت إما الأولى اكتفاء بالثانية.
واستشهد به الشيخ خالد الأزهري⁽³⁾ : على أن إما قد تجيء بالشعر غير مسبوقه
بمثلها ، فتقدر كما في البيت الذي أنشد الفراء ، والتقدير : تلم إما بدار وإما
بأموات . كذا قال أبو علي في كتاب الشعر ولم ينشده الفراء لهذا بل جعل إما
نائبة عن أو ولا حذف في الكلام وهذا نصه قال: عند تفسيره قوله تعالى ((إما ان
تلقى وإما أن تكون نحن الملقين))⁽⁴⁾ ادخل أن في أما لأنها في موضع أمر
بالاختيار فهي في موضع نصب كقول القائل : اختر ذا أو ذا ، فإن قلبت إن في
المعنى بمنزلة إما ، فهي يجوز أن تقول : يا زيد أن تقوم أو تقعد ، تريد اختر أن
تقوم أو تقعد ، قلت : لا يجوز ذلك لأن اول الاسمين أو يكون خيراً يجوز السكوت
عليه ثم تستدرك الشك في الاسم الآخر ، فتمضي الكلام على الخبر ، ، إلا ترى
أنك تقول قام أخوك وتسكت ، وإن بدأ لك قلت أو أبوك فأدخلت الشك والاسم
الأول مكثف يصلح السكوت عليه وليس يجوز أن تقول ضربت إما عبد الله
وتسكت ، فلما أذنت إما بالتخيير من أول الكلام احدثت لها أن.
وإذا وقعت إما مع فعلين ، وقد وصلا باسم معرفة أو نكرة ولم يصلح الأمر
بالتخيير في موضع إما لم يحدث فيها أن كقوله تعالى : (وآخرون مرجون لأمر
الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم)⁽⁵⁾ .
وقول المالقي : إما المكسورة المشددة في إنها قد تجيء دون تكرار والأكثر تكرارها.

(1) ملحق الديوان 1902.

الاعراب : تهاض مضارع مرفوع الفاعل مستتر تقديره هي بدار جار ومجرور قد للتحقيق تقادم ماضي مبنى على
الفتح عهدا فاعل مرفوع مضاف والهاء مضاف اليه وإما للتخيير بأموات جار ومجرور ألم ماضي مبنى على
الفتح خيالها فاعل مرفوع مضاف والضمير مضاف اليه .

(2) المقاصد النحوية 150/4.

(3) شرح التصريح .

(4) سورة الأعراف الآية 115.

(5) سورة التوبة الآية 106

ويقول السيوطي (1) : على أن إما الأولى قد تحذف ، وفي شرح التسهيل لأبي حبان قد يستغنى عن الأولى بالثانية مثاله:

وكيف بنفسي كلما قلت اشرفت على البدء من حوصاء هيض أندمالها
تهاض بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها
على أن البصريين لا يجيزون إلا التكرير ، وأجاز الفراء إلا تكرر وأن تجرى
مجرى لا .

والأشموني يقول (2) إما لا بد من تكرارها وذلك غالب ولازم وقد يستغنى عن الثانية
بذكر ما يغني عنها ، إما أن تتكلم بخير وإلا فاصمت ، قد يستغنى عن الأولى
بالثانية:

تلم بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها

والشاهد فيه بدار وأصله وإما بدار وإما بأموات فحذف الأولى اكتفاء بالثانية
ويقول ابن جني : إن قيل لك كيف تبني من الضرب مثل إما من قوله تعالى :
((إِذَا مَا بَعَدَ إِمَّا فِدَاءً)) (3) بعد أن تجعلها اسماً .

فقل هذا خطأ وذلك أن إما هذه مركبة وأصلها إن ما ، الا ترى أن سيويه قال
في قول الشاعر :

سقته الرواعد من صيف وإن من خريف قلت بعدما
كأنه قال : إما من خريف وإما من صيف فحذف ما لضرورة الشعر وحذف إما
الأولى لدلالة الثانية عليها .

قال ابو علي : وقد وجدت انا في الشعر للفرزدق (4) بيتاً محذوفة منه إما وهو
قوله :

تهاض بدار قد تقادم عهدها وإما بأموات ألم خيالها

كأنه قال : إما بدار وإما بأموات.

(1) همع الهوامع 135/2

(2) مغنى اللبيب 61/1 .

(3) سورة محمد الآية 4 .

(4) منسوب للفرزدق عنده .

فإذا كانت مركبة لم يجر بناء مثلها من ضرب ولا من غيره لأنه كأنه يقول :
أحذف من الكلمة بعض حروفها وضم إليها شيئاً ليس من حروفها.
وعند ابن هشام⁽¹⁾ وبعد أن ذكر أنواعها ذكر أنه قد يستغنى عن الأولى لفظاً
كقوله:

تلم بدار قد تقادم

وقال : الفراء يقيسه فيجيز زيد يقوم وإما يقعد .

ويقول ابن الحاجب : وأما (إما) فهي معنى أو في جميع الأحكام المذكورة
إلا أن المعطوف عليه ب إما لأبد أن يكون مصدرأ ب إما أخرى ، نحو : جاءني
إما زيد وإما عمرو فمبنى الكلام مع إما على احد الشئيين أو الأشياء . وأما مع
أو فإن تقدم إما على المعطوف عليه نحو : جاءني إما زيد أو عمر فالكلام مبنى
على ذلك وإن لم يتقدم جاز أن يعرض للمتكم معنى أحد الشئيين بعد ذكر
المعطوف عليه. تقول مثلاً : قام زيد ، قاطعاً بقيامه، ثم يعرض الشك، أو قصد
الإبهام فتقول أو عمرو ، ويجوز أن يكون شاكأ أو مبهماً من أول الامر وإن لم
يأت بحرف دال عليه، كما تقول مثلاً : جاء القوم، وأنت عازم من أول الأمر
على الاستثناء بقولك إلا زيداً.

فإما الثانية في كل كلام لأبد لها من تقدم إما أخرى داخله على المعطوف عليه
بخلاف (أو) فإنه يجوز فيه تقدم إما عليه وعدم تقدمها ، نحو : جاءني إما زيد
أو عمر وجاءني زيد أو عمرو ، ولقد جاء إما غير مسبوقة بإما أخرى في
الشعر لكنها تقدر حملاً على الكثير الشائع من استعمالها ، أنشد الفراء :
تلم بدار قد تقادم عهدا وإما بأموات ألم خيالها
أي : إما بدار وإما بأموات

إما التي للتخيير ، المختار في الكلام أن تكرر في كل من المعنيين المراد
الاختيار بينهما لكن جاء في الشعر محذوفة أحدهما اكتفاء بالأخرى والأكثر
حذف الأولى كما في الشاهد وبعضهم جعلوها في معنى (أو) ولا حذف في
الشاهد لأن أو يجوز تقدم إما عليها أو عدم تقدمها.

(1) معنى البيب 61/1.

وبعضهم أجراها مجرى لا أي لا تكرر لكن الأكثر والمختار تكرارها إلا في ضرورة الشعر .

ومن شواهدة :

54- أبيت على مي كئيباً وبعلمها على كالنقا من عالج يتبطح⁽¹⁾

استشهد به المالقي⁽²⁾ : هل الكاف المفردة حرف جر ام اسم ، وذهب بعضهم إلى انها حرف حتى يقوم الدليل على أنها اسم ، واحتجوا لذلك بأنها على حرف واحد وذلك شأن الحروف ، كالباء والفاو والواو والتاء في القسم واللام الجارة وغيرها.

وذهب بعضهم إلى أنها اسم حتى يقوم الدليل على أنها حرف، واحتج لذلك بأنها في معنى مثل، وما معناه اسم فهو اسم وبأنها تكون فاعلة ، في نحو قول الأعشى:

اتنتهون ولن ينهي دوي شطط كالطعن يذهب فيه الزيت والفتل
وقول امرئ القيس :

وإنك لم تفخر عليل كفاخر ضعيف ولم يغلبك مثل مغلب
ومجرورة في نحو قول الشاعر : أمرؤ القيس :

ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا ناسوب فيه العين طوراً ونرتقي
وقول ابن غادية السلمي :

وزعت بكالهرارة أعوجي إذا جرت الرياح جري وثابا

ولأن الفاعلية لا تكون إلا في السماء ، ولا تجر إلا الاسماء وذهب بعضهم من المتأخرين إلى التفصيل فيها بانها إن كانت معمولة فهي اسم ، وإن كانت زائدة كقول الشاعر حطام المجاشعي:

غير رماد وحطام كنفين وصاليات ككا يؤثقيـن

(1) ديوان ذي الرمة 1210.

الاعراب : أبيت فعل وفاعل على مي ومجرور كئيباً حال منصوب وبعلمها مبتدأ مرفوع مضاف والضمير مضاف إليه الخبر الجملة الفعلية يتبطح من المضارع المرفوع والفاعل المستتر والجملة من المبتدأ والخبر ف محل نصب حال على كالنقا جار ومجرور ومضاف إليه على اعتبار ان الكاف اسم .

(2) رصف المباني : احمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق احمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق 1394هـ ، ص198.

ونحو قوله تعالى : ((ليس كمثله شيء)) (1) وكانت في صلة الذي أو أخواته من الموصولات ما عدا أي - فهي حرف لأن الفاعلية والمجرورية لا تكونان إلا في الاسماء ، ولأن الزيادة لا تكون إلا في الحروف ، وأن صلة الموصول لو جعلت فيها الكاف اسماً لأدى إلى حذف المبتدأ الذي تكون الكاف مع ما بعدها خبره ، ويكون التقدير في جاء الذي هو كزيد في نحو قولك : جاء الذي كزيد وحذف المبتدأ لا يجوز إلا في صلة أي ، كقوله تعالى : ((ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً)) (2) وقول الشاعر :

إذا ما أتيت بنى مال فسلم على أيهم أفضل

لأنها لم حذف صدر صلتها نزل ما هي مضاف إليه منزلته فصارت كأنها منقطعة عن الإضافة لفظاً ونية مع قيام موجب البناء ، أو في الصلة إذا كان فيها طول كقوله: (ما أنا بالذي قائل لك سوءاً) أو في نادر من كلام كقراءة من قرأ (ما بعوضة فما فوقها) (تماماً على الذي أحسن) يرفع بعوضه وأحسن وأما غير ذلك فلا.

إن الكاف في غير الموضعين يحتمل أن تكون اسماً وأن تكون حرفاً والصحيح من هذه الأقوال أن تكون حرفاً إلا إذا قام الدليل القطعي على الأسمية من كونها فاعلة لا غير أو مجرورة لا غير في مثل الأبيات المذكورة وفي مثل قول الأخطل:

قليل غرار النوم حتى تقلصوا على القطا الجوي أفزعه الزجر
وقول الآخر :

أبيت على مي كئيباً وبعلمها على كالنقا من عالج يتبطح
لأنه قامت الدلالة البينة على استعمالهم الكاف اسماً نحو قول ابن غادية السلمي :

وزعت بكالهرأوة أعوجي إذا دنت الركاب جرى وثاباً

(1) سورة الشوري الآية 11.

(2) سورة مريم الآية 69.

فدخول حرف الجر عليها يؤكد كونها اسماً وكذلك قول الأخطل وقول ذي الرمة
وقول امرئ القيس:

أما ابن الانباري فيقول : اما الكاف فتكون اسماً كما تكون حرفاً ، فإذا كانت اسماً
قدروها تقدير مثل وجاز أن يدخل عليها حرف الجر وكان ما بعدها مجروراً
بالإضافة كقول الشاعر خطام المجاشعي :

وصاليات ككما يؤثقين فالكاف الأولى حرف والثانية اسم لأنه لا يجوز أن يدخل
حرف جر على حرف جر كقول الشاعر : يضحكن عن كالبرد المنهم.

وتتكون الكاف ايضاً فاعلة كقول الشاعر : اتنتهون ولن ينهي ذو شطط كالطعن.

فالكاف اسم لأنها فاعلة وهي في موضع باسناد الفعل إليها ، فإذا كانت

حرف جر كان ما بعدها مجروراً بها نحو : جاءني الذي كزيد وما اشبه ذلك .

أما ابن جني⁽¹⁾ فيقول : استدل به على أن الكاف ليس حرف جر بل هي اسم
بمنزلة مثل كالتي في قول : على كالقطا الجوني.

ويقول ايضاً: لأنه قد قامت الدلالة البيينة عندنا على استعمالهم الكاف اسماً نحو
قول ابن غادية السلمي:

وزعت بكالهرأوة أعوجي إذا ونت الركاب جر وثابا

فدخول حرف الجر عليها يؤكد كونها اسماً وكذلك قول الأخطل :

قليل غرار النوم حتى تقلصوا على القطا الجوى أفزعه الزجر
وقول ذي الرمة :

أبيت على مي كئيباً وبعها على كالنقا من عالج يتبطح

وخلاصة قولهم فيه هل الكاف المفردة اسم ام حرف ذهب بعضهم إلى أنها اسم
تقع فاعلاً ومجروراً وهذا لا يكون إلا في الاسماء ، وأتوا بالشواهد على ذلك.
والمعروف عنها أنها حرف جر وكل الشواهد كذلك تدل على أنها تجر ما بعدها.
والذين يقولون باسميتها يشبهونها بمثل.

(1) سر صناعة الأعراب 287/1.

ومن شواهدة:

55- هنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والإيمان هينوم⁽¹⁾

قوله⁽²⁾ هنا وهنا كلها ظروف وهنا ظرف لقول زجل في البيت السابق، وقوله هينوم مبتدأ وخبره قوله لهن، وقوله بها أي فيها، والضمير يرجع إلى الأرجاء في البيت السابق ويتعلق بالمجرور باستقر المقدر وقوله ذات الشمائل نصب على الظرفية والعامل فيها استقر المقدر الذي قدرناه، قوله الإيمان بالجر عطف عليه والتقدير وذات الايمان، أراد أن عزيف الجن في تلك المغازة شمائلها ويمينها والاستشهاد في فتح ها هنا وتشديد نونها.

وعند الزمخشري⁽³⁾: ومن ذلك قولهم إذا اشاروا إلى القريب من الامكنة هنا وإلى البعيد هنا، وقد حكى فيه الكسر وثم وتلحق كاف الخطاب وحرف التنبيه ب هنا وهنا ويقال هنالك كما يقال ذلك.

وابن يعيش⁽⁴⁾: يعقب: أعلم أن هذه الأسماء الإشارة لا يشار بها إلا إلى ما حضر من المكان وهي مبنية وفيها ثلاث لغات هنا وهنا وهنا وأفصحها هنا بضم الهاء وأردؤها هنا بالكسر، وألف هنا لام ووزنه فعل وهنا بتضعيف العين ينبغي ألا يكون من اللفظ هنا بل من معناه وإن وافقه في بعض حروفه.

وعند الأزهري⁽⁵⁾: ويشار الي المكان القريب بلفظين بهنا مجردة من هنا التنبيه وههنا مقرونة بها التنبيه وهنا بفتح الهاء وتشديد النون واصلها هن بثلاث نونات ابدلت الثالثة الف لكثرة الاستعمال او هنا بكسر الهاء وتشديد النون والكلام فيها كالتالي قبلها وكسر الهاء أردأ من فتحها قاله السيرافي وأنشد لذي الرمة:

هنا وهنا ومن هنا لهن بها ذات الشمائل والإيمان هينوم

(1) ديوان ذي الرمة 409.

الأعراب: هنا وهنا ظروف مبنية في محل نصب ومن حرف جر وهنا مجرور لهن اللام حرف جر والضمير في محل جر والجار والمجرور في محل رفع خبر بها جار ومجرور ذات ظرف منصوب مضاف والشمائل مضاف إليه الواو للعطف، الإيمان معطوف هينوم مبتدأ مؤخر مرفوع.

(2) المقاصد النحوية 412/1.

(3) شرح المفصل 137/3.

(4) شرح المفصل 137/3.

(5) شرح التصريح على التوضيح 129/1.

أوهنت بفتح الهاء والنون المشددة وسكون التاء وهي هنا المفتوحة الهاء ، زيدت عليها التاء الساكنة فالنتقي ساكنان حذف الفها لالتقاء الساكنين، وقد تكسر هاؤها. وخلاصة القول فيها أنها أسماء يشار بها إلى القريب من المكان وفيها لغات هنا بضم الهاء وفتح النون وهنا بفتحها وتشديد النون وهنا بكسر الهاء وتشديد النون وأفصحها هنا وأردأوها هنا وألفها لام أي أنها بوزن فعل (هنا).

ومن شواهد الحروف - التقاء الهمزتين
يقول ذي الرمة:

56- أيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا أنت أم سالم⁽¹⁾
الشاهد فيه قوله : أنت حيث أدخل الف بين الهمزتين كراهية لاجتماعهما يقول سيبويه⁽²⁾ : وأعلم أن الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدة منهما في كلمة ، فإن أهل التحقيق يخففون أحدهما ويستقلون تحقيقهما ، كما استنقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة ، فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا.
من كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة وهو قول أبي عمرو بن العلاء ، وذلك قوله تعالى : ((فقط جاء أشراطها))⁽³⁾ ((يا زكريا إنا))⁽⁴⁾ . ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة ، سمعنا ذلك من العرب، وهو قوله : (فقد جاء اشراطها) ويا زكريا إنا) وقال:
كل غراء إذا ما برزت ترهب العين عليها والحسد⁽⁵⁾
سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا

وكان الخليل يتسحب هذا القول فقلت له : لمه؟ فقال : إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة وذلك: جائي وآدم

(1) الديوان 750.

الاعراب : أيا للنداء ، ظبية منادى منصوب مضاف الوعاء مضاف إليه مجرور بين ظرف منصوب مضاف وجلاجل مضاف إليه مجرور الواو للعطف بين ظرف منصوب مضاف النقا مضاف إليه مجرور أنت الهمزة للاستفهام والألف فاصلة بين الهمزتين أنت في محل رفع مبتدأ أم للتخيير أم مبتدأ مرفوع مضاف سالم مضاف إليه مجرور

(2) كتاب سيبويه 551/2.

(3) سور محمد الآية 18

(4) سورة مريم 7.

(5) سيبويه الكتاب 551/3.

ورأيت أبا عمرو أخذ بهن في قوله عز وجل: ((قالت يا ويلتي ألد وأنا عجوز))⁽¹⁾ وحقق الأولى . وكل عربي، وقياس من خفف الأولى أن يقول يا ويلتا ألد. والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة يدلك على ذلك قول الأعشى:

أن رأيت رجلاً أعشى أضرب به ريب المنون ودهر متبل خيل
فلو لم تكن بزنتها محققة لا تكسر البيت

أما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين ، لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخفت فيقولون :
اقرأ آية ، وتقول : اقرأ أباك السلام.

ومن العرب ناس يدخلون بين الف الاستفهام وبين الهمزة الفاً إذا التقتا، وذلك أنهم كرهوا التقاء همزتين ففصلوا ، كما قالوا : اخشيانان فصلوا بالألف كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة قال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعاء بين جلال وبين النقا أنت أم أم سالم

فهؤلاء أهل التحقيق ، أما أهل الحجاز فمنهم من يقول أنك وأنت وهي التي يختار أبو عمرو ، وذلك لأنهم يخففون الهمزة كما يخفف بنو تميم في اجتماع الهمزتين ، فكرهوا التقاء الهمزة، والذي هو بين بين ، فأدخلوا الألف كما أدخلته بنو تميم في التحقيق.

ومنهم من يقول : إن بني تميم الذين يدخلون بين الهمزة وألف الاستفهام ألفاً ، وأما الذين لا يخففون الهمزة فيحققونها جميعاً ولا يدخلون بينهما الفاً.

وإن جاء ألف الاستفهام وليس قبلها شيء لم يكن من تحقيقها بد، وخففوا الثانية على لغتهم.

أما ابن يعيش⁽²⁾ فيقول : إذا التقت همزتان في كلمة فالوجه قلب الثانية إلى حرف لين لقولهم آدم وأويدم وأيمة ومنه جاء وخطايا. وقد سمع أبو زيد من يقول : اللهم أغفر لي خطائي، قال : همزها أبو السمح ورداد ابن عمه وهو شاذ. وفي القراءة الكوفية أئمة.

(1) سورة هود الآية 72 .
(2) شرح المفصل 94/1 – 119/9.

إذ التقتا في كلمتين جاز تحقيقهما وتخفيف إحداهما بأن تجعل بين بين ، والخليل يختار الثانية كقوله تعالى : (فقد جاء أشراطها). وأهل الحجاز يخففونها معاً، ومن العرب من يقحم بينهما ألفاً قال ذو الرمة:

فيا ظبية الوعاء بين جلاجل وبين النقا آنت أم أم سالم
وأشدد أبو زيد لرجل من بني كلاب:

حذق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آياها يعنون أم قردا
وهي قراءة ابن عامر، ثم منهم من يحقق بعد إقحام الألف ومنهم من يخفف.

وأعلم أنه إذا التقت همزتان في كلمتين منفصلتين فإن أهل التخفيف يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقها كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، إذ ليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا إلا إذا كانت عيناً مضاعفة من نحو: رأس وسأل . إلا أنهما في الكلمتين أسهل حالاً وأقل ثقلاً إذ ليستا بمتلازمتين وقيام كل كلمة بنفسها غير ملتصقة بالأخرى، فلذلك لا تلتقي الهمزتان في كلمة وقد تلتقيان في كلمتين فمنهم من يخفف الأولى ويحقق الآخرة وهو قول أبي عمرو بن العلاء واستدل على ذلك بقوله تعالى: (فقد جاء أشراطها) و(يا زكريا إنا). ويشبهون ذلك بالتقاء الساكنين ، فإن التغيير يقع على الأول منهما دون الثاني كقولك ذهبته الهنوات ولم يحم القوم ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية قال سيبويه: سمعنا ذلك من العرب وقرأ (فقد جاء أشراطها) (يا زكريا إنا) يخفف الهمزة الثانية فيجعلها بين بين وتحقيقهما جائز لأنهما منفصلتان في التقدير ولا تلزم أحدهما الأخرى. قال الشاعر:

كل عراء إذا ما برزت ترهب العين عليها الحسد
أنشده سيبويه بتليين الهمزة الثانية وجعلها بين بين لأنها مكسورة بعد فتحة .

أما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين معاً لأنه لو لم تكن إلا واحدة لخففت ، قال سيبويه: (ومن العرب ناس يدخلون بين ألف الاستفهام وبين الهمزة ألفاً) وذلك لأنهم كرهوا التقاء الهمزتين ففصلوا بينهما بألف كما قالوا: (أخشينان) ففصلوا بألف بين النونات كراهية التقاء هذه الحروف المضاعفة.

أما قول ذي الرمة فالشاهد فيه إدخال الألف بين الهمزتين كما دخلت بين النونات كراهية اجتماعهما.

ويقول المبرد في المقتضب⁽¹⁾ : وأعلم أنه من أبي قول ابن أبي اسحاق في الجمع بين الهمزتين فإذا أراد تحقيقهما أدخل بينهما ألفاً زائدة ليفصل بينهما كالألف الداخلة بين نون جماعة النساء والنون الثقيلة إذا قلت اضربان زيد، فنقول (إذا كنا تراباً) (أأنت قلت للناس)⁽²⁾ وقول ذي الرمة. ويقول ابن جني في سر صناعة الأعراب⁽³⁾ : ومن ذلك أن تدخل فاصلة بين الهمزتين المحققتين استكراهاً لاجتماعهما محققتين ، قال ذو الرمة:

أن ترسمت من خرقاء منزلة فقلت أنت زيد الأرقام
وقرأت علي أبي علي في كتاب الهمز عن أبي زيد:

خرق إذا ما القوم أبدوا فكاهة تفكر آياهم يعنون أم قردا

وقرأ بعضهم : (أنذا) (أنا) (أنت قلت للناس) وقال ذو الرمة: أنت أم أم سالم .أراد أنت فنقل عليه تحقيق الهمزتين ففصل بينهما بالألف.

أما البغدادي⁽⁴⁾ فيقول : فإن اجتمعت الهمزتان في كلمتين والثانية لا محالة متحركة. إذ هي أول الكلمة، فإن كانت الأولى مبتدأ بها، كهمزة الاستفهام فحكمها حكم الهمزتين في كلمة إذا كانت الأولى مبتدأ بها كأيمه وإيتمن فلا تخفف الأولى إجماعاً ، وتخفف الثانية كما ذكرنا من حالها في كلمة سواء، إلا أن تحقيق الثانية وهنا أكثر منه إذا كانت في كلمة لأن همزة الاستفهام كلمة يرأسها وإن كانت من حيث كونها على حرف كجزء مما بعدها ، فمن فصل هناك بالألف بين الهمزتين المتحركتين المحققتين أو المسهلة ثانيتهما نحو أئمة، فصل وهنا أيضاً ومن لم يفصل هناك لم يفصل هنا أيضاً . قال ذو الرمة:

فاظبية الوعاء بين جلال وبين النقا أنت أم أم سالم

(1) المبرد - المقتضب 1/ 194.

(2) المائدة 116.

(3) ابن جني سر صناعة الأعراب 2/ 723.

(4) خزنة الأدب - البغدادي 5/ 247.

وقال الآخر :

حزق إذا ما القوم أبودوا فكاها تفكر آياه يعنون أم قردا
وإذا كانت الأولى همزة استفهام والثانية همزة وصل فإن كانت مكسورة أو مضمومة
حذفت اصطفى واصطفى وإلا قلبت الفأ أو سهلت كما تقدم .
وإن لم تكن الأولى ابتداء - وذلك غير همزة الاستفهام ، ولا تكون الثانية إلا
متحركة كما قلنا - فالأولى إما أن تكون ساكنة أو متحركة، وفي كلا الوجهين
قال سيبويه: إن أهل التحقيق - يعني غير أهل الحجاز - يخفون إحداهما
ويستقلون التحقيق فيهما كما يستقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. قال: ليس من
كلام العرب أن تلتقي الهمزتان فتحققا فإن كانت متحركتين فمنهم من يخفف
الأولى دون الثانية لكونها آخر الكلمة والأواخر محل تغيير وهو قول أبي عمرو
ومنهم من يخفف الثانية دون الأولى لأن الاستئصال منها جاء، كما فعلوا في
الهمزتين في كلمة وهو قول الخليل. وقد اختار جماعة وهم قراء الكوفة وابن عامر
التحقيق فيهما معاً كما فعلوا ذلك بالهمزتين في كلمة وهو هنا لافتراق الهمزتين
تقديراً ، وأما أهل الحجاز فيستعملون التخفيف فيهما معاً كما فعلوا في الهمزة
الواحدة.

نخلص من ذلك أن العرب كرهوا اجتماع همزتين في كلمتين ناهيك عنه في كلمة
واحدة.

فكانوا في كيفية مجيئها طرائق قدا:

فمنهم من يرى تخفيف الأولى وتحقيق الثانية وهو قول أبي عمرو ، قرأ (وقد جاء
أشراطها).

ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الثانية وكان الخليل يستحب ذلك ويقول: إني
رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين من الكلمة الواحدة أبدلوا الآخرة، قال:
ورأيت أبا عمرو قرأ بهن في قوله عز وجل ((يا ويلتا ألد وأنا عجوز)).

وابن يعيش يقول : والخليل يختار الثانية

وأنشد سيبويه : كل غراء إذا ما برزت، بتليين الثانية.

أما أهل الحجاز فيخففون مطلقاً وإن كانت الهمزة واحدة فيقولون : اقرأ آية ، وأقري
باك السلام.

وطائفة أسماهم سيب أهل التحقيق أي الذين يستحبون تحقيق الهمزتين جميعاً
وهم قراء الكوفة، وابن عامر.

لكنهم أيضاً يستكروهن ذلك ويستثقلونه في ألف الاستفهام والهمزة ويتخلصون من
ذلك بإدخال ألف فاصلة بين الهمزتين كما أدخلت بين نون جماعة النساء ونون
التوكيد الثقيلة، وهو موضع استشهادنا ، وقد يكون ذو الرمة قد أراد بإدخال هذه
الألف أن يتخلص من زحاف قبيح ، فلم يخفف أولى ولا آخره كما لم يحقق الثنتين
لئلا ينكسر وزن البيت والله أعلم.

غير أن ابن جني يجعل ذلك - إدخال الألف الفاصلة بين الهمزتين مشروطاً
بالتحقيق في كل لما فيه من الثقل واستكراهاً لاجتماعهما محققتين.

أما البغدادي فيجعله مشروطاً بالابتداء فإذا كانت الأولى عنده مبتدأ بها فلا تخفف
إجماعاً ألد لكنه يعود ويقول أن تحقيق الثانية أكثر في الكلمتين . إذ ليستا
بمتلازمتين ولقيام كل كلمة بنفسها غير ملتصقة بها الأخرى.

المبحث الثاني

شواهد تتعلق بتركيب الجملة

من تقديم وتأخير وفصل وحذف وذكر لدواع نحوية ومن ذلك قوله :
60- كأن أصوات من ايغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج (1)-
والقول فيه انه (2) يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالطرف في الشعر
ومن ذلك قول عمر بن قميئة : لله در اليوم من لامها.
وقول درنا : هما أخوا في الحرب من لا أخاله.
والشاهد من البيت الفصل بن المتضايقين بالطرف وفي الثاني بالجار والمجرور.
اما المالقي (3) فقد ساقه دليلاً على امكان الفصل بين المضاف والمضاف اليه ،
بالقسم لان معناه التوكيد ، وبالطرف وبالجار والمجرور لانهما يجوز بهما الفصل
بكثرة استعمالهما واتساع العرب فيهما في غير موضع ، بوقوعها صفتين وصلتين
وخبرين وحالين لما هو كذلك ، ويفصل بينهما (المتضايقين) في الشعر مع شدة
اتصالها كما قال أبو حية :
كما خط لكتاب بكف يوماً يهودي يقارب او يزيل
وقول ذي الرمة :
كأن أصوات من ايغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج
فأولى الفصل بهما بين العامل والمعمول.
وقال سيبويه (4): ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار ، الا في شعر كراهية ان
يفصلوا بين الجار والمجرور ، ومما جاء في الشعر وقد فصل بينه وبين المجرور
قول عمر بن قميئة ، وأبو حية النميري.

(1) الديوان 996.

الاعراب : كأن أداة توكيد ونصب وتشبيه أصوات اسم كأن منصوب مضاف من حرف جر ايغالهن مجرور بمن مضاف والضمير مضاف اليه بنا جار ومجرور أواخر مضاف اليه مجرور مضاف الميس مضاف اليه مجرور أصوات خبر كأن مرفوع مضاف الفراريج مضاف اليه مجرور.

(2) الشواهد النحوية في كتاب المفصل للزمخشري : رسالة دكتوراه ، جامعة الخرطوم ، عبد الرحمن إبراهيم النور 2001م .

(3) رصف المباني 65.

(4) الكتاب 179/1.

ومما جاء مفصلاً بينه وبين المجرور قول ذي الرمة :
كأن أصوات من أيغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج
فهذا قبيح ويجوز في الشعر على هذا : ممرت بخبر وافضل من ثم .
أما بن جني فيقول : والفصل بين المضاف والمضاف اليه بالطرف وحروف الجر
قبيح كثير ، لكنه من ضرورة الشعر فمن ذلك قول ذي الرمة : كأن أصوات من
ايغالهن بنا .

وعند ابن الانباري (1) : ذهب الكوفيون الى انه يجوز الفصل بين المضاف
والمضاف اليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر ، وذهب البصريون
الى انه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر .
اما الكوفيون فاحتجوا بان قالوا : انما قلنا ذلك لان العرب قد استعملته كثيراً في
اشعارها .

اما البصريون فاحتجوا بان قالوا : انما قلنا انه لا يجوز ذلك لان المضاف
والمضاف اليه بمنزلة الكلمة الواحدة فلا يجوز ان يفصل بينهما وانما جاز الفصل
بينهما بالطرف وحرف الجر كما قالوا كان أصوات من ايغالهن بنا .
واستشهد به المبرد (2) على على انه لا يفصل بين المضاف والمضاف اليه لا ان
يضطر شاعر فيفصل بالظروف وما اشبهها لان الظرف لا يفصل بين العامل
والمعمول فيه ، تقول : ان في الدار زيداً ، وان اليوم زيد قائم فمما جاء في الشعر
صل بينه وبين ما عمل فيه قوله :

كأن أصوات من ايغالهن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج
وقول ابي حية النميري :

كما خط الكتاب بكف يوماً يهودي يقارب او يزيل
ونظير الظرف في ذلك المصدر وما كان مثله من حشو الكلام كقوله : قال
العيني لم اقف على قائلة .

اشم كأنه رجل عبوس معاود جراً وقت الهـوادي

(1) الانصاف في مسائل الخلاف 433.

(2) المقتضب 376/4.

أراد معاود وقت الهوادي جرأة . وقال آخر :

لما رأته ساتيدما استعيرت لله در اليوم من لامها
واستشهد به البغدادي (1) على انه فصل لضورة الشعر بالظرف بين المتضايين
ولا أصل كأن أصوات واخر الميس من ايغالهن بنا ...

وفي الأصول لابن السراج : وقبيح ان نفصل بين الجار والمجرور فنقول : لا
أخا هذين اليومين لك ، قد يقال لا جار ولا مجرور هنا ، فالجواب ان اللام في
لك كتوكيد إضافة الأخ الى ضمير المخاطب فهي زائدة لذلك ، فهذا قول ، ويصح
في مثل هذا التركيب ان تكون اللام اصلية ويكون الظرف في موضع النعت او
الخبر.

وقال سيبويه : هذا يجوز في ضرورة الشعر ، لأن الشاعر اذا اضطر فصل بين
المضاف والمضاف اليه لان الظرف وحروف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في
غيرهما ، وانشد البيت :

كأن أصوات من ايغالهن بنا او اخر الميس أصوات الفراريج
اما ابن جني (2) فيقول يريد كأن أصوات واخر الميس من ايغالهن بنا أصوات
الفراريج ففصل بين المضاف والمضاف اليه بحرف الجر لضورة الشعر وعند
ابن يعيش (3) وفي غير موضع يتحدث عن ان البيت شاهد على جواز الفصل
بين المضاف والمضاف اليه بالجار والمجرور وبالظرف ويقول انهم قد توسعوا
في الظروف وخصوصها بذلك لكثرتها في الاستعمال الا ترى انهم قد فصلوا بين
المضاف والمضاف اليه في نحو قوله :

لله در اليوم من لامها . والمعنى لله در من لامها اليوم .

ومثله :

كأن أصوات من ايغالهن بنا أو اخر الميس أصوات الفراريج
والمراد أصوات أو اخر الميس من ايغالهن بنا .

(1) خزانة الادب 250/77/2.

(2) سر صناعة الاعراب 10.

(3) شرح المفصل 103/1 ، 132/4.

وعليه فالشاهد فيه إضافة أصوات الى أواخر الميس مع فصلهما بالمجرور والجار ضرورة .

وخلاصة القول ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة لا يصح الفصل بينهما الا في ضرورة الشعر .

واجمعوا على انه يمكن الفصل بالظروف والجار والمجرور لسعة الاستعمال فيهما .
ومن شواهده :

61- ولا عيب فيها غير ان سريعتها قطوف وان لا شيء منهن أكسل (1)

الشاهد فيه قوله (2): منهن اكسل حيث قدم المجرور بمن على افعال التفضيل وهو أكسل والتقدير : وان لا شيء اكسل منهن ، وارتفاع الأكسل على الخبرية .

واسم التفضيل (3) اذا طان مجرداً جيء بعده بمن جاره المفضل عليه ، نحو :

زيد افضل من عمرو ، ومن مجرورها معها بمنزلة المضاف اليه من المضاف

فلا يجوز تقديمها عليه كما لا يجوز تقديم المضاف اليه على المضاف الا اذا

كان المجرور اسم استفهام او مضافاً الى اسم استفهام فانه يجب حينئذ تقديم من ومجرورها ، نحو : ممن انت خير ، ومن ايهم انت افضل ، ومن غلام ايهم انت

افضل ، وقد ورد التقديم شذوذاً في غير الاستفهام ومن ذلك :

فقالنا لنا اهلاً وسهلاً وزودت جني النخل بل ما زودت منه اطيب

والتقدير : بل ما زودت اطيب منه وقول ذي الرمة يصف نسوة بالسمنة والكسل:

ولا عيب فيها غير ان سريعتها قطوف وان لا شيء منهن اكسل

والتقدير وان لا شيء اكسل منهن

اذا سايرت أسماء يوماً طعينة أسماء من تلك الطعينة املح

والتقدير أسماء املح من تلك الطعينة .

(1) الديوان 1600.

الاعراب : ولا عيب لا نافية للجنس عيب اسم لا منصوب خبرها محذوف تقديره حاصل فيها جار ومجرور غير للاستثناء منصوب ان للتوكيد والنصب سريعتها اسم ان منصوب مضاف والضمير مضاف اليه قطوف خبر ان مرفوع للتوكيد والنصب لا النافية شيء اسم لا منصوب منهن جار ومجرور اكسل خبر لا مرفوع .

(2) المقاصد النحوية 44/4.

(3) شرح ابن عقيل : بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة دار التراث القاهرة ، ص 185.

وعليه فاسم التفضيل المفرد غير المعرف بال ولا بإضافته الى نكرة او معرفة تأتي بعده من جرة المفضل عليه ولا يجوز تقديم من على مجرورها الا في ضرورة الشعر .

ومن شواهدة :

62- كم دون مية مومة يهال لها اذا تيممها الخريت ذو الجلد (1) الشاهد (2) فيه قوله : كم دون مية مومة حيث فصل بين كم وبين مميزها المجرور بالظرف وهو قوله دون مية وكان الواجب هنا نصب المميز حملاً لكم الخبرية على الاستفهامية ، وهذا شاذ .

وعند الاشموني (3) : شرط جر تمييز كم الخبرية الاتصال فإن فصل نصب حملاً على الاستفهامية ، فإن جائز فيها في السعة ، وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف او مجرور كقوله :

كم دون مية مومة يهال لها اذا تيممها الخريت ذو الجلد كم الخبرية مميزها حكمة الجر على انه مضاف اليه الى كم ، أي ان شرط الجر اتصال كم بمميزها فاذا كان الفصل فالمختار ن ينصب المميز حملاً على كم الاستفهامية ويكون حينئذ منصوب على انه تمييز وقد جاء مجروراً مع الفصل بظرف او مجرور في ضرورة الشعر .

ومن شواهدة :

63- غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه بان او كريا (4) استشهد به السيوطي (5) تعين انفصال الضمير الا انه اذا رفع بصفة جرت على غير صاحبها .

(1) ديوان ذي الرمة :

الاعراب : كم مضاف مبنية على السكون في رفع نائب فاعل مضاف دون ظرف منصوب مية مضاف اليه مجرور مومة مضاف اليه مجرور بهال مضارع مرفوع لها جار ومجرور اذا شرطية تيممها ماضي مبني على الفتح والضمير في محل نصب مفعول به الخريت فاعل مرفوع ذو الجلد ذو نعت مرفوع مضاف والجلد مضاف اليه مجرور .

(2) المقاصد النحوية ج4 ، ص496 .

(3) شرح الاشموني 635/3 - /-155 .

(4) ملحق الديوان 743 .

الاعراب : غيلان مبتدأ مرفوع مضاف مية مضاف اليه مجرور مشغوف خبر مرفوع بها جار ومجرور وهو بدل من المبتدأ غيلان ، مذ مفيدة للظرفية بدت ماضي مبني على الفتح فاعله ضمير مستتر تقديره هي له جار ومجرور فحجاه الفاء للعطف فحجاه مبتدأ مرفوع مضاف والضمير مضاف اليه بان ماضي مبني على الفتح فاعله مستتر الجملة في محل رفع خبر المبتدأ او للعطف .

(5) همع الهوامع 63/1 .

وعند الشنقيطي⁽¹⁾ : ان المرفوع بالفعل كذلك اذا حصل اللباس نحو : زيد عمرو يضرب هو ، فتقييد المسألة بالصفة ليس جيداً ، ثم اطلاق الصفة مردود بمسألة زيد قائم ابواه لا قاعدان ، فقد جرت الصفة على غير صاحبها ولم يفصل الضمير . فإن قلت هل الصفة في هذه المسألة مستندة الى الضمير المرفوع المفصل ؟ قلت : الكلام محتمل لذلك ، ولا يكون المسند اليه هو الضمير المستكن في الصفة وهذا الضمير البارز المفصل تأكيدا له ، اذا رفعه بالصفة صادق بالأمرين .

قال الرضي الاسترأباضي⁽²⁾ : الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير من هي له ، تأكيد للضمير المستكن فيها لا فاعلها ، كما في قوله تعالى : ((أسكن انت وزوجك الجنة))⁽³⁾ وذلك لأنك تقول مطرداً الزيدون ضاربوهم نحن ، والزيدان والهندان ضاربهما هما ، وقد عرف ضعف جاءني رجل قاعدون غلمانة . وقال الزمخشري : بل تقول ضاربهم نحن وضاربهم هما ، فإن ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل .

ويقول الاسيوطي : يتعين انفصال الضمير في صور منها : ان يرفع بصفة جرت على غير صاحبها كزيد هند ضاربها هو ، قال غيلان : غيلان مية مشغوف بها هو مذ بدت له فحجاه لان او كريبا وفي شرح التسهيل⁽⁴⁾ : في غير موضع : ويستكن الضمير عند آمن اللبس . وفي موضع آخر يتعين انفصال الضمير ان رفع بصفة جرت على غير صاحبها . غيلان مية مشغوف بها هو وقول الآخر :

لكل الفين بعد وصلهما والفرقدان حجاه مقتفيا هما

(1) الدرر اللوامع 198/1.

(2) شرح كافية ابن الحاجب : رضى الدين بن الحسن الاسترأباضي ، تحقيق اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .

(3) سورة البقرة الآية 35 .

(4) شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد : بهاء الدين بن عقيل ، تحقيق محد كامل بركات ، دار الفكر دمشق

ج 1 .

ومن شواهدة :

64- فيمامي هل يجزى بكاي بمثله مراراً وانفاسي اليك الزواجر (1)
واني متى اشرف على الجانب الذي به انت من بين الجوانب ناظر
والشاهد (2) في ثاني البيتين انه جعل الجملة بعضها متقدم وبعضها متأخر يسد
مسد الجواب كأنه قال : واني ناظر متى اشرف ، وتأخر خبر إن ، وهذا يقبح اذا
كان الشرط بالمستقبل ويحسن اذا كان بالماضي .
وعند سيبويه (3) : انه لا يكون جواب الجزاء الا بفعل او بالفعل وفي الجزاء لا
يحسن ان تأتي من قبل ان ، إن هي العاملة ويجوز في ضرورة الشعر وانشد
الاصمعي قول ذي الرمة : واني متى اشرف .
وقال : إني ناظر متى أشرف ، وشبهوه بالجزاء اذا كان جوابه منجزماً .
وعند المبرد : واما ما لا يجوز الا في الشعر فهو : ان تأتي آتيك ، وانت ظالم
إن تأتي ، لأنها قد جزمت ، ولأن الجزاء في موضعه ، فلا يجوز في الكلام الا
ان توقع الجواب فعلاً مضارعاً مجزوماً او فاء الا في الشعر .
فأما ان تأتي آتيك ، فإن بعضهم يجيزه في غير الشعر ، كما اجازوا : ان اتيتني
آتك ، قال الشاعر على إرادة الفاء :
واني متى أشرف على الجانب الذي به أنت من بين الجوانب ناظر
وهو عندي (4) على ارادة الفاء والبصريون يقولون هو على إرادة افاء ، ويصح
ان يكون على التقديم أي : واني ناظر متى اشرف .
وخلاصة القول ان لا يصح تأخير بعض الجملة كتأخير خبر ان اذا اعترضها
جملة شرطية شرطها مستقبلاً ويحسن ذلك اذا كان شرطها ماضياً .

(1) ديوان ذي الرمة 1014.

الأعراب : واني ان للتوكيد والنصب والضمير في محل نصب اسم ان متى أداة شرط مضارع مجزوم على الجانب
جار ومجرور الذي نعت في محل جر ، به دار ومجرور في محل رفع خبر انت في محل رفع مبتدأ والجملة صلة
الموصول من بين جار ومجرور ومضاف الجوانب مضاف اليه مجرور ناظر خبر ان مرفوع والجملة من ان واسمها
وخبرها جملة جواب الشرط : متى اشرف على الجانب الذي انت به فإني ناظر .

(2) شرح أبيات سيبويه 95/2.

(3) الكتاب 64/3-65.

(4) المقتضب ج70/2.

مستخلص:

أبيات الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة

الطالبة وفاء سعد احمد :

تضمن هذا البحث دراسة عن أبيات الاستشهاد النحوي في شعر ذي الرمة ، وتناول بالتفصيل أبيات الاستشهاد عند الشاعر وتتبعها في كتب النحويين واللغويين ، وقد تم تقسيم أبيات استشهاد الى شواهد الأسماء : مرفوعة ومنصوبة ومخفوضة ، وشواهد الأفعال وشواهد الحروف وشواهد تتعلق بتركيب الجملة ، و ثم تعرض البحث لبعض شواهد التصريف.

وهي دراسة وصفية تحليلية تقوم على استقراء شعر ذي الرمة مبينة موضع الشاهد النحوي فيه وعرض آراء العلماء حوله مع النقد والموازنة.

وكان الهدف من الدراسة الكشف عن بعض المسائل اللغوية من خلال أبيات ذي الرمة وعرض آراء العلماء ومناقشتهم واختلافهم وموقفهم من الشاد والاستشهاد وما يصاحب ذلك من تثرية المكتبة العربية بأنواع من الدراسات التي روائع آثار المقدمين.

تخلص الدراسة الى ان شعر ذي الرمة قد لقي عناية كبيرة من اصحاب التصانيف في اللغة والنحو الادب من أمثال ابن هشام في مغني اللبيب وعبد القادر بن عمر البغدادي في خزنة الادب و الكامل للمبرد والمزهر للسيوطي وغيرها ، وهذا لما اشتمل عليه شعر ذي الرمة من اللفظ الفصيح لأنه كان من متبذية الشعراء.

ومن النتائج العناية بالشواهد الشعرية عند ذي الرمة وغير لان الشواهد الشعرية هي لب ومدار الدراسات النحوية واللغوية..

Abstract

Grammatical cites of Zee Al Romma Poem

Prepared by: Wafaa Saad Ahmed.

The study aims at discovering some linguistic and grammatical elements on the poem of Zee Al Romma as well as the ideas of grammarians on his poem.

This study investigates the verses of grammarians which contain Zee Al Romma's poem. The verses have been dealt with in detail and have been tracing the poem on the Arab linguistic and grammarian books. The poems of verification have been divided into those of noun verification ; that in acquisitive, subjective, and verb and adverb verification. And other examples related to sentences structure. The research also reviewed other examples of other grammatical elements, it is a descriptive and analytical study that describes Zee Al Romma's poem pointing out the area of grammatical examples in it. It also shows the ideas of scholars on Zee Al Romma's poem.

The study research the conclusion that Zee Al Romma's poem is of the vital interest among Arab grammarians due to the words and standard Arabic he used in his poem.

قائمة المصادر والمراجع :

1. اسرار العربية أبو البركات محمد بن سعيد الانباري ، تحقيق محمد بهجت البيطار ، مطبعة الترقى ، دمشق 1957م.
2. اصلاح المنطق ، ابن السكيت ، تحقيق احمد محمد شاكر ، عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر.
3. الاشباه و النظائر ، أبو الفضل عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي ، مراجعة فايز ترحيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 1984م.
4. الاشتقاق ، ابوبكر محمد بن دريد الاسدي الانصاري ، تحقيق عبد السلام هارون ، مكتبة المثنى ، بغداد ، العراق.
5. الأغاني ، أبو الفرج الاصفهاني ، القاهرة ، مطبعة مصر ، 1960م.
6. الأغاني ، أبو الفرج الاصفهاني ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم الغريايوي ، مؤسسة جمال للطباعة والنشر ، وبيروت ، لبنان.
7. الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق احمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، مطبعة الأولى ، 1976م.
8. الانصاف في مسائل الخلاف ، عبد الرحمن بن محمد بن ابي بكر أبي سعيد الانباري ، تحقيق محمدي الدين عبد الحميد ، دار الفكر.
9. الجني الداني في حروف المعاني ، الحسين بن القاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، محد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، 1992م .
10. الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق محد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، مطبعة الثانية.
11. الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، احمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة.
12. الرواية والاستشهاد باللغة ، محمد عبد ، عالم الكتب ، القاهرة 1976م .
13. الشعر والشعراء ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة ، دار الثقافة ، بيروت ، لبنان.

14. الصاحبى فى فقه اللغة العربىة ومسائلها وسنن العرب فى كلامها ، أبو الحسين احمء بن فارس ، تحقيق عمر فاروق الطباع ، مكتبة المعارف ببيروت.
15. العقد الفريد ، احمء بن محمود بن عبد ربه ، تحقيق مءء سعيد العربان ، دار الفكر.
16. العمءة فى محاسن الشعر وآءابه ونقءه ، أبو على الحسن بن رشيق القيروانى ، تحقيق مءء محى الءىن عبد الحمىء ، دار الجيل ، بيروت الطبعة الخامسة 1981.
17. الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، تحقيق عبد السلام هارون دار الجيل ، بيروت ، الطبعة الأولى.
18. اللمع فى العربىة ، أبى الفءء عثمان بن جنى ، تحقيق حامء المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربىة.
19. المءءسب فى تبيين شواء القراءات والايضاح عنها ، أبو الفءء عثمان بن جنى ، القاهرة 1386هـ.
20. المءصص ، أبو الحسن على بن إسماعىل بن سىءة ، تحقيق لجنة اءياء التراث العربى ، دار الافاق الجءىءة ، بيروت.
21. المزهرف فى علوم اللغة وانواعها ، جلال الءىن السىوطى ، شرح مءء احمء جاء المولى وعلى مءء البجاوى ومءء أبو الفضل إبراهيم المءتبه العصرىة ، صىءا ، بيروت.
22. المفصل فى صنعة الاعراب ، أبو القاسم جارى الله محمود بن عمر الزمءشرفى ، تحقيق امىل بءىع يعقوب ، دار الكتب العلمىة ، بيروت الطبعة الأولى 1999م.
23. المقاصء النءوىة فى شرح شواءء شروء الالفىة ، الامام العىنى محمود على هامش خزانه الاءب ، دار صاءر ، بيروت.
24. المءقءضب ، أبو العباس مءء بن بىزىء المبرء ، تحقيق مءء عبد الخالق عضىمة ، القاهرة 1388هـ.
25. المءقرب ، على بن مؤمن بن عصفور ، تحقيق احمء عبد الستار الجوارى ، عبد العزىز الجبورى ، مطبعة العانى ، بءاءاء.

26. الممتع في التصريف ، أبو عصفور الاشبيلي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، دار المعرفة ، بيروت.
27. المنصف ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى عبد الله أمين ، دار احياء التراث العربي ، مطبعة الأولى 1954.
28. الموشح مأخذ العلماء على الشعراء ، أبو عبد الله محمد بن عمر المرزباني ، تحقيق على محمد البجاوي ، 1965م .
29. آمالي ابن الحاجب ، لابي عمرو عثمان بن الحاجب ، تحقيق فخر الدين صالح سليمان قدارة ، دار عمار ، عمان ، الأردن ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان . 1989م .
30. المواهب الفتحية في علوم العربية ، الشيخ حمزة فتح الله ، المطبعة الاميرية ، مصر 1313هـ.
31. أوضح المسالك الفية ابن مالك ، جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري ، تحقيق بركات يوسف هبود ، دار الفكر ، بيروت لبنان.
32. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محد أبو الفصل إبراهيم ، المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان.
33. خزانة الادب ولب لب لسان العرب ، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار الكتاب العربي ، القاهرة 1998م.
34. ديوان ذي الرمة غيلان بن عقبة ، شرح الامام ابي نصر الباهلي ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، دمشق ن مطبعة طربين 1973م .
35. ذو الرمة شاعر الحب والصحراء ، يوسف خليف ، دار المعارف ، مصر.
36. رصف المباني في حروف المعاني ، للأمام احمد بن عبد العزيز المالقي ، تحقيق احمد محمد الخراط ، مجمع اللغة العربية ، دمشق 1394هـ.
37. شرح شافية ابن الحاجب الاستراباذي مع شرح شواهد البغدادي ، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد محي الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1982م.
38. زهر الآداب وثمر الالباب ، أبو إسحاق إبراهيم على الحصري القيرواني ، شرح محمد على البجاوي ، الطبعة الأولى 1953هـ.

39. سر صناعة الاعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق حسن هنداي ، دار القلم ، دمشق .
40. شرح أبيات سيبويه ، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق محمد على الريح هاشم ، مراجعة طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الازهرية القاهرة ، دار الفكر ، القاهرة ، بيروت 1974م .
41. شرح اربع قصائد لذي الرمة ، عبد الله الطيب ، مطبعة مصر بالخرطوم ، ط1 ، 1958م .
42. شرح بن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر 1964م ، مكتبة دار التراث القاهرة .
43. شرح الاشموني لألفية ابن مالك ، تحقيق عبد الحميد محمد السيد عبد الحميد ، مطبعة الاميرية ، مصر 1313هـ .
44. شرح التسهيل المساعد على تسهيل الفوائد ، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق .
45. شرح التصريح على التوضيح ، خالد عبد الله الازهري ، تحقيق محمد باسل ، عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت .
46. شرح المفصل للزمخشري ، موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش ، شرح اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان الطبعة الأولى 2001م .
47. شرح شذور الذهب في معرفة علوم العرب ، جمال الدين عبد الله بن هشام الانصاري ، دار احياء الكتب العربية .
48. شرح شواهد المغنى جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي تصحيح وتعليق محمد محمود بن التلاميذ الشنقيطي ، دار مكتبة الحياة ، بيروت .
49. شرح كافية بن الحاجب ، رضى الدين محمد بن الحسن الاسترابادي ، تحقيق اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
50. طبقات فحول الشعراء ، محمد بن سلام الجمحي ، السفر الثاني ، رواية أبو خليفة الجمحي ، رواية محمد بن عبد الله بن اسيد ، دار المدني ، جده .

51. في أصول النحو ، سعيد الافغاني ، الكتب الإسلامي .
52. عصور الاحتجاج في النحو العربي ، محمد إبراهيم عبادة ، دار المعارف ، مصر 1998م .
53. ما ينصرف ما لا ينصرف ، أبو اسحق الزجاج ، تحقيق هدى محمود قراءة ، مكتبة الخانجي ، القاهرة 1994م .
54. مجالس ثعلب ، أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون ، دار المعارف ، مصر .
55. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، المجلد الثامن والتسعون ، محرم 1414هـ الاستشهاد بالحديث ، للسيد محمد الخضر حسين 199/32.
56. محيط المحيط ، قاموس مطول للغة العربية ، المعلم بطرس البستاني ، مكتبة لبنان ، بيروت 1983م.
57. معاهد التنصيص على شواهد التلخيص : الشيخ عبد الرحمن بن احمد العباسي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، عالم الكتب ، المكتبة التجارية الكبرى.
58. معجم متن اللغة ، الشيخ احمد رضا ، دار مكتبة الحياة ، بيروت 1959م.
59. مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب ، ابن هشام الانصاري ، مراجعة اميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان.
60. نحو الخليل من خلال الكتاب ، هادي نهر ، دار اليازوري العلمية ، الأردن.
61. نزهة الالباء ، أبو البركات عبد الرحمن محمد الانباري ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار ، الأردن ، الزرقاء ، الطبعة الثالثة 1985م.
62. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين بن أبي بكر السيوطي ، تحقيق احمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.
63. همع الهوامع على علك العربية ، جلال الدين عبد الرحمن بن على السيوطي تصحيح السيد محمد بدر النعسان ، دار المعرفة ، بيروت 1327هـ.